

هكذا من الأصل

٢٩٤٣

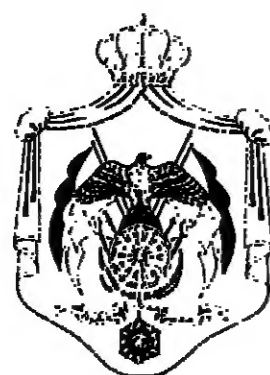
الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان: الأحد ٢٣ ذو الحجة سنة ١٤٢١هـ - الموافق ١٨ آذار سنة ٢٠٠١م.

العدد: ٤٤٨٠

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية



## الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٤٨٠ \*\*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٨

### القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
١١٩٦	- قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون رعاية الشباب
١١٩٨	- قانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين
١٢٠٤	- قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠١ - قانون الأحوال المدنية
١٢٢٢	- قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون نقابة الجيولوجيين
١٢٢٥	- قانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون نقابة أطباء الأسنان الأردنيين
١٢٢٨	- قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون نقابة المهندسين
١٢٤٩	- قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون محاكم الصلح
١٢٥٢	- قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية
١٢٧٩	- قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠١ - قانون استقلال القضاء
١٢٩٤	- قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية
١٣٠٨	- قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١ - قانون تشكيل المحاكم النظامية

يتبع ...

مكرر من الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

٢٩٤٦٣

٢٠٠٢

قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون رعاية الشباب

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون رعاية الشباب لسنة ٢٠٠١ ) ويقرأ مع  
القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ  
عليه من تعديل قانونا واحدا ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي وذلك بالغاء تعريف كل من كلمة  
(الوزارة) و (الوزير) والاستعاضة عنه بالتعريف التالي:-  
الوزارة : وزارة الشباب والرياضة .  
الوزير : وزير الشباب والرياضة .

المادة ٣- يلغى نص الفقرة (د) من المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص  
التالي :-

د- تشجع الشباب على ممارسة الرياضة باعتبارها نشاطا يقوم على الهواية او  
الاحتراف بقصد تنمية اللياقة البدنية وتهذيب النفس وتحقيق مردود  
مالي للاندية واللاعبين والمدربين والاداريين والحكام نتيجة  
لممارستها .

رقم الصفحة	المحتويات
١٣١٧	- تجديد تعيين رئيس جامعة مؤتة
١٣١٧	- إضافة المتحف الشعبي للحلي والأزياء الشعبية إلى المواقع الأثرية والسياحية
١٣١٧	- مجلس النواب/ شغور مقعد في الدائرة الثالثة
١٣١٨	- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠١ - تعليمات معدلة لتعليمات تصنيف المقاولين
١٣١٩	- تعليمات ترخيص مقاولي الإنشاءات لسنة ٢٠٠١
١٣٢١	- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠١ تعليمات معدلة لتعليمات صندوق الإفراض لموظفي دائرة الجمارك
١٣٢٥	- قرارات صادرة عن معالي وزير المالية/ الجمارك.
١٣٢٦	- تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠١ تعليمات معدلة لتعليمات تنظيم أعمال المـنـتـدـين الشرعيين

## القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٣٣٠	- الأوسمة
١٣٣٠	- الموظفون
١٣٣٣	- الجنسية الأردنية
١٣٣٤	- الاستملاك
١٣٣٨	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
١٣٨٩	- الموصفات القياسية
١٣٩٢	- المحامون الشرعيون
١٣٩٦	- الإعلانات
١٤٠٨	- المطالبات
١٤٤٧	- المحاكم

هكذا من الأصل



المادة ٤- تلغى عبارة ( وزارة الشباب ) وإنما وردت بالقانون الاصلي والانظمة الصادرة بموجبه ويستعاض عنها بعبارة ( وزارة الشباب والرياضة ) .

٢٠٠١/١/٣٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشيدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمعتقدات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي

وزير الخارجية عبد الإله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلاييج	وزير دولة للشؤون التنمية الإدارية الدكتور محمد ذنبيات	وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير المسكن عبد الغايز	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير السياحة والآثار عزل بلتاجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الإعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس والى صبري	وزير الشباب والرياضة مسعد شقم
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زلوله	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم العكور
وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزصي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول		

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً  
للمدين لسنة ٢٠٠١ ) ويقرأ مع القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي  
بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٥-

عندما يطلب وضع مال غير منقول تأميناً للمدين تتخذ الاجراءات التالية :-

- ١- الكشف من قبل مدير تسجيل الاراضي المختص او من يفوضه من  
موظفي الدائرة على المال غير المنقول وينظم تقريراً خلال شهر من  
تاريخ تقديم الطلب يشتمل بشكل خاص على ما يلي :-  
١- رقم قطعة الارض ونوعها ومساحتها ورقم الحوض واسمه واسم  
المدينة او القرية .
- ٢- وصف الابنية والانشاءات والاشجار القائمة عليها وحالتها ،  
والطوابق والشقق او الحصص المطلوب وضعها تأميناً للمدين .

مكرر من الأصل



٣. بيان فيما إذا كان المال مشغولاً أم لا مع بيان أسماء الشاغلين وصفاتهم، وفي حالة كون الشاغلين مستأجرين بيان وصف العقار الذي يستأجرونه ومقدار الأجرة وتاريخ ابتداء الإجارة ومدتها.
٤. توقيع التقرير من الدائن والمدين ومن يرغب من الشاغلين الحاضرين.

ب- أخذ إقرار من الدائن بموافقته على تنظيم سند التأمين على المال غير المنقول بالحالة التي هو عليها، مع حفظ حقوق الشاغلين في الانتفاع بالمال وفقاً لأحكام هذا القانون والتشريعات المعمول بها.

#### المادة (٣) :

يلغى نص كل من الفقرات (١) و(٣) و(٥) من المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

#### المادة (١٣) :

١- إذا طلب إلى دائرة التسجيل بيع مال غير منقول بالاستناد للمادة (١٢) من هذا القانون، فإنه يترتب عليها أن تبلغ وفقاً للأصول المبينة في قانون أصول المحاكمات المدنية المدين أو ورثته أو أحد الأوصياء عليهم أو وكيل التفليسة، إذا كان المدين قد توفي أو أعلن إفلاسه، إخطاراً بلزوم أداء الدين خلال ثلاثين يوماً، كما يتم إجراء تبليغهم بجميع الإخطارات المترتبة على معاملة التنفيذ بنفس الطريقة.

٢- إذا لم يؤد الدين خلال المدة المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة أو السدة المذكورة في الفقرة (٢) منها، يقرر مدير تسجيل الأراضي خلال عشرة أيام وضع اليد على المال المطلوب بيعه وتقدير

قيمتها بواسطة لجنة من ذوي الخبرة يشكلها لهذا الغرض لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة على أن يكون أحدهم على الأقل من خارج الدائرة.

ب- لكل من الدائن والمدين الاعتراض لدى مدير عام دائرة الأراضي والمساحة على تقرير اللجنة بوضع اليد وتقدير القيمة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغهما تقرير اللجنة، وعلى المدير إعادة التقدير من قبل لجنة أخرى لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يرأسها مدير التسجيل المختص على أن يكون أحدهم على الأقل من خارج الدائرة ويكون تقرير هذه اللجنة قطعياً.

ج- بعد أن يصبح تقرير وضع اليد وتقدير القيمة قطعياً يقوم مدير تسجيل الأراضي بوضع المال في المزايدة لمدة خمسة وأربعين يوماً بثلاثة إعلانات متتالية مدة كل منها خمسة عشر يوماً، وعلى من يرغب في الدخول في المزايدة أن يودع لدى الخزينة العامة (١٠%) من القيمة المقدرة بصفة تأمينات، ولا يجوز أن تبدأ المزايدة بأقل من (٥٠%) من القيمة المقدرة، ثم تمدد المزايدة بإعلان رابع لمدة خمسة عشر يوماً ولا يجوز خلال هذه المدة ضم أقل من (٢%) من بدل المزايدة الأخير.

د- إذا ظهر أن بدل المزايدة يقل عن (٨٠%) من القيمة المقدرة، فعلى مدير تسجيل الأراضي أن يقرر تمديد المزايدة بإعلان خامس لمدة خمسة وأربعين يوماً ولا يجوز خلال هذه المدة ضم أقل من (٣%) من بدل المزايدة الأخير وبانتهاء هذه المدة ينذر المدين إنذاراً لنهايتها بلزوم تأدية الدين وتوابعه من مصاريف ونفقات وفوائد خلال

مكرر من الأصل

خمسة عشر يوماً، وإذا ظهر خلال مدة الإنذار النهائي أي مزاييد فلا يجوز ضم أقل من (٥%) من بدل المزايدة الأخير.

هـ- تختتم المزايدة بانتهاء مدة الإنذار النهائي، ويحال المال على من رست عليه المزايدة إحالة قطعية بالبدل الأكثر وتجرى معاملة تسجيل هذا المال باسمه.

و- إذا قام المدين بتسديد الدين وتوابعه قبل تسجيل المال باسم المحال عليه، فعلى مدير تسجيل الأراضي فك التأمين وتعتبر المزايدة ملغاة.

ز- إذا استكف المزاييد الذي أحيل عليه المال إحالة قطعية عن تأدية كامل بدل المزايدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه قرار الإحالة، فيعرض المال على المزاييد الذي يليه بالبدل الذي قدمه، فإذا قبل بذلك يضمن المستكف التأمينات التي دفعها أو الفرق بين البديلين إن كان هذا الفرق أقل من مبلغ التأمينات ويحسب من ثمن المال، وإذا لم يقبل المزاييد التالي، فيعرض المال على من يليه أيضاً وبالشروط ذاتها.

ح- يتم نشر كل إعلان منصوص عليه في هذا القانون وكذلك الإنذار النهائي الموجه للمدين وفقاً لأحكام هذه المادة في جريدين يوميتين محليتين على الأقل ويعلق الإعلان في مكان واضح للعيان في دائرة تسجيل الأراضي المختصة على أن يتضمن الإعلان أو الإنذار النهائي

وصفاً كاملاً للعقار الموضوع في المزايدة مع القيمة المقدرة أو البديل الأخير الذي وصلت إليه المزايدة.

٥- أ- على المدين إذا كان شاغلاً هو أو ورثته للمال غير المنقول أو قسماً منه تسليم هذا المال أو القسم خالياً من الشواغل إلى من سجل المال باسمه بنتيجة المزايدة وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ التسجيل.

ب- إذا كانت الإجارة بعد تنظيم سند التأمين فيحق لمن سجل المال باسمه طلب إخلاء المستأجر من المال الذي يشغله خلال ستة أشهر من تاريخ التسجيل.

ج- إذا لم يقيم المدين أو ورثته أو المستأجر بعد تنظيم سند التأمين بتسليم المال الذي يشغله رضائياً إلى من سجل المال باسمه، تتولى دائرة الإجراء بناءً على طلب مدير تسجيل الأراضي إخلاءه وفقاً لأحكام قانون الإجراء، ويلزم المدين أو ورثته أو المستأجر المذكور بدفع بدل أجر المثل من تاريخ التسجيل وحتى تاريخ إخلاءه وتسليمه إلى المحال عليه خالياً من الشواغل بالإضافة إلى تضمينهم بدل أي ضرر يلحقونه بالعقار.

د- إذا كان شاغل المال مستأجراً له أو لقسم منه وكانت الإجارة ثابتة بتقرير الكشف الجاري عند تنظيم سند التأمين، فيحق للمستأجر الاستمرار بالانتفاع بالماجور وفقاً لأحكام التشريعات النافذة المفعول.

مكرر من الأصل

المادة ٤- يلغى نص المادة (١٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١-

لا يجوز لمن احيل عليه المال غير المنقول ان يتصرف في ذلك المال بالبيع او الرهن او المبادلة او الهبة او الافراز خلال سنة من تاريخ تسجيل المال باسمه، اذ يحق خلال هذه المدة استرداد هذا المال اذا قام المدين او ورثته بدفع بدل المزاوجة مع الرسوم والنفقات .

عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠١/١/١٨

نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقننات الإسلامية الدكتور عبد السلام تالعبدي	نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلوقة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير خزانة للشؤون البرلمانية يوسف الدلايخ	وزير الصحة الدكتور طارق محيمات
وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو عيدا	وزير المعمل عبد الحافظ	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاعمال الدكتور طلال بارفاجي	وزير الشباب والرياضة مساعد شقم
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة لهير زلونه	وزير التجارة والصناعة عبد الرحيم العكور
وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الراعي	وزير التربية الاجتماعية تمام الفول	وزير الشؤون القانونية ضيف الله المساعده

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠١

قانون الاحوال المدنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الاحوال المدنية لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ،  
ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير :	وزير الداخلية
الدائرة :	دائرة الاحوال المدنية والجوازات
المدير :	مدير عام الدائرة
المكتب :	مكتب الاحوال المدنية والجوازات .
امين المكتب :	الموظف المسؤول عن اعمال الاحوال المدنية والجوازات في دائرة اختصاصه .
السجل المدني :	سجل الاساس الذي تسجل فيه البيانات الخاصة بالاسر الأردنية وواقعات الاحوال المدنية استنادا الى الوثائق الثبوتية .
سجل الحاسب :	السجل المشتمل على بيانات السجل المدني والبيانات المتعلقة بالهجرة والسفر واي قيود اخرى يقرها المدير .
سجل الواقعات :	السجل الذي تدون فيه واقعات الاحوال المدنية .
السجل :	السجل المدني، سجل الحاسب الآلي واي سجل آخر يقرره المدير حسب مقتضى الحال .
الواقعة :	كل حادثة احوال مدنية من ولادة او زواج او طلاق او وفاة وما ينشأ عنها .

مكتبة من الأصل



الوثيقة: كل مستند يثبت أو يؤيد طلباً من الطلبات المقدمة في أي شأن من شؤون الأحوال المدنية بما في ذلك التبليغ والاعخبار والبيان .  
التبليغ: الوثيقة التي يحررها المكلف بالتبليغ عند حدوث أي ولادة أو وفاة .

الاعخبار: الوثيقة التي يحررها الطبيب أو القابلة عند حدوث الولادة أو ما يحرره الطبيب عند حدوث الوفاة.  
البيان: كل محرر يصدر عن أمين المكتب بالواقعة نقلاً عن سجل الواقعات لادخالها في السجل المدني.  
شهادة القيد: وثيقة تعطى عن أي من قيود الأحوال المدنية.  
الرقم الوطني: الرقم المخصص للمواطن الأردني في سجلات الدائرة.  
الرقم المتسلسل: الرقم المخصص للاجنبي في سجلات الدائرة وفقاً لأحكام هذا القانون.

### أحكام عامة

المادة ٣- يتولى المكتب في دائرة اختصاصه ما يلي:-  
أ- تسجيل البيانات الخاصة بأسر الأردنيين في السجل المدني وقيد الواقعات واصدار الشهادات المتعلقة بها والبطاقات الشخصية ودفاتر العائلة وجوازات السفر وفق احكام هذا القانون وتثبيت الرقم الوطني على كل منها.  
ب- تسجيل واقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق للاجانب اذا حدثت في المملكة شريطة عدم تعارضها مع أحكام القانون واصدار الشهادات المتعلقة بها.

المادة ٤-أ- يعين لكل مكتب أمين يعاونه مساعد أو أكثر يتولّى الاشراف على العمل وتنفيذه في دائرة اختصاصه وينوب مساعده عنه عند غيابه.  
ب- يعد في كل مكتب:-  
١- سجل الحاسب الآلي.  
٢- أي سجل آخر يقرره المدير.  
ج- يحدد المدير نماذج السجلات والبيانات التي تدون فيها.

المادة ٥-أ- يتم فتح مكتب أو أكثر في الدائرة يختص بقيد الواقعة واصدار البطاقات الشخصية ودفاتر العائلة وشهادات القيد للاردنيين المقيمين في الخارج.  
ب- تحتفظ قنصليات المملكة بدفاتر لقيد التبليغات عن الواقعات وطلبات الحصول على البطاقات الشخصية ودفاتر العائلة وشهادات القيد وترسلها الى المكتب المختص.

المادة ٦- يعتبر صحيحاً كل تسجيل لواقعة حدثت لأردني في دولة اخرى اذا تم وفقاً لأحكام قوانين تلك الدولة على الا يتعارض هذا التسجيل مع قوانين المملكة وعلى الأردني الموجود في الخارج ان يبلغ قنصلية المملكة أو الدائرة حسب مقتضى الحال عن كل واقعة طبقاً للمواعيد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة ٧-أ- لا يجوز نقل أي من السجلات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٤) من هذا القانون خارج المكتب ، وتعتبر البيانات الواردة في هذه السجلات سرية.

ب- اذا اصدرت سلطة قضائية أو سلطة تحقيق قراراً بفحص هذه السجلات أو الاطلاع عليها وجب ان ينتقل القاضي المنتدب أو المدعي العام الى المكتب الذي تحفظ به هذه السجلات لفحصها والاطلاع على أي منها.

مكتبة من الأصل

المادة ٨-١- لكل شخص ان يحصل على صورة الأصل عن القيود والوثائق المتعلقة به او باصوله او بفروعه او بازواجه ويجوز اعطاء هذه الصورة لغيرهم اذا ثبت للمدير او من يفوضه ان لاي منهم مصلحة فيها.

ب- للجهات الرسمية طلب صورة الأصل عن أي سجل او قيد.

المادة ٩- تعتبر السجلات بما تحويه من بيانات وصور مستخرجة عنها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها او بطلانها او تزويرها بحكم قضائي قطعي وعلى جميع الجهات الرسمية او الأهلية الاعتماد على البيانات المقيمة في هذه السجلات في قضايا الأحوال المدنية.

المادة ١٠- لا يجوز لأي موظف من موظفي الدائرة ان يسجل أي واقعة او يباشر أي عمل من اعمالها اذا كان الأمر متعلقا به او بزوجه او اقاربه او اصهاره حتى الدرجة الرابعة وفي هذه الحالة يقوم بالعمل رئيسه المباشر أو أحد موظفي المكتب بتكليف من رئيسه.

المادة ١١-١- على أمين المكتب او مساعديه تلقي التبليغات واجراء القيد بالسجلات حال تلقيها مباشرة، وعليهم تسجيل كل واقعة قيدت في سجلات الواقعات او تلقوا بيانا عنها في السجل المدني خلال ثلاثة ايام من تاريخ قيدها او من تاريخ وصول البيان الخاص بها، وعليهم ارسال بيان الى المكتب المختص خلال المدة ذاتها بالواقعات التي قيدت بسجلاتهم اذا كان تسجيلها في السجل المدني ليس من اختصاصهم، ولا يجوز ان يدون في السجل المدني الا البيانات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون.

ب- يدفع للمختار (٥٠٠) فلس عن كل واقعة ولادة او وفاة يكون ملزما بحكم القانون بالتبليغ عنها وتصرف المبالغ المستحقة له من النفقات

العامة للدائرة بقرار من المدير بموجب كشوفات شهرية بضادق عليها أمين المكتب المختص.

المادة ١٢- على أمين المكتب ، في حالة رفضه تسجيل أي واقعة ان يرفع الأمر الى الدائرة بمذكرة مسببة خلال سبعة ايام ، وعلى المدير ان يبدى رأيه بقرار يعلم به صاحب الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفع الأمر اليه.

#### المواليد

المادة ١٣-١- يتم التبليغ عن الولادة، لدى أي مكتب خلال ثلاثين يوما من تاريخ حدوثها على النموذج الذي تعده الدائرة لهذه الغاية، واذا لم يكن في الجهة التي حدثت فيها الولادة مكتب يكون التبليغ الى المختار الذي عليه ان يبلغ المكتب التابع له خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالواقعة.

ب- اذا تمت الولادة خارج المملكة يجب التبليغ عنها خلال تسعين يوما من تاريخ حدوثها.

ج- تستوفى من المبلغ غرامة مقدارها عشرة دنالير اذا تم التبليغ بعد مضي المدد المنصوص عليها في الفقرتين (١) و(ب) من هذه المادة.

المادة ١٤-١- الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم:-

١- الوالد او الوالدة.

٢- أي من الأقارب البالغين حتى الدرجة الرابعة.

٣- الاطباء ومديرو المؤسسات كالمستشفيات ودور الولادة، والسجون والمحاجر الصحية، وغيرها عن الولادات التي تقع فيها.

٤- القابلة القانونية.

٥- المختار.

مكتبة الأصل

ب- لا يقبل التبليغ الا من المكلفين به المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة وتكون مسؤولية التبليغ متدرجة حسب التسلسل المبين في تلك الفقرة.

ج- اذا تكرر تبليغ واقعة الولادة فتعتمد تلك التي تم التبليغ عنها من قبل الشخص الأولى بالتبليغ ، واذا تساوى المبلغان في الدرجة تسجل للواقعة الأسبق في التبليغ.

المادة ١٥-١- يجب ان يشمل النموذج التبليغ البيانات الآتية:-

- ١- يوم الولادة وتاريخها وساعتها ودقيقتها ومكانها.
- ٢- اسم المولود وجنسه (ذكرا او انثى)
- ٣- اسم كل من الولدين من ثلاثة مقاطع ورقمه الوطني وجنسيته وديانته ومحل اقامته ومكان قيده المدني ورقمه.
- ب- في حالة ولادة توأمين او اكثر اضافة الى ما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة يعد تبليغ لكل منهم على حده مع ذكر ساعة الولادة ودقيقتها.

المادة ١٦- تحرر شهادة الولادة بعد قيد الواقعة على النموذج الذي يقره المدير لهذه الغاية.

المادة ١٧- اذا توفي مولود قبل التبليغ عن ولادته ، فيجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته، لما اذا ولد ميتا بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ مقصورا على وفاته وتعامل حالة وفاة التوائم وفقا لما ورد في الفقرة (ب) من المادة (١٥) من هذا القانون.

المادة ١٨- اذا حصلت ولادة في اثناء السفر خارج المملكة يجب التبليغ عنها الى القنصل الاردني في الجهة التي يقصدها المسافرين او الى المكتب المختص بمقتضى المادتين (٦) و(١٣) من هذا القانون.

المادة ١٩-١- كل من وجد طفلا حديث الولادة عليه تسليمه الى مركز الشرطة في المدن والى مختار القرية في القرى التي لا يوجد فيها مركز للشرطة، مبينا الزمان والمكان والظروف التي وجده فيها مع تسليم ما وجد عليه من ملابس وغيرها.

ب- على مركز الشرطة او المختار تنظيم محضر بالواقعة يبين فيه عمر المولود بعد الاستئناس برأي طبيب الحكومة والعلامات الفارقة فيه ليسلم مع المولود الى احدى المؤسسات او الأشخاص المعتمدين من وزارة التنمية الاجتماعية، لتبليغ واقعة الولادة الى امين المكتب لتدوينها خلال المدة القانونية المقررة بعد اختيار اسماء منتحلة مناسبة للمولود ووالديه ويعتبر دين الدولة ديناً للمولود واذا ظهر من يدعي نسب الطفل اليه، بعد تدوين واقعة الولادة في السجلات وابرز حكماً قضائياً قطعياً بذلك بلحق الطفل به وتغير الاسماء تبعاً لذلك.

ج- اذا كان المولود الذي عثر عليه ميتاً، فعلى الشرطة ان تنظم محضراً بذلك بعد الاستئناس برأي طبيب الحكومة عن عمر الطفل ووقت وفاته واسبابها، ويتم تسجيل الوفاة في هذه الحالة في سجل الواقعات، ولا يعطى اسم للمولود الا اذا ادعى احد والديه نسبه اليه وابرز حكماً قضائياً قطعياً بذلك.

المادة ٢٠-١- اذا كان المولود غير شرعي، فلا يذكر اسم الأب او الأم او كليهما معا في سجل الولادة (الا بناء على طلب خطي منهما او من أي منهما مؤيداً بحكم قضائي قطعي) وعلى امين المكتب ان يختار اسماً للوالدين، ويعتبر باطلا كل تسجيل لولادة تم خلافاً لاحكام هذه المادة فيما يتعلق بذكر اسم الأب والأم.

ب- بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة اذا تمت ولادة المولود

مكتبة  
من  
الأصل



غير الشرعي لدى المذكورين في المادة (١٤) الفقرة (أ) بند (٣) و(٤) يذكر اسم الأم والوالده وعلى أمين المكتب اختيار اسم منتحل للأب.

المادة ٢١- إذا لم يصرح بالاسم الحقيقي لوالدي مولود غير شرعي أو اسم أحدهما قبل تسجيل واقعة الولادة، فلوالدين أو أحدهما الحضور أمام أمين المكتب والاقرار بنسب المولود اليه بموجب تصريح خطي مؤيداً بحكم قضائي قطعي.

المادة ٢٢- استثناء من أحكام المواد (١٩) و(٢٠) و(٢١) من هذا القانون، يحظر على أمين المكتب ذكر اسم الولاد أو الولادة أو كليهما معا وإن طلب اليه ذلك في أي من الحالتين التاليتين:-

أ- إذا كان الوالدان من المحارم.

ب- إذا كانت للوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها.

#### الزواج والطلاق

المادة ٢٣-أ- على الجهات المختصة بتنظيم عقود الزواج ووثائق الطلاق ان تثبت عليها الرقم الوطني ومكان القيد المدني ورقمه لكل من الزوجين وإن تقدم خلال ثلاثين يوماً نسخه مما تنظمه إلى أمين المكتب الذي حدثت الواقعة بدائرة اختصاصه.

ب- على أمين المكتب تنفيذ العقود والشهادات في السجل الخاص بعد ختمها والتأشير عليها برقم الواقعة.

المادة ٢٤- على المحاكم المختصة تبليغ المكتب الواقع بدائرة اختصاصها بموجب النموذج المعد لهذه الغاية بما يصدر من أحكام نهائية بالزواج أو بطلانه أو فساد أو الطلاق أو للتطليق أو للفسخ أو للتفريق أو إثبات النسب أو نفيه وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ صدور الحكم القطعي لتسجيلها في السجل الخاص بذلك.

المادة ٢٥-أ- يقوم أمين المكتب بعد قيد الزواج أو الطلاق أو أي من الأحكام المذكورة في المادة (٢٤) من هذا القانون في سجل الواقعات بالتأشير على القيد المدني للزوجين أو المطلقين أو أحدهما.

ب- تحرر الشهادات الخاصة بالزواج أو الطلاق بعد قيد الواقعة على النموذج المعد لهذه الغاية بناء على طلب أي من الزوجين أو المطلقين.

#### الوفيات

المادة ٢٦-أ- يتم التبليغ عن الوفيات إلى أي مكتب أو إلى المختار في الجهة التي لا يوجد فيها مكتب وذلك خلال اسبوع من تاريخ حدوثها أو ثبوتها مرفقاً بها دفتر عائلة المتوفى وبطاقته.

ب- على المختار ابلاغ المكتب بالوفاة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بها.

ج- تستوفى من المبلغ غرامة مقدارها عشرة دنانير إذا تم التبليغ بعد المدة المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة.

المادة ٢٧-أ- الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة هم:-

١- أصول أو فروع أو زوج المتوفى.

٢- من حضر الوفاة من أقارب المتوفى البالغين.

٣- الطبيب المكلف بإثبات الوفاة.

٤- صاحب المحل أو مديره أو الشخص القائم بإدارته إذا حدثت الوفاة في مستشفى أو محل معد للتمريض أو ملجأ أو فندق أو مدرسة أو سجن أو أي جهة أخرى.

٥- المختار.

ب- تكون مسؤولية التبليغ من المكلفين به المنصوص عليهم في الفقرة

(أ) من هذه المادة متدرجة حسب التسلسل الوارد في تلك

مكتبة الأصل

ج- يجب الحصول على تصريح بالدفن من البلدية أو المركز الأمني أو المختار ويزود المكتب بنسخة منه.

المادة ٢٨-أ- يجب ان يشتمل النموذج للتبليغ على البيانات الآتية:-

١- يوم الوفاة وتاريخها وساعتها ودقيقتها ومكانها.

٢- اسم المتوفى وجنسه وجنسيته وديانته.

٣- سبب الوفاة.

٤- مكان ولادة المتوفى وتاريخها ومحل اقامته.

٥- اسم والد المتوفى وولادته من ثلاثة مقاطع.

٦- مكان القيد المدني ورقمه والرقم الوطني للمتوفى.

ب- اذا كان المتوفى مجهول الشخصية يتم التبليغ عن الوفاة من قبل الشرطة ويرفق بمحضر يشتمل على تقدير عمر المتوفى وسبب الوفاة واي بيانات ضرورية ، ويقوم امين المكتب بقيد الواقعة في سجل خاص يقرره المدير.

المادة ٢٩- يقوم المكتب بتحرير شهادة الوفاة على النموذج المعد لهذه الغاية بقرار من المدير.

المادة ٣٠- مع مراعاة احكام المادة (٢٧) من هذا القانون ، تقوم للقيادة العامة للقوات المسلحة ومديرية الأمن العام ومديرية الدفاع المدني ودائرة المخابرات العامة بتبليغ الدائرة عن وفيات منتسبيها.

المادة ٣١- على النائب العام او مساعده في نحالة تنفيذ الحكم باعدام شخص تنظيم النموذج تبليغ بالوفاة مزود به امين المكتب خلال اسبوع لتسجيل هذه الواقعة.

#### تصحيح قيود الأحوال المدنية

المادة ٣٢-أ- لا يجوز اجراء أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية المدرجة في سجل الوقائع والسجل المدني الا بناء على قرار

يصدر عن المحكمة المختصة المنصوص عليها في المادة (٣٥) من هذا القانون ويستثنى من ذلك:-

١- التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو الإقامة أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج وبطلانه وفساده أو الطلاق والتطليق أو التفريق أو الفسخ أو إثبات النسب أو نفيه أو فيما يتعلق بالزواج في قيود الأحوال المدنية يتم التصحيح أو التغيير في هذه الحالات من قبل امين المكتب بناء على احكام قضائية قطعية او وثائق صادرة عن جهة مختصة.

٢- التصحيح أو التغيير في تاريخ الولادة واسم العائلة واسم المولود غير الشرعي الذي يتم بناء على قرار من لجنة يرأسها المدير، استناداً للأحكام القضائية القطعية أو الوثائق الرسمية.

٣- الأخطاء المادية التي يتم تصحيحها من لجنة مؤلفة من امين المكتب ومساعد.

ب- تقام دعاوى التصحيح امام المحاكم المختصة من قبل أي شخص ذي مصلحة ويمثل الدائرة في هذه الحالة المحامي العام المدني او من يفوضه خطياً من موظفي الدائرة ، ويمثل الدائرة في الدعاوى التي تقيمها امين المكتب في دائرة اختصاصه.

المادة ٣٣- تقام دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية المسجلة لدى قناصل المملكة امام المحاكم المختصة المنصوص عليها في المادة (٣٥) من هذا القانون.

المادة ٣٤-أ- اذا تم التبليغ عن الولادة أو الوفاة بعد المدة القانونية، خلال السنة الاولى من تاريخ الواقعة داخل المملكة وخلال سنتين خارجها، يسجل أمين المكتب هذه الواقعة في سجلاته بعد القيام بالتحريات اللازمة والتحقق من صحة التبليغ.

هكذا من الأصل

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز تسجيل المولود غير الشرعي في أي وقت بناء على كتاب من وزارة التنمية الاجتماعية.

المادة ٣٥-أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة، تختص محاكم الصلح بالنظر في دعاوى الغاء أو تصحيح قيود الأحوال المدنية في سجل الوقعات وفي السجل وفي سجلات وزارة الصحة، كما تختص بالنظر في دعاوى قيد الولادة والوفاة وتثبيت التفاصيل والوقعات الخاصة بها إذا كان التبليغ عن الولادة والوفاة بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة (٣٤) من هذا القانون وعلى المدعي الذي ليس له رقم وطني أو قيد مدني ارفاق شهادة جنسية صادرة عن الدائرة مع لائحة الدعوى، كما وللمحكمة في هذه الدعاوى سماع أي بينة تراها ضرورية للتثبت من التفاصيل والوقعات الخاصة بالولادة والوفاة.

ب- تمارس محاكم الصلح صلاحية النظر في الدعاوى المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة التي تقام من الأشخاص المقيمين في الضفة الغربية وذلك بغض النظر عن الأحكام المتعلقة بالصلاحية المكانية.

ج- عند صدور حكم قضائي قطعي بقيد ولادة أو وفاة فيعتبر تاريخ هذا القيد في اليوم الأول من الشهر من تلك السنة مالم يكن هنالك قيد بخلاف ذلك.

د- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يكون الرسم عن أي دعوى تقام بمقتضى أحكام هذا القانون خمسة دنائير عند تقديمها ويستوفي خمسة دنائير عند اخراج اعلام الحكم الصادر فيها.

### محل القيد

المادة ٣٦- يتم قيد الشخص في المكتب الذي يقيم في دائرة اختصاصه.

المادة ٣٧- لكل رب أسرة الحق في تغيير مكان إقامته على دفتر العائلة والبطاقة الشخصية استناداً إلى وثائق ثبوتية وبناء على طلب موقع منه.

### البطاقة الشخصية ودفتر العائلة

المادة ٣٨-أ- على كل أردني يزيد عمره على ست عشرة سنة أن يحصل من أي مكتب على بطاقة شخصية، ويجوز صرف بطاقة شخصية لمن هم دون السادسة عشرة من العمر بعد موافقة ولي الأمر.

ب- إذا أصبح الأردني رب أسرة عليه أن يحصل على دفتر عائلة خلال تسعين يوماً من تاريخ عقد زواجه.

ج- إذا اكتسب أي شخص الجنسية الأردنية عليه أن يتقدم خلال تسعين يوماً من تاريخ اكتسابه تلك الجنسية إلى المكتب الذي يقيم ضمن دائرة اختصاصه ببيانات عن أسرته للتسجيل بالسجل المدني.

د- إذا فقد أو تخلى أي أردني عن الجنسية الأردنية فعليه خلال ستين يوماً تسليم دفتر العائلة والبطاقة الشخصية العائدة له وبطاقات من قسود أو تخلى عن الجنسية الأردنية من عائلته إلى الدائرة أو المكتب الذي كان مسجلاً لديه أو إلى قنصلية المملكة ذات العلاقة.

المادة ٣٩- تعتبر البطاقة الشخصية إثباتاً للشخصية ودليلاً على صحة البيانات الواردة فيها ولا يجوز للجهات الحكومية أو غيرها الامتناع عن اعتمادها.

المادة ٤٠- يصدر المدير قراراً يحدد فيه شكل كل من البطاقة الشخصية ودفتر العائلة ومحتوى كل منهما والبيانات الواجب إثباتها في أي منهما.

المادة ٤١- يصدر المدير قراراً يحدد فيه نماذج طلب الحصول على البطاقة الشخصية ودفتر العائلة وتجديدهما والشهادات والمستندات

مكاتب الأصل



الواجب ارفاقها والاجراءات التي تتبع للحصول على كل منهما ويعفى طالب أي منها من الصاق طوابع الواردات على هذه النماذج.

المادة ٤٢ - أ- تكون مدة صلاحية البطاقة الشخصية او دفتر العائلة عشر سنوات من تاريخ صدورهما ويجب استبدال أي منهما خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدتها.

ب- تكون مدة صلاحية البطاقة الشخصية خمس سنوات لمن هم دون الثامنة عشرة من العمر.

المادة ٤٣ - على صاحب البطاقة الشخصية او دفتر العائلة ان يبلغ المكتب الذي يقيم في دائرة اختصاصه بكل ما يطرأ من تغيير على البيانات الواردة فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصول هذا التغيير.

المادة ٤٤ - تقدم طلبات الاردنيين المقيمين خارج المملكة للحصول على البطاقة الشخصية او دفتر العائلة او استبدالها او استخراج بدل فاقد أو تالف الى قنصليات المملكة او الى الدائرة.

المادة ٤٥ - على صاحب البطاقة الشخصية او دفتر العائلة في حالة فقدان او التلف تبليغ المكتب المختص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ فقدان او التلف وعليه ان يطلب بدل مفقود أو تالف طبقاً للنماذج والاجراءات المقررة.

المادة ٤٦ - لا يجوز لأي شخص الحصول على أكثر من بطاقة شخصية واحدة او دفتر عائلة واحد، ويلتزم بإبراز أي منهما الى الجهات المختصة كلما طلب اليه ذلك، كما لا يجوز لأي مسؤول في هذه الجهات الاحتفاظ بها او حجزها لأي سبب كان الا في حالي التزوير أو التلاعب مع وجوب اشعار الدائرة بذلك.

المادة ٤٧ - لا يجوز للأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين بما في ذلك الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والجامعات والمعاهد والمدارس ان يقبلوا او يستخدموا او يستبقوا في خدمتهم شخصاً اردنياً بصفته موظفاً او مستخدماً أو طالباً الا اذا كان حاصلًا على البطاقة الشخصية او دفتر العائلة لمن هم دون السادسة عشرة من العمر.

المادة ٤٨ - على مديري الفنادق او المسؤولين عن ادارة ما يماثلها من الاماكن المفروشة المعدة لايواء الجمهور، ان يثبتوا في سجلاتهم البيانات الموضحة في البطاقة الشخصية او دفتر العائلة لكل من النزلاء.

#### العقوبات

المادة ٤٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات كل من: أ- زور او كشط او غير او حذف او بدل او تلاعب عن قصد في السجل المدني او سجل الوقعات او دفتر العائلة او البطاقة لشخصية او الشهادات التي تصدرها الدائرة او أي من مكاتبها.

ب- قدم بيانات كاذبة بقصد الحصول على دفتر عائلة او بطاقة شخصية لنفسه او لشخص اخر او وقع شهادة كاذبة لطالب الحصول على دفتر العائلة او البطاقة الشخصية.

ج- اذا كان مرتكب أي من الافعال الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) السابقتين موظفاً في الدائرة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز خمس سنوات.

المادة ٥٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة مالية لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة ديناراً او بكلا العقوبتين معاً كل من:-

أ- وجدت معه بطاقة شخصية او دفتر عائلة بصورة غير مشروعة او

مكتبة من الأصل

انتحل اسم الغير فيما يتعلق بدفتر العائلة او البطاقة الشخصية.

ب- اعطى البطاقة الشخصية او دفتر العائلة الى شخص اخر ليستعملها او رهنها لديه مقابل أي منفعة مهما كانت.

ج- اتلف عن قصد بطاقته الشخصية او دفتر العائلة او ادعى كذباً بفقدان احدهما.

المادة ٥١- يعاقب كل من خالف أحكام المادة (٣٨) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار.

المادة ٥٢- يعاقب كل من خالف احكام أي من المواد (٤٥) أو (٤٧) أو (٤٨) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار.

المادة ٥٣- لا يؤخذ بالاسباب المخففة التقديرية عند فرض أي من العقوبات المنصوص عليها في المواد (٤٩) و(٥٠) و(٥١) من هذا القانون.

الرسوم

المادة ٥٤- يستوفى عند اصدار أي من الوثائق المدرجة أدناه الرسوم التالية:

بطاقة شخصية	ديناران
بطاقة شخصية بدل تالف	ثلاثة دنانير
بطاقة شخصية بدل مفقود	خمسة دنانير
دفتر عائلة	ديناران
دفتر عائلة بدل تالف	ثلاثة دنانير
دفتر عائلة بدل مفقود	خمسة دنانير
شهادة زواج	دينار واحد
شهادة طلاق	دينار واحد
شهادة ولادة	دينار واحد
شهادة وفاة	دينار واحد
شهادة للتقيد ايا كان نوعها	دينار واحد

المادة ٥٥- للمدير أو من يفوضه خطياً ان يفرض على أي شخص يطلب الحصول على بدل بطاقة مفقودة او بدل دفتر مفقود تقديم كفالة مصدقة لدى الكاتب العدل بمبلغ لا يقل عن عشرة دنانير ولا يزيد على خمسين ديناراً لأول مره واذا فقد شخص بطاقته الشخصية او دفتر عائلته للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات، فلا يصرف له بدل أي منهما الا اذا دفع بدل الكفالة.

احكام ختامية

المادة ٥٦- على كل رب اسرة ان يتقدم الى المكتب المقيم بدائرة اختصاصه ببيانات دفتر العائلة عن الأحوال المدنية الخاصة بأفراد اسرته خلال المواعيد المقررة وطبقاً للتعليمات التي يحددها المدير لهذه الغاية.

المادة ٥٧-١- لغايات هذا القانون تعني عبارة رب الاسرة:-

- ١- الأب وفي حالة وفاته أو فقده الجنسية الاردنية أو تخليه عنها يكون رب الاسرة الزوجة واذا كان له اكثر من زوجة يصرف لكل زوجة مع اولادها دفتر عائلة بغير مدني منفصل.
- ٢- الزوجة في حالة فقد رب الاسرة أو غيبته المنقطعة عن المملكة وذلك لغايات التسجيل المدني.
- ٣- اكبر الاولاد سناً من غير المتزوجين في حالة وفاة رب الاسرة وزوجته.

ب- يجوز للمدير بتسليم امين المكتب اتخاذ قرار معلل بتحديد رب الأسرة في الحالات التي لم يرد عليها نص في هذه المادة.

المادة ٥٨- يحق للمرأة الاردنية المطلقة أو الأرملة أو المتزوجة من أجنبي الحصول على دفتر عائلة مستقل بموجب قيد مدني منفصل اذا رغبت بذلك.

المادة ٥٩- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٦٠- يُلغى قانون الأحوال المدنية رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته.

مكرر من الأصل

المادة ٦١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠١/١/١٨

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء  
وزير النقل  
الدكتور صالح ارشدات

نائب رئيس الوزراء  
وزير العدل  
فارس النابلسي

نائب رئيس الوزراء ووزير  
دولة للشؤون الاقتصادية  
الدكتور محمد الحلايقة

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقننات الإسلامية  
الدكتور عبد السلام العبادي

وزير  
الصحة  
الدكتور طارق سحيبات

وزير دولة للشؤون  
التمنية الإدارية  
الدكتور محمد ذنبيات

وزير دولة  
للشؤون البرلمانية  
يوسف الدلاييج

وزير  
الخارجية  
عبد الله الخطيب

وزير  
السياحة والآثار  
عقل بلتاجي

وزير  
المالية  
الدكتور ميشيل مارتو

وزير  
المعمل  
عبد القادر

وزير الأشغال  
العامة والإسكان  
المهندس حسني أبو خديا

وزير  
الشباب والرياضة  
سعيد شقم

وزير الطاقة  
والثروة المعدنية  
المهندس وائل صبري

وزير  
الاعلام  
الدكتور طالب الرفاعي

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور خالد طوقان

وزير الشؤون البلدية  
والتقوية والبيئة  
عبد الرحيم العكور

وزير  
الثقافة  
محمود الكايد الحياصات

وزير  
الزراعة  
زهير زلوله

وزير  
دولة  
الدكتور عادل الشريدة

وزير  
الصناعة والتجارة  
واسف عازر

وزير  
التخطيط  
جواد حنيد

وزير  
المياه والري  
المهندس حاتم الحلواني

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
ضيف الله المساعده

وزير  
التمنية الاجتماعية  
تمام الفول

وزير  
البريد والاتصالات  
الدكتور فواز حاتم الزعبي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون نقابة الجيولوجيين

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون نقابة الجيولوجيين لسنة ٢٠٠١ ) ويقرأ  
مع القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيمايلي بالقانون الاصلي قانوناً  
واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تلغى عبارة ( نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية ) حيثما وردت في القانون  
الاصلي ويستعاض عنها بعبارة ( وزير الطاقة والثروة المعدنية )

المادة ٣- يلغى نص المادة (١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٤-

أ- تعقد الهيئة العامة اجتماعاً عادياً خلال شهر نيسان من كل سنة للنظر في

الامور المدرجة على جدول الاعمال .

ب- تعقد الهيئة العامة اجتماعاً استثنائياً بقرار من مجلس النقابة او بناء على

طلب خطي يوجه الى النقيب من عدد لا يقل عن ربع اعضاء الهيئة

العامة ، ولا يجوز ان يبحث في هذا الاجتماع أي امور غير مدرجة في

جدول الاعمال .

محضر من الأصل



المادة ٤- يلغى نص المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٩-

يتولى شؤون النقابة مجلس يتألف من نقيب ولثمانية اعضاء يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٢٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٢٠-

- أ- تكون مدة مجلس النقابة ثلاث سنوات تبدأ مباشرة بعد انتهاء مدة ولاية المجلس السابق .
- ب- يشترط فيمن يرشح لمنصب النقيب ان يكون جيولوجياً مارس المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات .
- ج- يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية المجلس ان يكون جيولوجياً مارس المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- د- اذا حالت ظروف استثنائية يقدرها وزير الطاقة والثروة المعدنية، دون انعقاد الاجتماع السنوي للهيئة العامة الذي يتم فيه انتخاب النقيب والمجلس يستمر النقيب والمجلس القائم واللجان المختصة في ممارسة المهام المنوطة بهم بموجب احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه الى حين انتخاب مجلس جديد في اجتماع يعقد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ زوال تلك الظروف .

المادة ٦- يلغى نص الفقرة (و) من المادة (٥٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

و- اية انظمة اخرى من اجل تنظيم شؤون مهنة الجيولوجيا بما في ذلك نظام المكاتب والشركات الجيولوجية .

عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠١/١/٣٠

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشيدات
نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات	وزير دولة لشؤون التمنية الإدارية الدكتور محمد ذبيبات	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلايخ
وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو	وزير المسئل عبد القادر
وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير الاعمال الدكتور طالب الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم المعنور	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الزراعة زهير زلوله
وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	وزير التخطيط جواد حديد	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني
وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المسعود	وزير التمنية الاجتماعية تمام النول	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي

مكاتب من الأصل

لحم عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
لصادق على القانون الآتي وتامر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠١  
قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان الاردنيين

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان الاردنيين لسنة ٢٠٠١ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٣٥) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :-

ويقسم اعضاء لجنة الانتخابات واللجان الفرعية قبل مباشرة مهامها القسم التالي امام المجلس :-

( اقسم بالله العظيم ان اقوم بالمهام الموكولة الي في الانتخابات النقابة بكل امانة ونزاهة واخلاص والله على ما اقول شهيد ) .

المادة ٣- تعدل المادة (٣٩) من القانون الاصلي بالغاء كلمة (لثمانية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (عشرة) .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٤١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٤١

أ- ينتخب المجلس في اول اجتماع له ومن بين اعضائه نائباً للنقيب واميناً للسر وامناء للصناديق واعضاء اللجان المنصوص عليها في هذا القانون واللجان التي يرى انها ضرورية لتنظيم اعماله خلال شهر من تاريخ انتخابه .

ب- يقوم مجلس النقابة وفق تعليمات يصدرها باجراء انتخاب اللجان الفرعية في كل محافظة ويرصد المخصصات اللازمة لها للقيام بواجباتها .

المادة ٥- يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٥٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ- يشكل بقرار من المجلس مجلس التأديب من ثلاثة اعضاء برئاسة احد النقباء السابقين وعضوية اثنين من اطباء الاسنان ممن مضى على انتسابهما للنقابة مدة لا تقل عن سبع سنوات احدهما من اعضاء المجالس السابقة والآخر من اطباء القطاع العام يعينه الوزير على ان يكون جميعهم مسجلين في الجدول .

المادة ٦- تعدل المادة (٧٠) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً: بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ- يؤلف مجلس التأديب الاعلى برئاسة الوزير وعضوية اثنين من اطباء الاسنان من موظفي الوزارة ممن مضى على انتسابهما للنقابة مدة لا تقل عن عشر سنوات يعينهما الوزير وطبيبين يختارهما المجلس على ان يكون احدهما نقيباً سابقاً والآخر عضواً في مجلس سابق على ان يكون الاعضاء مسجلين في الجدول .

هكذا في الأصل

ثانياً: باضافة الفقرة (د) اليها بالنص التالي :-

د- على كل من مجلس التأديب ومجلس التأديب الاعلى البت في كل قضية تعرض عليه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ احوالها اليه .

عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠١/١/٣٠

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء  
وزير النقل  
الدكتور صالح ارشدات

نائب رئيس الوزراء  
وزير العدل  
فارس النابلسي

نائب رئيس الوزراء  
وزير الاقتصاد  
الدكتور محمد الحلايقة

وزير الأوقاف والشؤون  
والمعتقدات الإسلامية  
الدكتور عبد السلام العبادي

وزير  
الصحة  
الدكتور طارق سحيمات

وزير دولة لشؤون  
التنمية الادارية  
الدكتور محمد ذنبيات

وزير دولة  
للشؤون الترماتية  
يوسف الدلايخ

وزير  
الخارجية  
عبد الله الخطيب

وزير  
السياحة والآثار  
عقل بلتاجي

وزير  
المالية  
الدكتور ميشول مارنو

وزير  
المعمل  
عبد القادر

وزير الأشغال  
العامة والإسكان  
المهندس حسني أبو غيدا

وزير  
الشباب والرياضة  
سعيد شلقم

وزير الطاقة  
والثروة المعدنية  
المهندس والى صبري

وزير  
الاصلام  
الدكتور طالب الرفاعي

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور خالد طوقان

وزير لشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
عبد الرحيم العكور

وزير  
الثقافة  
محمود الكايد الحياصات

وزير  
الزراعة  
لهبر زلوله

وزير  
الدولة  
الدكتور عادل الشريدة

وزير  
الصناعة والتجارة  
واصف عازر

وزير  
التخطيط  
جواد حديد

وزير  
المياه والري  
المهندس حاتم الحلواني

وزير دولة  
للشؤون القانونية  
ضيف الله المساعدة

وزير  
التنمية الاجتماعية  
تمام الغول

وزير  
البريد والاتصالات  
الدكتور فواز حاتم الزعبي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المهندسين لسنة ٢٠٠١) ويقرأ  
مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ  
عليه من تعديلات قانوناً واحداً ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على النحو التالي:-

اولاً: بالغاء عبارة ( او المجاز ) الواردة في الفقرة (ز) منها .

ثانياً: بالغاء تعريف ( عضو الصندوق ) الوارد في الفقرة (ح) منها والاستعاضة عنه

بالتعريف التالي:-

ح- تعني عبارة (عضو الصندوق): عضو النقابة الاردني المشترك في صندوق

التقاعد او صندوق التأمين الاجتماعي او

أي صندوق اخر يؤسس في النقابة وفقاً

لاحكام هذا القانون .

المادة ٣- تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي على النحو التالي:-

اولاً: باضافة عبارة ( والاسلامية وغيرها ) بعد عبارة (البلاد العربية) الواردة في

الفقرة (هـ) منها .

ثانياً: باضافة الفقرتين التاليتين (ح) و(ط) الى آخرها :-

ح- التعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية في المملكة بصفة

النقابة هيئة استشارية في مجال تخصصها .

مكاتب الأصل

ط- التعاون والتنسيق مع الاتحادات المهنية الهندسية العربية والاسلامية والدولية والاشترائك في عضويتها.

المادة (٤) :

يلغى نص المادة (٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٨) :

يراعى عند تطبيق أحكام هذا القانون حفظ حقوق العضو الذي تم تسجيله في النقابة وسد الرسوم القانونية المترتبة عليه قبل نفاذ أحكام هذا القانون.

المادة (٥) :

تعديل المادة (٩) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بتعديل الفقرة (د) منها كما يلي:

١- اضافة كلمة (الدكتوراه) بعد عبارة (الشهادة الهندسية العليا).

٢- بإلغاء عبارة (عن سنتين منتظمين) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (لهذه الدرجة عن ثلاث سنوات منتظمة).

ثانياً: بإلغاء الفقرة (و) منها.

المادة (٦) :

تعديل المادة (١٠) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء عبارة (في الفقرة (أ)) الواردة في البند (٤) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (في الفقرتين (أ) و (د)).

ثانياً: بإلغاء عبارة (أو مجازاً) الواردة في الفقرة (ج) منها.

المادة (٧) :

تعديل المادة (١٢) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء نص البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

٢- أن يكونوا قد مارسوا المهنة مدة سبع سنوات على الأقل بعد تخرجهم ويستثنى من ذلك زوجة الأردني وزوج الأردنية.

ثانياً: بإلغاء عبارة (لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (لوزير بتنسيب من المجلس).

المادة (٨) :

تعديل المادة (١٤) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (ثلاثين يوماً) حيثما وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (سنتين يوماً).

المادة (٩) :

تلغى المادة (١٨) من القانون الأصلي.

المادة (١٠) :

تعديل المادة (٢٠) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ج- يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس المستند إلى توصية من مجالس الشعب الهندسية المعنية نظاماً يحدد المتطلبات الواجب توافرها في المهندس للتطبيق للسماح له بوضع التصاميم الهندسية وتنظيم المخططات.

ثانياً: بإلغاء الفقرة (د) منها.

ثالثاً: بإعادة ترقيم الفقرة (هـ) الواردة فيها لتصبح الفقرة (د).

المادة (١١) :

تعديل المادة (٢١) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (والمجازين) الواردة فيها.

المادة (١٢) :

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٢٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

أ- يترقب على كل عضو لم يسدد الرسم السنوي قبل الموعد المحدد في المادة (٢١) من هذا القانون أن يسدد رسماً إضافياً يعادل ربع الرسم المطلوب منه حتى نهاية شهر حزيران من السنة نفسها ونصف الرسم المطلوب بعد ذلك التاريخ، ويحق للمجلس أن يقرر إيقافه عن مزاولة المهنة إلى أن يدفع المستحق عليه من رسم سنوي ورسم إضافي، ويعتبر قرار المجلس بهذا الصدد نهائياً.

تحتفظ من الأصل



## المادة (١٣):

تعدل المادة (٢٣) من القانون الأصلي على النحو التالي:-  
 أولاً: بإلغاء عبارة (ثلاث سنوات) الواردة في آخر الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (سبع سنوات منها ثلاث سنوات في التصميم).  
 ثانياً: بإلغاء عبارة (ثلاث سنوات) الواردة في آخر البند (٤) من الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بعبارة (سبع سنوات).

ثالثاً: بإلغاء نص الفقرة (ح) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ح- مع مراعاة أحكام الفقرة (ط) من هذه المادة لا يجوز للمؤسسات والشركات والأفراد تنفيذ المشاريع أو الأعمال الهندسية في أي فرع من فروع الهندسة المنصوص عليها في هذا القانون إلا بموجب مخططات صادرة عن المكاتب والشركات الهندسية موقعة من قبل مهندسين مسجلين في النقابة كل ضمن اختصاصه ومصادق عليها من النقابة.

## المادة (١٤):

تعدل المادة (٢٤) من القانون الأصلي على النحو التالي:-  
 أولاً: بإلغاء عبارة (والمجازين) الواردة في مطلعها.  
 ثانياً: بإلغاء عبارة (مساوياً لعدد) حيثما وردت في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مساوياً لمثلّي عدد).

## المادة (١٥):

يلغى نص المادة (٢٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-  
 المادة (٢٥):

١-١- تلزم المؤسسات أو الشركات التي يكون من غايتها ممارسة المهنة في المملكة برأس مال مدفوع لا يقل عن مائة ألف دينار أو تقوم بتنفيذ مقاوله هندسية يتجاوز مقدار عقدها مائة وخمسين ألف دينار ولا يتعدى مائتين وخمسين ألف دينار استخدام عضو واحد على الأقل من النقابة وإذا زاد مقدار عقد المقاوله على هذا الحد يتم تحديد عدد الأعضاء الواجب استخدامهم من قبلها بقرار من الوزير بتنسيب من المجلس.

٢- على هذه المؤسسات أو الشركات إعلام المجلس خطياً بأسماء الأعضاء وأسماء المهندسين الآخرين من غير الأعضاء المستخدمين لديها وبأي تغيير يطرأ على عددهم خلال شهر من تاريخ الاستخدام أو التغيير.

ب- إذا لم تلتزم أي من المؤسسات أو الشركات بأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يتم إخطارها من المجلس فإذا لم تستجب باستخدام العدد المطلوب استخدامه من الأعضاء يترتب عليها دفع مبلغ عشرة دنانير عن كل عضو إلى صندوق النقابة عن كل يوم تتأخر فيه عن هذا الاستخدام وبضاعف هذا المبلغ كل ستة أشهر طالما استمرار مدة المخالفة ويجوز للمجلس إعفاء المؤسسة أو الشركة المخالفة من هذه الغرامة بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

## المادة (١٦):

يلغى نص المادة (٢٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

## المادة (٢٧):

تتكون النقابة من الهيئات والمجالس التالية:

أ. الهيئة العامة للنقابة.

ب. الهيئة المركزية للنقابة.

ج. مجلس النقابة.

د. الهيئات العامة لفروع النقابة في المحافظات.

هـ. مجالس فروع المحافظات.

و. الهيئات العامة للشعب الهندسية.

ز. مجالس الشعب الهندسية.

ح. الهيئة العامة للمكاتب والشركات الهندسية.

ط. مجلس هيئة المكاتب والشركات الهندسية.

## المادة (١٧):

يلغى نص المادة (٢٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

مكرر من الأصل

## المادة (٢٨):

- أ- تتكون الهيئة العامة للنقابة من جميع الأعضاء المسجلين في سجلاتها ممن مسدوا الرسوم السنوية المستحقة عليهم قبل اليوم المعلن لاجتماع الهيئة العامة للنقابة.
- ب- تعقد الهيئة العامة اجتماعاً عادياً خلال شهر نيسان من كل سنة ويحدد النظام الداخلي موعد اجتماعاتها وطريقة انعقادها والنصاب القانوني لها وطريقة اتخاذ قراراتها وسائر الأمور المتعلقة بها.
- ج- تعقد الهيئة العامة اجتماعاً استثنائياً بناء على قرار المجلس أو بناء على طلب ثلث أعضاء الهيئة المركزية المسددين لرسوم النقابة أو بناء على طلب خمسمائة عضو من أعضاء النقابة المسددين للرسوم، وفي هذه الحالة لا يجوز البحث في غير المسائل التي عقد الاجتماع من أجلها إلا إذا كانت مرتبطة بها أو مترعة عنها، وذلك حسب تقدير رئيس الهيئة العامة وتتخذ توصيات الهيئة العامة وقراراتها بالأغلبية النسبية للحاضرين.
- د- يرأس اجتماعات الهيئة العامة النقيب أو نائبه في حال غيابه وإذا تغيب الاثنان فمرأسها أكبر أعضاء المجلس الحاضرين سناً وتوجه الدعوة إلى الوزير لحضور الاجتماع وله أن ينتدب من يمثل هذه الغاية.
- هـ- تتولى الهيئة العامة المهام والصلاحيات التالية:
  - ١- انتخاب النقيب ونائب النقيب وأعضاء مجلس النقابة.
  - ٢- بحث شؤون النقابة وإصدار توجيهاتها بهذا الخصوص إلى الهيئة المركزية والمجلس.
  - ٣- مناقشة مشروعات القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة وتعديلاتها التي توصي بها الهيئة المركزية وذلك في اجتماع غير عادي يعقد لهذه الغاية لرفعها للجهات المختصة.

## المادة (١٨):

يلغى نص المادة (٢٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

## المادة (٢٩):

تتكون الهيئة المركزية للنقابة على النحو التالي:-

- أ. مجلس النقابة.
- ب. مجالس للشعب الهندسية.
- ج. مجالس فروع المحافظات وأي لجان منتخبة تابعة لها بحيث تمثل كل لجنة برئيسها وعضو آخر تختاره اللجنة.
- د. مجلس هيئة المكاتب والشركات الهندسية.
- هـ. ما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد على عشرين عضواً لكل شعبة من الشعب الهندسية وهيئة المكاتب يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة لكل منهما وفق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- و. ما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد على عشرين عضواً لكل فرع محافظة يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة لفرع المحافظة وفق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- ز. النقباء السابقون.

## المادة (١٩):

يلغى نص المادة (٣٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

## المادة (٣٠):

تتولى الهيئة المركزية المهام والصلاحيات التالية:

- أ. التوصية للهيئة العامة بمشروعات القوانين والأنظمة الخاصة بالنقابة وتعديلاتها.
- ب. وضع السياسة العامة للنقابة للسنة المقبلة.
- ج. مناقشة التقرير السنوي المقدم من المجلس عن أعماله خلال السنة المنتهية على أن يشمل تقارير الشعب وهيئة المكاتب وتقارير فروع النقابة.
- د. المصادقة على الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مدقق الحسابات.
- هـ. الموافقة على مشروع الموازنة للسنة المقبلة.
- و. تعيين مدقق حسابات للسنة المقبلة.
- ز. بحث أي موضوعات أخرى ترد في الدعوة إلى الاجتماع.

مكرر من الأصل

ج. اتخاذ القرارات في أي من الموضوعات التي يقترحها أعضاء النقابة والتي ترد إلى المجلس خطياً قبل موعد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل إما إذا تعلق الاقتراح بتعديل قانون النقابة أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه فعلى الهيئة المركزية أن تحيله إلى المجلس لدراسته وعرضه عليها في اجتماع استثنائي يعقد لهذه الغاية ويشترط لإدراج أي اقتراح متعلق بتعديل القانون أو الأنظمة في جدول أعمال الهيئة المركزية موافقة الأغلبية المطلقة للحاضرين.

المادة (٢٠):

يلغى نص المادة (٣١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٣١):

أ- تعقد الهيئة المركزية بدعوة من المجلس اجتماعاً عادياً خلال النصف الأول من شهر نيسان من كل سنة في الموعد الذي يحدده المجلس لهذه الغاية.  
ب- تعقد الهيئة المركزية اجتماعاً استثنائياً بناء على قرار المجلس أو بناء على طلب ربع أعضاء الهيئة المركزية المسددين لرسم النقابة أو بناء على طلب ثلاثمائة عضو من أعضاء النقابة المسددين للرسم وفي هذه الحالة لا يجوز البحث في غير المسائل التي عقد الاجتماع من أجلها إلا إذا كانت مرتبطة بها أو متفرعة عنها وذلك حسب تقرير رئيس الهيئة المركزية.

ج- يرأس اجتماعات الهيئة المركزية النقيب أو نائب النقيب في حال غيابه وإذا تغيب الاثنان فيرأسها أكبر أعضاء المجلس الحاضرين سناً.

المادة (٢١):

يلغى نص المادة (٣٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٣٢):

أ- يكون اجتماع الهيئة المركزية قانونياً إذا حضرته الأكثرية المطلقة من الأعضاء وإذا لم يكتمل هذا النصاب خلال ساعة من بدء الوقت المحدد للاجتماع تدعى الهيئة المركزية لعقد اجتماع آخر بعد سبعة أيام من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الاجتماع الثاني قانونياً مهما بلغ عدد الحضور.

ب- يستمر الاجتماع قانونياً بعد افتتاحه ما دام عدد الحضور يتجاوز بعضو واحد نصف الذين حضروا عند الافتتاح.

ج- تتخذ الهيئة المركزية قراراتها بالأغلبية المطلقة للحاضرين في الأمور التالية:-

١- التوصية بتعديل التشريعات المتعلقة بالنقابة.

٢- تعديل جدول الأعمال إما بإضافة موضوعات جديدة أو بإرجاء بحث بعضها أو تغيير ترتيبها وذلك باستثناء بحث تعديل التشريعات المتعلقة بالنقابة.

د- أما في الأمور الأخرى غير المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة، فتتخذ توصيات الهيئة المركزية وقراراتها بالأغلبية النسبية للحاضرين.

المادة (٢٢):

يلغى نص المادة (٣٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٣٣):

يتألف المجلس من النقيب ونائب النقيب ورئيس هيئة المكاتب والشركات الهندسية وعدد من الأعضاء يمثلون للشعب المختلفة وينتخبون من بين الفائزين في مجالس الشعب الذين يرشحون أنفسهم للمجلس وذلك حسب أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه.

المادة (٢٣):

تعديل المادة (٣٤) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء كلمة (مهندسا) وعبارة (عشر سنوات) الواردة في البند (١) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنهما بكلمة (عضواً) وبعبارة (خمس عشرة سنة) على التوالي.

ثانياً: بإلغاء كلمة (مهندسا) وعبارة (خمس سنوات) الواردة في البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنهما بكلمة (عضواً) وبعبارة (سبع سنوات) على التوالي.

ثالثاً: بإلغاء نص الفقرة (ب) من هذه المادة والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب- تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النقابة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الأول من شهر أيار من السنة التي جرت فيها الانتخابات ويستمر المجلس القديم في ممارسة صلاحياته إلى أن يتسلم المجلس الجديد مهامه.

هكذا من الأصل

رابعاً: بإلغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ج- يجوز إعادة انتخاب النقيب أو نائبه أو عضو المجلس لدورة ثانية ولا يحق لأي منهم ترشيح نفسه للمركز ذاته إلا بعد انقضاء دورة واحدة على الأقل على انتهاء مدة دورته الأخيرة.

خامساً: بإلغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

د- يقدم الترشيح خطياً لعضوية المجلس إلى النقابة قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة بسبعة أيام على الأقل وتشر أسماء المرشحين على لوحة الإعلانات في النقابة حال إغلاق باب الترشيح.

المادة (٢٤):

تعديل الفقرة (أ) من المادة (٣٥) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء عبارة (وذلك في اليوم السابع الذي يقع بعد اليوم المحدد لاجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد في السنة التي يجب إجراء الانتخابات فيها) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (وذلك في الموعد الذي يحدده المجلس في نهاية دورته).

ثانياً: بإلغاء عبارة (الساعة السادسة من نفس اليوم) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الساعة السابعة من اليوم نفسه مهما بلغ عدد المقترعين).

المادة (٢٥):

تعديل المادة (٣٦) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً: بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب- يجري فرز أصوات المقترعين فور إتمام عملية الاقتراع في مركز النقابة في عمان أو في الفروع التي يحددها المجلس بحضور لجنة أو لجان الإشراف على الانتخابات ويعلن الوزير أو من يمثله نتيجة الانتخابات.

ثانياً: بإلغاء الفقرة (ج) منها.

المادة (٢٦):

- تعديل الفقرة (ب) من المادة (٣٧) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (ونائباً لأمين الصندوق) بعد عبارة (أمين الصندوق) الواردة فيها .

المادة (٢٧):

- يلغى نص المادة (٤٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٤٠) :

يمثل النقيب النقابة ويتولى تنفيذ القرارات وتوقيع العقود وله حق التقاضي باسم النقابة وحق للتدخل بنفسه أو بواسطة من ينوبه من أعضاء النقابة أو من المحامين في أي قضية تهم النقابة وله أن يتخذ صفة المدعي أو المشتكي في كل قضية تتعلق بأفعال تمس كرامة النقابة أو كرامة أحد أعضائها .

المادة (٢٨) :

تعديل المادة (٤٢) من القانون الأصلي على النحو التالي :

أولاً : بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

أ- الإشراف على مجالس فروع النقابة ومجالس الشعب وهيئة المكاتب والشركات الهندسية والنظر في توصياتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

ثانياً: بإضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة (ج) منها:

(بالطريقة التي يراها للمجلس ملائمة)

ثالثاً : بإلغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

د- إدارة شؤون صندوق التقاعد وصندوق التأمين الاجتماعي وصندوق التأمين الصحي وأي صندوق آخر يؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون وتحصيل عوائدها واستثمارها وللمجلس أن يفوض خطياً أيًا من صلاحياته المحددة في هذه الفقرة إلى لجنة لإدارة أي صندوق.

رابعاً : بإلغاء عبارة (الهيئة العامة) الواردة في آخر الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (الهيئة المركزية) .

خامساً : بإلغاء نص الفقرة (و) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

و- للدعوة لاجتماعات كل من الهيئة العامة والهيئة المركزية ومتابعة توصياتها وتنفيذ قراراتها.

سادساً : بإلغاء نص الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ز- بحث توصيات مجالس الشعب ومجلس هيئة المكاتب والشركات الهندسية المتعلقة بالنزاعات المهنية بما في ذلك تحديد بدل الاعتاب وتوزيع الاعتاب المشتركة بين المكاتب .

هكذا من الأصل



سابعاً : بإلغاء عبارة (والنظام الداخلي) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها  
بعبارة (واللائحة الصادرة بمقتضاه) .

المادة (٢٩) :

تعديل المادة (٤٦) من القانون الأصلي على النحو التالي :

أولاً : بإلغاء البند (٧) من الفقرة (أ) منها .

ثانياً : بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ب- يضم أعضاء شعبة الهندسة التطبيقية إلى فرع الهندسة التطبيقية في الشعبة التي  
يتبعها كل حسب اختصاصه .

ثالثاً : بإضافة الفقرة (ج) بالنص التالي إليها :

ج- للوزير بتسيب من المجلس المستند إلى توصية مجلس الشعبة المعنية إضافة أي  
أقسام أو فروع أخرى إلى أي شعبة .

المادة (٣٠) :

يلغى نص المادة (٤٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٤٧) :

تتكون الهيئة العامة للشعبة من مجموع الأعضاء المسجلين في الشعبة ممن مسددوا  
جميع الرسوم السنوية المستحقة للنقابة قبل نهاية الدوام المقرر في النقابة لليوم الذي يسبق يوم  
الاجتماع الفعلي .

المادة (٣١) :

تعديل الفقرة (د) من المادة (٤٨) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وأعضاء الشعبة في  
الهيئة المركزية) إلى آخرها .

المادة (٣٢) :

يلغى نص المادة (٤٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٤٩) :

تجتمع الهيئة العامة للشعبة مرة واحدة كل سنة وذلك خلال النصف الثاني من شهر  
شباط ويجوز للمجلس أو لمجلس الشعبة أو لعضو من أعضاء الشعبة دعوة الهيئة  
العامة للشعبة لاجتماع استثنائي ولا يجوز بحث أي موضوع غير مدرج  
في الدعوة إلى الاجتماع .

المادة (٣٣) :

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٥٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
أ- يتكون مجلس كل شعبة من سبعة أعضاء ممن مضى على ممارستهم المهنة سبع  
سنوات على الأقل ويجري انتخابهم بالاقتراع السري في مركز النقابة و/أو الفروع  
التي يحددها المجلس ويحضر عضو يختاره المجلس مندوباً عنه لهذه الغاية فـي  
كل مركز انتخاب .

المادة (٣٤) :

يلغى نص المادة (٥٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٥٣) :

أ- تتكون الهيئة العامة لفرع المحافظة من الأعضاء المسجلين للرسوم السنوية  
المستحقة للنقابة لسنة الاجتماع وما قبلها من السنوات قبل نهاية الدوام المقرر في  
النقابة لليوم الذي يسبق يوم لاجتماع الهيئة العامة للفرع المحافظة للذين  
سجلوا أسمائهم أعضاء في الهيئة العامة لفرع المحافظة قبل شهر واحد على  
الأقل من موعد الاجتماع المعلن .

ب- يستثنى من شرط التسجيل خلال الشهر المنصوص عليه في البند (١) من هذه  
الفقرة العضو الذي يسجل في النقابة لأول مرة على أن يحدد العضو الهيئة  
العامة لفرع المحافظة التي يرغب في الانضمام إليها .

ج- للعضو المقيم والعضو العامل في المحافظة حق التسجيل أعضاء في الهيئة العامة  
في فرع المحافظة ولا يجوز لأي منهما التسجيل في أكثر من هيئة عامة واحدة .

د- تتنخب للهيئة العامة لفرع المحافظة من بين أعضائها مجلس فرع المحافظة يتكون  
من رئيس ومئة أعضاء على أن يكون قد مضى على ممارسة كل منهم المهنة  
سبع سنوات على الأقل ومضى على تسجيله فيها مدة لا تقل عن سنتين .

هـ- يتم انتخاب مجلس الفرع في المحافظة بالاقتراع السري بحضور عضو مطلوب  
عن النقابة يختاره المجلس لهذه الغاية .

و- ينتخب مجلس فرع المحافظة في أول اجتماع له من بين أعضائه نائباً للرئيس  
وأميناً للسر وأميناً للصندوق .

ز- يعين مجلس الفرع رؤساء اللجان اللازمة لمساعدته على تنظيم أعماله من بين  
أعضاء الهيئة العامة لفرع المحافظة .

هكذا من الأصل

هـ- يبلغ مجلس فرع المحافظة المجلس بنتيجة الانتخابات المنصوص عليها في الفقرتين (ج) و (د) من هذه المادة وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ اجراء كل منها .  
و- يحق لعشرة أعضاء على الأقل من أعضاء الهيئة العامة لفرع المحافظة الاعتراض لدى المجلس على قانونية انتخاب مجلس الفرع أو على انتخاب بعض اعضائه خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان نتائج الانتخاب وعلى المجلس ان يصدر قراره في الاعتراض خلال مدة لا تتجاوز اربعة عشر يوما من تاريخ تسلمه الاعتراض .  
ز- يجدد النظام الداخلي للنقابة الامور التنظيمية المتعلقة بالهيئة العامة لفرع المحافظة ومجلس الفرع بما في ذلك الترشيح والانتخاب والنصاب القانوني لاجتماعاتها واتخاذ توصياتها وقراراتها .

المادة (٣٥) :

يعدل القانون الاصلي باضافة المواد (٥٤) و (٥٥) و (٥٦) بالنص التالي لكل منها :

المادة (٥٤) :

أ- تتولى الهيئة العامة لفرع المحافظة المهام والصلاحيات التالية :

- ١- مناقشة التقرير السنوي المقدم من مجلس فرع المحافظة عن اعماله خلال السنة السابقة ووضع خطط وبرامج اعماله للسنة المقبلة وفق السياسة العامة للنقابة ورفع توصياتها للمجلس لاتخاذ القرار المناسب بشأن عرضها على الهيئة المركزية .
- ٢- المصادقة على الحساب الختامي لفرع المحافظة للسنة المالية المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مدققي الحسابات .
- ٣- مناقشة مشروع موازنة فرع المحافظة للسنة المقبلة ورفعها للمجلس لدراسته وعرضه على الهيئة المركزية .
- ٤- انتخاب أعضاء مجلس فرع المحافظة والأعضاء المكملين للهيئة المركزية وفقاً لاحكام المادة (٢٩) من هذا القانون .
- ٥- للنظر في الموضوعات التي يقترحها خمسون عضواً أو (٥٠%) خمسمائة بالمائة من أعضاء الهيئة العامة لفرع المحافظة ايها الأقل، على أن تقدم منهم خطياً الى مجلس الفرع قبل موعد الاجتماع بسبعة ايام .
- ب- ١- تعقد الهيئة العامة لفرع المحافظة اجتماعها السنوي خلال النصف الاول من شهر شباط من كل سنة .

٢- يجوز للمجلس أو لمجلس فرع المحافظة أو لخمسين عضواً أو ٥٠% من أعضاء الهيئة العامة للفرع ايها الأقل دعوة هذه الهيئة لاجتماع عادي ولا يجوز بحث أي موضوع غير مدرج في الدعوة للاجتماع .

المادة (٥٥) :

يتولى مجلس فرع المحافظة المهام والصلاحيات التالية :  
أ- ادارة شؤون فرع المحافظة وتحصيل الرسوم والواردات الاخرى المستحقة للنقابة في الفرع .

ب- الدعوة لاجتماعات الهيئة العامة لفرع المحافظة ورفع توصياتها الى المجلس .  
ج- للتنسيق للمجلس بتشكيل لجان فروع في اماكن تجمعات المهندسين في المحافظة وفقاً لاحكام النظام الداخلي .

د- تنظيم الانشطة العملية والمهنية والثقافية والاجتماعية لفرع المحافظة .  
هـ- المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها وخلقياتها والدفاع عن حقوق اعضاء فرع المحافظة وفقاً لاحكام هذا القانون .

و- النظر في الخلاقات المهنية والفنية بين الاعضاء في فرع المحافظة ومراقبة اداء المكاتب والشركات الهندسية في هذا الفرع ورفع التوصيات بشأنها للشعبة المختصة او لمجلس هيئة المكاتب والشركات الهندسية حسب مقتضى الحال للنظر في الخلاف أو اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

ز- اعداد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية لعرضه على الهيئة العامة للفرع للمصادقة عليه ورفعها للمجلس .

ح- اعداد مشروع الموازنة التقديرية للسنة المقبلة لعرضها على الهيئة العامة للفرع لدراستها ورفع التوصيات بشأنها الى المجلس .

ط- أي صلاحيات اخرى يفوضه المجلس بها .

المادة (٥٦) :

يكون للمكاتب والشركات الهندسية الاردنية هيئة تسمى (هيئة المكاتب والشركات الهندسية) يتم تكوينها وتحديد مهامها وتشكيل هيئتها العامة وانتخاب مجلس ادارتها وكيفية اتخاذ قراراتها بموجب نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

هكذا في الأصل

المادة (٣٦) :

بماد ترقيم المواد (٥٤) و (٥٥) و (٥٦) و (٥٧) الواردة في الباب الرابع من القانون الأصلي لتصبح الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) من المادة (٥٧) على التوالي .

المادة (٣٧) :

تعدل المادة (٦٤) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (لحكام المواد (٥٤-٦٣)) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (لحكام المواد (٥٧-٦٣)) .

المادة (٣٨) :

تعدل الفقرة (أ) من المادة (٦٦) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (خمس عشرة يوماً) الواردة في آخر الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاثين يوماً) .

المادة (٣٩) :

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٦٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

أ- لمجلس الشعية صلاحية النظر في الخلاقات الفنية والمالية المتعلقة بالمهنة التي تقع بين الاعضاء من جهة وارياب العمل من جهة اخرى وتقديم التوصيات بشأنها بما في ذلك تحديد بدل الاتعاب المتعلقة بهذا الخلاف .

المادة (٤٠) :

يلغى نص المادة (٦٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٦٨) :

يراعى بقر الامكان الاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية امام المجلس ومجالس الشعب ومجلس هيئة المكاتب والشركات الهندسية ومجالس لفروع ولجان الاتعاب .

المادة (٤١) :

تعدل المادة (٧٤) من القانون الأصلي بشطب عبارة (خمس سنوات) الواردة في البندين

(٢١) و (٢٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (عشر سنوات) .

المادة (٤٢) :

يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٧٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

ب- على المجلس ان يصدر قراره بالشكوى لما ببراءة المشتكى عليه او بادانته بتطبيق احدى العقوبات التالية :

١- التنبيه

٢- الانذار

٣- التوقيف عن مزولة المهنة مدة لا تتجاوز السنة .

٤- التوقيف عن مزولة المهنة مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات .

٥- شطب اسمه من سجلات النقابة .

المادة (٤٣) :

تعدل المادة (٨٤) من القانون الأصلي على النحو التالي :

اولاً : بالغاء عبارة (الهيئة العامة) حيثما وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الهيئة المركزية) .

ثانياً : باضافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها :

ب- ١- يقدم مجلس الفرع الحساب الختامي للسنة المالية السابقة الى الهيئة العامة للفرع للمصادقة عليه ورفعها الى المجلس .

٢- يضع مجلس الفرع في كل سنة مشروع موازنة للسنة المقبلة لرفعها الى المجلس لمناقشتها وقرارها ورفعها الى الهيئة المركزية .

ثالثاً : باعادة ترقيم الفقرتين (ب) و (ج) الوردتين فيها لتصبحا (ج) و (د) على التوالي .

المادة (٤٤) :

تعدل المادة (٨٥) من القانون الأصلي على النحو التالي :

اولاً : باضافة عبارة (والغرامات المتأقية على المخالفات) الى نهاية البند (٧) من الفقرة (أ) منها .

ثانياً : بالغاء نص البند (٩) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

٩- ريع طوابع للنقابة التي يلزم العضو باستعمالها وفق التعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية .

ثالثاً : باضافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها :

ب- تتألف وارلدت فروع للنقابة في المحافظات من :

١- للمبالغ التي تخصصها الهيئة المركزية للفرع من ميزانية النقابة على ضوء

الموازنة التقديرية للفرع واحتياجاته .

٢- اي واردات اخرى للفرع نتيجة لانشطة الهندسية والثقافية والاجتماعية .

مكزا من الأصل



رابعاً : بإعادة ترقيم الفقرة (ب) الواردة فيها لتصبح الفقرة (ج) .

المادة (٤٥) :

تعديل المادة (٨٦) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (الهيئة العامة) حيثما وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الهيئة المركزية) .

المادة (٤٦) :

تعديل الفقرة (ب) من المادة (٨٧) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (والتأمين الصحي) بعد عبارة (التأمين الاجتماعي) الواردة فيها .

المادة (٤٧) :

تعديل المادة (٨٨) من القانون الأصلي على النحو التالي :

أولاً : بإلغاء عبارة (الهيئة العامة) حيثما وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الهيئة المركزية) .

ثانياً : باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) بالنص التالي إليها :

(ب) مع مراعاة أحكام هذا القانون ، يتولى مجلس فرع المحافظة ، تحصيل أموال الفرع وإيداعها في حسابات باسم النقابة وقرارات صرف النفقات التي تحتاجها إدارة فرع النقابة ضمن حدود الاعتمادات المرصودة لموازنة الفرع وكذلك النظر في جميع الأمور المالية الأخرى المتعلقة به تحت إشراف المجلس .

المادة (٤٨) :

يلغى نص المادة (٩٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٩٠) :

كل من انتحل لقب مهندس أو مهندس تطبيقي يعاقب بالحبس لمدة شهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تتجاوز ألفي دينار على أن تضاعف هذه العقوبة في حالة التكرار .

المادة (٤٩) :

تعديل المادة (٩١) من القانون الأصلي على النحو التالي :

أولاً : بإلغاء عبارة (لا تتجاوز خمسين دينار وتضاعف العقوبة في حالة التكرار) الواردة في آخر الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على ألف دينار ويضاعف هذا المبلغ في حالة التكرار) .

ثانياً : بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ب- كل من يخالف أحكام الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (٢٠) من هذا القانون يعاقب

بغرامة مقدارها مائتي دينار ، ويضاعف هذا المبلغ في حالة التكرار .

ثالثاً : بإلغاء عبارة (خمسمائة دينار) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاثة آلاف دينار) .

المادة (٥٠) :

تعديل المادة (٩٢) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (خمسين ديناراً) وعبارة (خمسة دنانير) الواردة فيها ، والاستعاضة عنهما بعبارة (مائتي دينار) وعبارة (عشرة دنانير) على التوالي

المادة (٥١) :

يلغى نص المادة (٩٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٩٣) :

كل من زاول مهنة الهندسة بعد صدور قرار قطعي بإيقافه عن مزاولة أو بتعليق عضويته أو بشطب اسمه من سجل النقابة يعاقب بغرامة مقدارها ألف دينار .

المادة (٥٢) :

يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (٩٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
٤- نظام صندوق التقاعد ونظام صندوق التأمين الاجتماعي ونظام صندوق التأمين الصحي ونظام صندوق الإسكان ونظام صندوق القرض الحسن وأي صناديق أخرى تؤسس في النقابة .

المادة (٥٣) :

يلغى نص المادة (٩٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٩٨) :

إلى أن تصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون تبقى جميع الأنظمة المعمول بها عند نفاذه سارية المفعول وذلك باستثناء الحالات التي ورد بشأنها نص في هذا القانون .

مكرر من الأصل

المادة (٥٤) :

يلغى نص المادة (٩٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٩٩) :

إذا توقفت اعمال المجلس لاي سبب على الوزير ان يعين لجنة تتألف من امين عام وزارة الاشغال العامة والاسكان واربعة مهندسين يختارهم الوزير ، وتقوم هذه اللجنة بوظائف المجلس الى ان يستعيد المجلس صلاحية العمل او الى ان ينتخب مجلس جديد وفق احكام هذا القانون وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ تأليف اللجنة .

المادة ٥٥- يلغى نص المادة (١٠٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١٠٠)

الى ان يتم انتخاب الهيئة المركزية تتولى الهيئة العامة بالاضافة الى صلاحياتها ممارسة صلاحيات الهيئة المركزية المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥٦- تلغى المواد (١٠١) و (١٠٢) و (١٠٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنها

بالمادة التالية :-

المادة ١٠١

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

عبد الله الثاني ابن الحسين ٢٠٠١/١/١٨

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشدات
نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحايقة	وزير الاوقاف والشؤون والمعتقدات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات	وزير دولة لشؤون التنمية الادارية الدكتور محمد خليفات	وزير الخارجية سيد الاله الخطيب
وزير السياحة والآثار عقل بلناجي	وزير المالية الدكتور ميشال مارتو	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو عيدا
وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة سيد الرحيم العكور	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير دولة الدكتور عادل الشريدة
وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	وزير التخطيط جواد حديد	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني
وزير دولة لشؤون القانونيين سيد الله المساعده	وزير التنمية الاجتماعية تمام لغول	وزير البريد والاتصالات الدكتور فوال حاتم للرعي

نكزاً من الأصل

لجن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من لدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي وأمر اصـداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١  
قانون معدل لقانون محاكم الصلح  
رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محاكم الصلح لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع  
القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ  
عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (سبعمئة وخمسين دينارا)  
الواردة في كل من الفقرات (١) و (٣) و (١/٨) منها والاستعاضة عنها  
بعبارة (ثلاثة آلاف دينار) .

المادة ٣- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (سبعمئة  
 وخمسين دينارا) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاثة آلاف دينار) .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٧-

تقيد الدعوى عند تقديمها الى قاضي الصلح وترسل صورة عن محضرها  
مربوطة بسند التبليغ يبين فيها لزوم حضور المدعى عليه في اليوم المعين  
للمحاكمة وتجري التبليغات وفقا للاصول المتبعة في قانون اصول  
المحاكمات المدنية .

المادة ٥- تعدل الفقرة (١) من المادة (١١) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (خمسة  
دنانير) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (عشرين دينارا) .

المادة ٦- تعدل الفقرة (١) من المادة (١٣) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (ومصدقا  
عليها من مختار وهيئة شيوخ القرية او اعيانها) الواردة فيها .

المادة ٧- تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصلي على النحو التالي :-  
اولاً :- بالغاء عبارة (الحبس مدة اسبوع والغرامة عشرة دنانير) الواردة في  
البند (ب) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (الحبس مدة  
شهر والغرامة ثلاثين دينارا) .  
ثانياً :- بالغاء عبارة (مائة دينار) الواردة في الفقرة (٢) منها والاستعاضة  
عنها بعبارة (مائتين وخمسين دينارا) .

المادة ٨- تعدل الفقرة (١) من المادة (٣١) باضافة عبارة (او وكيله) اليها بعد عبارة  
(المشتكى عليه المتبلغ) الواردة فيها .

هذا من الأصل



المادة ٩- يعدل القانون الاصلي باضافة المادة (٤٢) مكرر بالنص التالي اليه :-

المادة ٤٢ مكرر -

اذا كانت محاكم البداية قد شرعت بسماع اقوال او بينات الطرفين في القضايا الحقوقية المقامة عند صدور هذا القانون واصبحت خارجة عن اختصاصها بموجب احكامه فتستمر في النظر فيها . اما القضايا التي لم تشرع بالنظر فيها على هذا الوجه فتحيلها الى محاكم الصلح المختصة لرؤيتها .

عبد الله الثاني ابن الحسين ٢٠٠١/٢/١٥

نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الافاق والشؤون والمغتربات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحايكة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي

وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلابيح	وزير دولة للشؤون التنمية الادارية الدكتور طارق محيمات	وزير الصحة الدكتور طارق محيمات
وزير الاشغال العامة والامكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير العمل عبد العزيز	وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاعمال الدكتور طالب الرفاعي	وزير الطاقة والتروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير الشباب والرياضة سعيد شقم
وزير دولة للشؤون المدنية	وزير الزراعة زهير زلوله	وزير دولة للشؤون البلدية والتربية والبيئة عبد الرحيم العكور	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله للمساعدة
وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله للمساعدة
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول		

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠١  
قانون معدل لقانون اصول المحاكمات المدنية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون اصول المحاكمات المدنية لسنة ٢٠٠١ ) ، ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانونا واحدا ، ويعمل به بعد ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٣) بالنص التالي اليها :-  
٣- أ- يجوز اجراء تبليغ الاوراق القضائية بواسطة شركة خاصة واحدة او اكثر يعتمدها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير العدل ، ويصدر لهذا الغرض نظام خاص لتمكين تلك الشركة من القيام باعمالها وفق احكام هذا القانون .  
ب- يعتبر محضرا بالمعنى المقصود في هذا القانون موظف الشركة الذي يتولى عملية التبليغ .  
ج- يتحمل نفقات التبليغ بواسطة الشركة الخصم الذي يرغب في اجراء التبليغ بهذه الطريقة ، ولا تعتبر هذه النفقات من ضمن مصاريف الدعوى .

مكرر من الاصل

المادة ٣- يلغى نص المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٩-

إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه طبقاً لما هو مذكور في المادة (٨) من هذا القانون أو امتنع من وجده من المذكورين فيها (غير المطلوب تبليغه) عن التوقيع على ورقة التبليغ بالتسلم، وجب على المحضر أن يلصق نسخة من الورقة القضائية المراد تبليغها على الباب الخارجي أو على جانب ظاهر للعيان من المكان الذي يقع فيه موطن الشخص المطلوب تبليغه أو محل عمله بحضور شاهد واحد على الأقل، ثم يعيد النسخة من ورقة التبليغ إلى المحكمة التي أصدرتها مع شرح بواقع الحال عليها، وإذا كانت هناك مستندات مرفقة بالورقة القضائية المراد تبليغها فعلى المحضر أن يدون فيها بياناً بضرورة مراجعة المطلوب تبليغه لقلم المحكمة من أجل تسليم تلك المستندات ويعتبر الصاق الأوراق على هذا الوجه تبليغاً قانونياً.

المادة ٤- تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلي على النحو التالي:-

أولاً: بالغاء عبارة (للتأنيب العام) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المحامي العام المدني) وإنما وردت في الفقرة .

ثانياً: بالغاء نص الفقرة (٥) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

هـ- ما يتعلق بالشركات والجمعيات وسائر الأشخاص الاعتبارية الأخرى، تسلم الأوراق القضائية في مراكز إدارتها لمن ينوب عنها قانوناً أو أحد القائمين على إدارتها أو أحد الشركاء المتضامنين أو لمن يقوم مقام أي من هؤلاء، وإذا لم يكن لها مركز إدارة فتسلم هذه الأوراق لأي من الأشخاص المذكورين من غير المستخدمين في مركزها سواء بشخصه أو في محل عمله أو في موطنه الاصلي أو المختار، وإذا كان التبليغ متعلقاً بفرع الشركة فيسلم إلى الشخص المسؤول عن إدارته أو من ينوب عنه قانوناً .

ثالثاً: بالغاء نص الفقرة (٦) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

٦- فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في المملكة تسلم الأوراق القضائية إلى الشخص المسؤول عن إدارة هذا الفرع أو إلى النائب عنه قانوناً أو تسلم إلى الوكيل بشخصه أو في موطنه أو محل عمله .

رابعاً: بالغاء نص الفقرة (٨) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

٨- فيما يتعلق بموظفي الحكومة ومستخدميها ترسل الأوراق القضائية إلى مدير الدائرة التابع لها ذلك الموظف أو المستخدم متى طلب التبليغ في محل عمله وعلى مدير الدائرة تبليغ الورقة القضائية إلى المطلوب تبليغه فور ورودها إليه وإعادتها موقعة منه إلى المحكمة، كما يجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تأمر بتبليغ موظف الحكومة أو مستخدميها عن طريق المحضر مباشرة .

المادة (٥) :-

يلغى نص الفقرة (١) من المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص

التالي :-

١- إذا وجدت المحكمة أنه يتعذر إجراء التبليغ وفق الأصول المنصوص عليها في هذا القانون جاز لها أن تقرر إجراء التبليغ بنشر إعلان في صحيفتين محليتين يوميتين، على أن يتضمن الإعلان إشعاراً بضرورة مراجعة المطلوب تبليغه قلم المحكمة لتسلم المستندات إن وجدت .

المادة (٦) :-

تعدل المادة (١٣) من القانون الاصلي بإضافة عبارة (أو بالطرق القانونية المتبعة في البلد المقيم فيها) إلى نهاية المادة .

المادة (٧) :-

تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (بغرامة لا تقل عن دينارين ولا تتجاوز خمسة عشر ديناراً) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (بغرامة لا

محكمة من الأصل

تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز خمسين ديناراً ويعتبر قرارها بهذا الشأن قطعياً .

المادة (٨) :-

تعديل المادة (١٥) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (أو من وقت اجرائه وفق احكام هذا القانون) الى اخرها .

المادة (٩) :-

يلغى نص المادة (٢٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (٢٠) :-

إذا اوجب القانون على شخص تعيين موطن مختار له أو إذا ألزمه اتفاق بذلك ، ولم يفعل أو كان بيانه ناقصاً أو غير صحيح أو إذا ألغى موطنه المختار ولم يعلم خصمه بذلك ، جاز تبليغه بالنشر وفق أحكام المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة (١٠) :-

يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٢١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- يساعد المحكمة في جلساتها في جميع إجراءات المحاكمة وتحسب طائلة البطلان كاتب يتولى تدوين وقائع المحاكمة وإجراءاتها في المحضر اما بخط اليد أو بواسطة أجهزة الحاسوب أو الأجهزة الإلكترونية ويتم توقيع كل صفحة من صفحات المحضر فور اعداده من قضاة المحكمة والكاتب .

المادة (١١) :-

تعديل الفقرة (١) من المادة (٢٣) من القانون الاصلي بإضافة العبارة التالية الى مطلعها :

(على الرغم مما ورد في أي قانون آخر) .

المادة (١٢) :-

يلغى نص المادة (٣٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (٣٠) :

تختص محكمة البداية بالنظر والفصل في الدعاوى التي لا تدخل في اختصاص محكمة أخرى بمقتضى أي قانون نافذ المفعول ، كما تختص بالنظر والفصل في الطلبات المستعجلة وجميع الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها .

المادة (١٣) :-

يلغى نص المادة (٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٣١) :

١- قاضي الامور المستعجلة هو رئيس محكمة البداية او من يقوم مقامه أو من ينتدبه لذلك من قضاتها وقاضي الصلح في الدعاوى التي تدخل ضمن اختصاصه .

٢- تختص محكمة الاستئناف بالنظر والفصل في الطلبات المتعلقة بالامور المستعجلة التي تقدم اليها بشأن الدعاوى المنظورة امامها .

المادة (١٤) :-

يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٣٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢- على الطالب ان يرفق الوثائق التي يستند اليها في طلبه ، وللمحكمة أو قاضي الامور المستعجلة ان يقرر تكليفه بتقديم تأمين نقدي أو كفالة مصرفية أو عدلية تحدد المحكمة أو قاضي الامور المستعجلة نوعها ومبلغها ويقدمها كفيل ملية يضمن العطل والضرر الذي قد يلحق بالمستدعي ضده إذا ظهر أن المستدعي غير محق في طلبه ، ويستثنى من تقديم التأمين أو الكفالة الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامه والبلديات والبنوك العاملة في المملكة، وللمحكمة أو قاضي الامور المستعجلة للتحقق من ملاءة الكفيل .

محكمة من الأصل

## المادة (١٥) :-

يلغى نص المادة (٣٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (٣٥) :

١- إذا حصل تنازع على الاختصاص ايجابياً كان ام سلبياً بين محكمتين نظاميتين ، فيحق لأي من الفرقاء ان يقدم طلباً لحسم التنازع الحاصل الى المحكمة التالية :-  
أ- إذا كان التنازع بين محكمتي صلح أو بين محكمة بداية ومحكمة صلح أو بين محكمتي بداية تابعتين لمحكمة استئناف واحدة ، فتعين محكمة الاستئناف المحكمة المختصة بنظر الدعوى .

ب- إذا كان التنازع بين محكمتين لا تتبعان محكمة استئناف واحدة أو بين محكمتي استئناف ، فتعين محكمة التمييز المحكمة المختصة بنظر الدعوى .

٢- إذا ابرز أي من الفرقاء اشعاراً يتضمن انه قدم طلباً لتعيين المرجع يوقف السير في الدعوى .

٣- تنتظر محكمتا التمييز والاستئناف في طلب تعيين المرجع تدقيقاً دون ان تدعو الفرقاء للمثول امامها .

٤- تقديم طلب تعيين المرجع غير مقيد بمواعيد الاستئناف والتمييز .

## المادة (١٦) :-

تعدل المادة (٥٥) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (سبعمائة وخمسين ديناراً) الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بعبارة (الحد الصلحي) .

## المادة (١٧) :-

تعدل الفقرة (٦) من المادة (٥٦) من القانون الاصلي باضافة عبارة (وطلبات المدعي) الى اخرها .

## المادة (١٨) :-

تعدل المادة (٥٧) من القانون الاصلي على النحو التالي :

ولاً : بالغاء نص الفقرة (١) الواردة فيه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

١- على المدعي ان يقدم الى قلم المحكمة لائحة دعواه من اصل وصور بعدد المدعى عليهم ومرفقاً بها ما يلي :-

أ- حافظة المستندات المؤيدة لدعواه مع قائمة بمفردات هذه الحافظة .

ب- قائمة ببياناته الخطية الموجودة تحت يد الغير .

ج- قائمة باسماء شهوده وعناوينهم الكاملة والوقائع التي يرغب في اثباتها بالبينة الشخصية لكل شاهد على حده .

ثانياً : بالغاء عبارة (البينة في الفقرة السابقة) الواردة في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بعبارة (الموجودة ضمن حافظة مستنداته) .

## المادة (١٩) :-

يلغى نص المادة (٥٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (٥٩) :

١- على المدعي عليه ان يقدم الى قلم المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ تبليغه لائحة الدعوى جواباً كتابياً على هذه اللائحة من اصل

وصور بعدد المدعين مرفقاً به ما يلي :-

أ- حافظة بالمستندات المؤيدة لجوابه مع قائمة بمفردات هذه الحافظة .

ب- قائمة ببياناته الخطية الموجودة تحت يد الغير .

ج- قائمة باسماء شهوده وعناوينهم الكاملة والوقائع التي يرغب في اثباتها بالبينة الشخصية لكل شاهد على حده .

٢- تزداد المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة لتصبح ستين يوماً في أي من الحالتين التاليتين :-

أ- إذا كان المدعى عليه المحامي العام المدني أو كان أحد المؤسسات الرسمية أو العامة .

ب- إذا كان المدعى عليه مقيماً خارج المملكة .

مكرر من الأصل



٣- لرئيس المحكمة أو من ينتدبه لهذه الغاية أن يمدد ولمرة واحدة المدة المشار إليها في كل من الفقرة (١) من هذه المادة مدة خمسة عشر يوماً وفي الفقرة (٢) من هذه المادة مدة ثلاثين يوماً بناء على طلب المدعى عليه المقدم منه قبل إنقضاء المدة القانونية المبينة أعلاه إذا أبدى اسباباً مبررة وقنعت المحكمة بذلك .

٤- إذا لم يقدم المدعى عليه بتقديم جواب كتابي على لائحة الدعوى خلال المدد المبينة في الفقرات (١) و (٢) و (٣) من هذه المادة تعين المحكمة جلسة للنظر في الدعوى ويتم تبليغ موعد هذه الجلسة إلى المدعي والمدعى عليه حسب الأصول ولا يحق للمدعى عليه في هذه الحالة تقديم جواب على لائحة الدعوى بأي صورة من الصور ، كما لا يحق له تقديم أي بيعة في الدعوى على أن يقتصر حقه على تقديم مذكرة بدفوعة واعتراضاته على بيعة المدعي ومناقشتها وتقديم مرافعة ختامية .

٥- إذا قام المدعى عليه بتقديم جواب كتابي على لائحة الدعوى ضمن المدد المبينة في الفقرات (١) و (٢) و (٣) من هذه المادة فيجب عليه أو على وكيله أن يوقع على كل ورقة من الأوراق الموجودة ضمن حافظة مستنداته وأن يوقع بإقرار منه بأن الورقة مطابقة للأصل إذا كانت صورة .

٦- للمدعي خلال عشرة أيام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ تبليغه اللائحة الجوابية أن يقدم رداً عليها مع مذكرة بدفوعة واعتراضاته على بيانات المدعى عليه كما يحق له أن يرفق برده البيانات اللازمة لتمكينه من دحض بيانات خصمه .

٧- لا يجوز للمدعى عليه في لائحته الجوابية ولا للمدعي في لائحة رده على اللائحة الجوابية أن ينكر إنكاراً مجزئاً إدعاء خصمه في اللائحة المقدمة منه بل يجب عليه أن يرد على البنود الواردة في لائحة خصمه رداً واضحاً وصريحاً وأن يتناول بالبحث كل أمر واقعي يدعيه الخصم ولا يسلم هو بصحته وللمحكمة في حال غموض الرد الحق في تكليف أي من الطرفين توضيح ما ورد بلائحته بشكل مفصل يتفق واحكام هذه الفقرة .

٨- إذا طلب أحد الخصوم ضمن قائمة بيناته مستندات موجودة تحت يد الغير دون أن يرفق نسخاً منها ضمن حافظة مستنداته ، فيحق للخصم الآخر بعد ورود هذه المستندات وإطلاعه أن يبدي دفوعه واعتراضاته عليها وأن يقدم البيانات اللازمة للرد عليها وذلك خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه هذه المستندات وتصبح هذه المدة عشرين يوماً في أي من الحالتين المذكورتين في الفقرة (٢) من هذه المادة .

المادة (٢٠) :- تعدل المادة (٦٠) من القانون الأصلي على النحو التالي:  
أولاً : بإلغاء نص الفقرة (٢) من المادة (٦٠) من القانون الأصلي والاستعاضة عنه بما يلي :-

٢- تعتبر الدعوى غير تابعة لتبادل اللوائح بقرار يصدره رئيس المحكمة أو من ينتدبه إذا استندت طبيعة هذه الدعوى أو موضوعها أو إذا اقتصر طلب المدعي فيها على استيفاء دين أو مبلغ متفق عليه من المال مستحق على المدعى عليه وناشئ عما يلي :-

أ- عقد صريح أو ضمني (كالبوليصة والكمبيالة أو الشيك مثلاً) ، أو .

ب- سند تعهد أو عقد مكتوب يقضي بدفع مبلغ من المال متفق عليه ، أو .

ج- كفالة إذا كان الادعاء على الاصيل يتعلق فقط بدين أو مبلغ من المال متفق عليه .

ثانياً : بإضافة الفقرة (٣) إليها بالنص التالي :

٣- وتعين المحكمة جلسة لهذه الدعوى خلال عشرة أيام من تاريخ قبدها في قلم المحكمة .

المادة (٢١) :-

تعدل المادة (٦٢) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (ولا يترتب البطلان على عدم مراعاة مواعيد الحضور وذلك بغير إخلال بحق المطلوب تبليغه في التأجيل لاستكمال الميعاد) من آخرها .

مكرر من الأصل

## المادة (٢٢) :-

يلغى نص المادة (٧٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة (٧٠) :

١- يجوز لأكثر من شخص أن يتحدوا في دعوى واحدة بصفتهم مدعين إذا كان الحق الذي يدعون به متعلقاً بفعل واحد أو مجموعة واحدة من الأفعال أو ناشئاً عن معاملة واحدة أو مجموعة واحدة من المعاملات ، كما يجوز لهم ان يتحدوا إذا كانوا قد اقاموا دعاوى على انفراد ثم ظهر ان بين هذه الدعاوى مسألة قانونية أو واقعية مشتركة بينهم .

٢- يجوز للمحكمة ان تطلب من المدعين أن يختاروا فيما بينهم تقريب للدعوى إذا ظهر لها ان اتحاد المدعين من شأنه ان يحدث ارباكاً أو تأخيراً في نظرها ، كما يجوز لها ان تقرر من تلقاء نفسها إجراء محاكمات مستقلة لها .

٣- يجوز ضم أكثر من شخص في دعوى واحدة بصفتهم مدعى عليهم إذا كان حق المدعى عليهم به متعلقاً بفعل واحد أو مجموعة واحدة من الأفعال أو ناشئاً عن معاملة أو سلسلة واحدة من المعاملات ، كما يجوز ضمهم معاً إذا كانت قد اقيمت عليهم دعاوى على انفراد ثم ظهر ان بين هذه الدعاوى مسألة قانونية أو واقعية مشتركة بينهم .

## المادة (٢٣) :-

يلغى مطلع الفقرة (١) من المادة (٧١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- ينادى على الخصوم في الموعد المحدد لنظر القضية وتكون المحاكمة علنية إلا إذا قررت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم اجراءها سراً محافظة على النظام العام أو الآداب أو حرمة الأسرة .

## المادة (٢٤) :-

تعدل المادة (٧٢) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-  
أولاً : بإلغاء الفقرات (١) و (٢) و (٣) الواردة فيها .  
ثانياً : بإضافة كلمة (المحكمة) بعد كلمة (تحكم) الواردة في مطلع الفقرة (٤) ،  
ويصبح نص الفقرة المذكور نصاً لهذه المادة .

## المادة (٢٥) :-

يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٧٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالفقرتين التاليتين :-

٢- يجب على الخصم الذي قدم مستندات بلغة اجنبية ان يرفقها بترجمة لها السى للغة العربية، وإذا اعترض الخصم الآخر على صحة الترجمة كلها أو جزء منها، فعلى المحكمة تعيين خبير للتحقق من صحة الترجمة المعترض عليها .

٣- للخصم ان يقدم ترجمة لأجزاء محددة من المستند المحرر باللغة الاجنبية التي يرغب في الاستناد اليها ، الا إذا قررت المحكمة تكليفه بتقديم ترجمة كاملة له .

## المادة (٢٦) :-

يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٨٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- يدون كاتب الضبط محضر المحاكمة بخط اليد أو بواسطة اجهزة الحاسوب أو الأجهزة الالكترونية ويوقع عليه مع قضاة المحكمة مع بيان اسمه كاملاً في اخر كل صفحة وتاريخ الجلسة واسماء القضاة والمحامين والوقائع التي تأمر المحكمة بتكوينها .

## المادة (٢٧) :-

يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٨١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

نكزاً من الأصل

١- يحلف الشاهد قبل الإدلاء بشهادته اليمين التالية :-  
(أقسم بالله العظيم أن أقول الحق كل الحق ولا شيء غير الحق) . وتستمع المحكمة لأقواله دون حضور الشهود الذين لم تسمع شهاداتهم .  
المادة (٢٨) :-

تعديل المادة (٨٣) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-  
أولاً : بإلغاء عبارة (ويجوز لها أن تقوم بالكشف بكامل هيئتها أو تنتدب أحد أعضائها للقيام به) الواردة في آخر الفقرة (١) منها .  
ثانياً : بإعادة ترقيم الفقرتين (٢) و (٣) لتصبحا (٣) و (٤) وبإضافة الفقرة رقم (٢) بالنص التالي إليها :-

٢- يجوز للمحكمة أن تقوم بالكشف والخبرة بكامل هيئتها أو أن تنتدب أحد أعضائها للقيام بذلك .

ثالثاً :- بإضافة الفقرة (٥) إليها بالنص التالي :

٥- تنظم أمور الخبرة والخبراء والإجراءات الخاصة بحلف الخبراء لليمين وتسميتهم ضمن جداول خاصة وبيان جميع الأحكام اللازمة لتمكينهم من القيام بأعمالهم بنظام خاص يصدر لهذه الغاية .  
المادة (٢٩) :-

تعديل المادة (٩٥) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (تراعى في اخذ الإقادات بمقتضى هذه المادة القواعد المقررة لاستدعاء الشهود وسماع شهادتهم) الواردة في آخرها .  
المادة (٣٠) :-

يلغى نص المادة (١٠٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
إذا قدم أحد الخصوم طلباً للاطلاع على دفاتر مصرف أو تاجر أو مستخرجات قيودها من أجهزة الحاسوب فيجوز للمحكمة أن تأمر بتقديم نسخة من أي قيد من

القيود المثبتة فيها مصدقة من مدير المصرف أو الشخص المسؤول عنها ،  
وللمحكمة أن تأمر بالاطلاع على قيودها الأصلية .  
المادة (٣١) :-

يلغى نص المادة (١٠٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة (١٠٨) :  
للمحكمة أن تكلف المحامي العام المدني أو أي موظف من موظفي الحكومة أو المؤسسات الرسمية أو العامة بإبراز أي مستند أو وثيقة متعلقة بالدعوى المنظورة أمامها .

المادة (٣٢) :-

يلغى نص المادة (١٠٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة (١٠٩) :

١- للخصم قبل التعرض لموضوع الدعوى أن يطلب من المحكمة إصدار الحكم بالدفع للتأليّة بشرط تقديمها دفعة واحدة وفي طلب مستقل :-  
أ- عدم الاختصاص المكاني .  
ب- وجود شرط تحكيم .  
ج- كون القضية مقضية .  
د- مرور الزمن .  
هـ- بطلان أوراق تبليغ الدعوى .

٢- على المحكمة أن تفصل في الطلب المقدم إليها بموجب أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ، ويكون حكمها الصادر في هذا الطلب قابلاً للاستئناف .

المادة (٣٣) :-

تعديل الفقرة (١) من المادة (١١٠) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (أو بوجود شرط التحكيم) بعد عبارة (والدفع بعدم الاختصاص المكاني) الواردة فيها .

محكمة من الأصل

المادة (٣٤) :-

يلغى نص المادة (١١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١١١) :-

١- الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها أو بعدم جواز نظرها لسبق للفصل فيها أو بأي دفع آخر متصل بالنظام العام يجوز اثرته في أي حالة تكون عليها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء ذاتها .

٢- إذا اثر دفع متصل بالنظام العام أو بأي دفع شكلي آخر يترتب على ثبوته إصدار الحكم برد الدعوى ، يجب على المحكمة أن تفصل فيه فوراً من تلقاء نفسها أو بناء على طلب لحد الخصوم ، ويكون القرار الصادر برد هذا الدفع قابلاً للاستئناف مع موضوع الدعوى .

المادة (٣٥) :-

يلغى نص المادة (١١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١١٢) :-

إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها وجب عليها إحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة.

المادة (٣٦) :-

يلغى نص المادة (١١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١١٣) :-

١- للخصم ان يدخل في الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها .

٢- وللمدعى عليه إذا ادعى ان له حقاً في الرجوع في الحق للمدعى به على شخص ليس طرفاً في الدعوى أن يقدم طلباً خطياً الى المحكمة يبين فيه طبيعة الادعاء واسبابه ويطلب ادخال ذلك الشخص طرفاً في الدعوى ، وفي حالة اجابة طلبه يكلف بتقديم لائحة بادعائه وفق الاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ويدفع الرسوم .

٣- على الشخص الذي تقرر أن يكون طرفاً في الدعوى والذي تبلغ لائحة الادعاء ، أن يقدم جوابه وبياناته الدفاعية وفق أحكام المادة (٥٩) من هذا القانون ، وتسري عليه في هذه الحالة الأحكام القانونية المتعلقة بتخلف المدعى عليه عن تقديم جوابه وبياناته الدفاعية .

المادة (٣٧) :-

يلغى نص المادة (١١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١١٤) :-

١- يجوز لكل ذي مصلحة ان يدخل في الدعوى بانضمامه لأحد الخصوم ويعفى من دفع الرسوم المقررة.

٢- كما يجوز لكل ذي مصلحة ان يتدخل في الدعوى طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، وفي حالة اجابة طلبه يكلف بتقديم لائحة بادعائه وفق الاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ويدفع للرسوم المقررة .

٣- للمحكمة ولو من تلقاء نفسها ان تقرر ادخال :

أ- من كان مختصماً في الدعوى في مرحلة سابقة .

ب- من كان تربطه بأحد الخصوم رابطة تضامن أو التزام لا يقبل التجزئة .

ج- من كان وارث المدعي أو المدعى عليه أو الشريك على الشروع إذا كانت الدعوى متعلقة بالتركة قبل قسمتها أو بعدها أو بالشروع .

د- من قد يضر من قيام الدعوى أو من الحكم فيها إذا بدت للمحكمة دلائل جنية على التواطؤ أو الغش أو التقصير من جانب الخصوم .

٤- تعيين المحكمة موعداً لا يتجاوز أربعة عشر يوماً لحضور من تأمر بادخاله في الدعوى أو من يطلب الخصم ادخاله وفق أحكام هذا القانون .

مكذبة الأصل



## المادة (٣٨) :-

تعديل المادة (١١٥) من القانون الاصيلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وبإضافة الفقرة (ب) اليها بالنص التالي:-

ب- تقدم للطلبات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الى المحكمة وفق الاجراءات المعتادة لرفع الدعوى او بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة بحضور الخصوم على ان يثبت ذلك في محضر الدعوى .

## المادة (٣٩) :-

تعديل المادة (١١٧) من القانون الاصيلي بالغاء عبارة (توضيحاً لأي مسألة وردت في المرافعة) الواردة في آخرها .

## المادة (٤٠) :-

تعديل المادة (١٢٣) من القانون الاصيلي على النحو التالي:-

أولاً :- بالغاء نص الفقرة (٣) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٣- اذا تقرر اعلان افلاس احد فرقاء الدعوى او طرأ عليه ما يفقده أهلية الخصومة ، تبلغ المحكمة من يقوم مقامه قانوناً ، أما في حالة وفاته تبلغ المحكمة احد ورثته المذكورين في سجل الاحوال المدنية ، كما تبلغ الورثة جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم في آخر موطن للمتوفى وبالنشر في صحيفتين يوميتين محليتين وفق أحكام المادة (١٢) من هذا القانون .

ثانياً :- بإضافة الفقرة رقم (٤) اليها بالنص التالي :-

٤- اذا وقعت الوفاة والدعوى جاهزة للحكم ، تلتحق المحكمة بالحكم رغم الوفاة .

## المادة (٤١) :-

يعديل نص المادة (١٢٥) من القانون الاصيلي بالغاء عبارة (وفقاً لأحكام السابقة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (وفقاً لأحكام هذا القانون) .

## المادة (٤٢) :-

تعديل المادة (١٢٧) من القانون الاصيلي على النحو التالي:-

أولاً :- باعتبار ما ورد فيها الفقرة (١) منها .

ثانياً :- بإضافة الفقرة رقم (٢) بالنص التالي اليها :- ٢- اذا أقر المدعى عليه بقسم من الادعاء يحق للمدعي ان يحصل فوراً على حكم قطعي بنفسك القسم ، وتسمع عندئذ أقوال الطرفين فيما يتعلق بالقسم الباقي.

## المادة (٤٣) :-

يلغى نص المادة (١٣٧) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (١٣٧) :-

يجب ان يشتمل استدعاء طلب الرد على اسبابه ووسائل اثباته وان يرفق به وسائل الاثبات من اوراق مؤيدة له ووصل يثبت ان طالبه أودع المحكمة خمسين ديناراً .

## المادة (٤٤) :-

يلغى نص كل من الفقرتين (١) و (٢) من المادة (١٤١) من القانون الاصيلي

ويستعاض عنهما بما يلي:-

## المادة (١٤١) :-

١- للدائن طلب توقيع الحجز الاحتياطي سواء قبل اقامة الدعوى او عند تقديمها او أثناء نظرها الى قاضي الامور المستعجلة او المحكمة بالاستناد الى ما لديه من المستندات والبيانات او بالاستناد الى حكم أجلي او قرار تحكيم وذلك على أموال المدين المنقولة وغير المنقولة وأمواله الموجودة بحيازة الشخص الثالث لنتيجة الدعوى .

٢- إذا قررت المحكمة اجابة الطلب بتوقيع الحجز الاحتياطي تكلف الطالب بتأمين نقدي او كفالة مصرفية او عدلية تحدد المحكمة او قاضي الامور المستعجلة نوعها ومبلغها ويقدمها كفيل مليء يضمن ما قد يلحق بالمحجوز عليه من عطل وضرر اذا ظهر ان طالب الحجز غير محق في دعواه ، ويستثنى من تقديم للتأمين او الكفالة الحكومة والمؤسسات الرسمية والعامه والبلديات والبنوك العاملة في المملكة ، كما يجوز للمحكمة او قاضي الامور المستعجلة التحقق من سلامة الكفيل .

هكذا من الأصل

## المادة (٤٥) :-

يلغى نص المادة (١٥٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (١٥٢) :-

١- اذا صدر قرار بإيقاع الحجز الاحتياطي او المنع من السفر او باتخاذ أي اجراءات احتياطية أخرى قبل اقامة الدعوى ، يجب على الطالب ان يقدم دعواه لأجل اثبات حقه خلال ثمانية أيام من اليوم التالي لتاريخ صدور ذلك القرار ، وإذا لم تقدم الدعوى خلال المدة المشار اليها يعتبر القرار الصادر بهذا الشأن كأنه لم يكن ، وعلى رئيس المحكمة او من ينتدبه او قاضي الامور المستعجلة اتخاذ ما يلزم من اجراءات لإلغاء مفعول ذلك القرار .

٢- اذا أسقطت الدعوى وفقاً لأحكام هذا القانون ، وكان قد صدر فيها قرار بإيقاع الحجز او منع السفر او أي اجراء احتياطي آخر ولم تجدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إسقاطها ، فعلى المحكمة ان تتخذ ما يلزم من اجراءات لإلغاء مفعول ذلك القرار .

٣- اذا اتفق الخصوم بعد صدور الحكم في الدعوى على رفع قرار للحجز او إلغاء منع السفر او إلغاء أي اجراء احتياطي آخر ، فعلى المحكمة ان تتخذ ما يلزم من اجراءات لإلغاء مفعول ذلك القرار .

## المادة (٤٦) :-

يعدل البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (١٥٣) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (من ذوي الاختصاص والخبرة) بعد عبارة (على ذلك المال) الواردة فيها .

## المادة (٤٧) :-

يلغى نص المادة (١٥٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (١٥٤) :-

تحدد المحكمة أو قاضي الامور المستعجلة المبلغ الواجب دفعه للقيم مكافأة على خدماته وكيفية دفعه والشخص المكلف بدفعه ، ويكون قرارها قابلاً للاستئناف .

## المادة (٤٨) :-

يلغى نص كل من الفقرتين (١) و (٢) من المادة (١٥٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- تكون المداولة في الاحكام سرية بين القضاة مجتمعين ، ولا يجوز ان يشترك فيها غير القضاة الذين سمعوا المرافعة .

٢- يجمع الرئيس الآراء مكتوبة ويبدأ بأحدث القضاة ثم بيدي رأيه ، وتصدر الاحكام باجماع الآراء او بأكثرينها وعلى القاضي المخالف ان يبين اسباب مخالفته في ذيل الحكم .

## المادة (٤٩) :-

يلغى نص المادة (١٦٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (١٦٣) :-

لذا ظهر ان المدعي غير محق في قسم من دعواه يحكم له بكامل المصاريف بالاضافة الى الرسوم النسبية بنسبة المبلغ المحكوم به اذا كان مبلغاً معيناً ، والا فينصف الرسوم اذا كان المدعى به لا يمكن تعيينه .

## المادة (٥٠) :-

تعديل المادة (١٦٧) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً :- بإلغاء عبارة ( اكتساب الحكم الدرجة القطعية) الواردة في الفقرة (٣) منها

والاستعاضة عنها بعبارة (اقامة الدعوى) .

ثانياً :- بإلغاء نص الفقرة (٤) للواردة فيها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٤- مع مراعاة ما ورد في أي قانون خاص ، تحسب الفائدة القانونية بنسبة (٩%) سنوياً ، ولا يجوز الاتفاق على تجاوز هذه النسبة .

مكذوب من الأصل

## المادة (٥١) :-

تعديل المادة (١٦٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

أولاً :- بالغاء نص الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٢- يجوز الطعن في القرار الصادر بالرفض أو القرار الصادر بالتصحيح اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في هذا القانون وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع الطلب .

ثانياً :- باضافة الفقرة (٣) بالنص التالي اليها :-

٣- اذا اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، فعليها بناء على طلب احد الخصوم ان تفصل في الطلبات التي اغفلتها بعد تبليغ الخصم الآخر بذلك ، ويخضع هذا الحكم لقواعد الطعن التي تسري على الحكم الاصلي .

## المادة (٥٢) :-

يلغى نص المادة (١٧٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (١٧٠) :-

لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، ويستثنى من ذلك القرارات الصادرة في المسائل التالية :-

١. الامور المستعجلة .

٢. وقف الدعوى .

٣. الدفع بعدم الاختصاص .

٤. الدفع بوجود شرط تحكيم .

٥. الدفع بالقضية المقضية .

٦. الدفع بمرور الزمن .

٧. طلبات التدخل والادخال .

## المادة (٥٣) :-

يلغى نص المادة (١٧١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (١٧١) :

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر ، تبدأ مواعيد الطعن في الاحكام الوجاهية من اليوم التالي لتاريخ صدورها وفي الاحكام الصادرة وجاهياً اعتبارياً او بمثابة الوجاهي من اليوم التالي لتاريخ تبليغها .

## المادة (٥٤) :-

يلغى نص المادة (١٧٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (١٧٤) :

اذا توفي احد فرقاء الدعوى او اذا تقرر اعلان افلاسه او طرأ عليه ما يفقده أهلية للخصومة خلال مواعيد الطعن ، يبلغ الحكم الى من يقوم مقامه قانوناً وفي حالة الوفاة يبلغ الحكم الى الورثة وفق أحكام الفقرة (٣) من المادة (١٢٣) من هذا القانون .

## المادة (٥٥) :-

يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (١٧٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢- على انه اذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة او في التزام تضامني او في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين ، وطعن فيه أحد المحكوم عليهم وتم قبول طعنه ، فيستفيد من الطعن باقي المحكوم عليهم ولو لم يطعنوا في الحكم ، ما لم يكن الطعن مبنياً على سبب او أسباب خاصة بالطاعن .

## المادة (٥٦) :-

يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (١٧٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢- يجوز استئناف القرارات الصادرة في الأمور المستعجلة ، أياً كانت المحكمة

هكذا من الأصل

التي أصدرتها ، وتفصل محكمة الاستئناف المختصة في الطعن المقدم إليها بقرار لا يقبل الطعن بطريق التمييز إلا بإذن من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه بذلك .

المادة (٥٧) :-

يلغى نص المادة (١٧٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١٧٨) :-

١- تكون مدة الطعن بالاستئناف ثلاثين يوماً في الاحكام المنهية للخصومة ما لم ينص قانون خاص على خلاف ذلك .

٢- كما تكون مدة الطعن عشرة أيام في القرارات القابلة للطعن بموجب احكام المادة (١٧٠) من هذا القانون .

المادة (٥٨) :-

يلغى نص الفقرة (١) من المادة (١٧٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- للمستأنف عليه ولو بعد مضي مدة الاستئناف ان يقدم استئنافاً تبعياً خلال عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه لائحة الاستئناف الأصلي .

المادة (٥٩) :-

يلغى نص كل من الفقرات (١) و (٤) و (٥) من المادة (١٨٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- تقدم لائحة الاستئناف بعدد المستأنف عليهم الى قلم المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف لترفعه مع أوراق الدعوى بعد اجراء التبليغات الى المحكمة المستأنف إليها .

٤- يحق للمستأنف عليه ان يقدم لائحة جوابية خلال عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه لائحة الاستئناف، ولكل من المستأنف والمستأنف عليه ان يرفق باللائحة مذكرة توضيحية لها .

٥- يجوز لمحكمة الاستئناف ان تحكم بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً على من يهمل في ارسال الملف في الموعد المحدد ، ويكون حكمها بهذا الشأن غير قابل للطعن .

المادة (٦٠) :-

يلغى نص المادة (١٨٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (١٨٢) :

١- تنظر محكمة الاستئناف تدقيقاً في الطعون المقدمة اليها في الاحكام الصادرة عن محاكم الصلح والاحكام الصادرة وجاهياً عن محاكم البداية اذا كانت قيمة الدعوى لا تزيد على ثلاثين ألف دينار، الا اذا قررت رؤيتها مراعاة من تلقاء ذاتها او بناءً على طلب أحد الخصوم .

٢- تنظر محكمة الاستئناف مراعاة في الطعون المقدمة اليها في الاحكام الصادرة عن محاكم البداية وذلك في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ثلاثين ألف دينار اذا طلب أحد الخصوم رؤيتها مراعاة .

٣- مع مراعاة ما ورد في المادة (٥٩) من هذا القانون تنظر محكمة الاستئناف مراعاة في الطعون المقدمة اليها في الاحكام الصادرة عن محاكم البداية وجاهياً اعتبارياً او بمثابة الوجاهي في الدعاوى التي لم يستكمل فيها المستأنف دوره في تقديم بيناته ودفعه لأسباب خارجة عن ارادته تقتنع المحكمة بتوافرها .

٤- تنظر محكمة الاستئناف مراعاة في الدعاوى التي تعاد إليها منقوضة من محكمة التمييز .

المادة (٦١) :-

يعدل نص المادة (١٨٩) من القانون الأصلي بالغاء عبارة ( المتسببة عن الدعوى) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( المترتبة على الدعوى) .

المادة (٦٢) :-

يلغى نص المادة (١٩١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

مكرر من الأصل



## المادة ١٩١-

- ١ - يقبل الطعن امام محكمة التمييز في الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف في الدعاوى التي تزيد قيمتها على خمسة الاف دينار وذلك خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي لتاريخ صدورها اذا كانت وجاهية ومن اليوم التالي لتاريخ تبليغها اذا كانت قد صدرت تدقيقاً او بمثابة الوجيه او وجاهياً اعتبارياً.
- ٢ - اما الأحكام الاستئنافية الأخرى فلا تقبل الطعن بالتمييز الا بإذن من رئيس محكمة التمييز او من يفوضه.
- ٣ - على طالب الإذن بالتمييز ان يقدم الطلب خلال عشرة ايام من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهياً، والا فمن اليوم التالي لتاريخ تبليغه.
- ٤ - على طالب الإذن بالتمييز ان يبين في طلبه بالتفصيل النقطة القانونية المستحدثة او التي على جانب من التعقيد القانوني وذلك تحت طائلة رد الطلب شكلاً.
- ٥ - اذا صدر القرار بالإذن وجب على مقدم الطلب ان يقدم لائحة الطعن خلال عشرة ايام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه قرار الإذن، ويبقى الإذن قائماً حتى صدور الحكم النهائي في الدعوى.

المادة ٦٣- - يلغى نص المادة (١٩٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-  
المادة ١٩٢-

تقدم لائحة التمييز الى محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم لترفعه مع أوراق الدعوى الى محكمة التمييز بعد إجراء التبليغات .

المادة ٦٤ - تعدل المادة (١٩٣) من القانون الأصلي على النحو التالي:-  
اولاً : بإلغاء مطلعها والاستعاضة عنه بالمطلع التالي:-  
(تقدم لائحة التمييز مطبوعة وتتضمن التفاصيل التالية:-)

ثانياً : بإلغاء نص الفقرة (٥) من المادة (١٩٣) من القانون الأصلي والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

- ٥ - أسباب الطعن بالتمييز واضحة خالية من الجدل، وفي بنود مستقلة مرقمة، وعلى المميز ان يبين طلباته، وله ان يرفق بلائحة التمييز مذكرة توضيحية حول أسباب الطعن .

المادة ٦٥ - يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (١٩٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

- ٢ - للمميز ضده ان يقدم لائحة جوابية خلال عشرة ايام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه لائحة التمييز، وله ان يرفق بها مذكرة توضيحية مطبوعة .

المادة ٦٦ - يعدل نص المادة (١٩٩) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (بإجراءات جديدة) الواردة في آخرها .

المادة ٦٧ - تعدل المادة (٢٠٤) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها هو نص الفقرة (١)

وأضافة الفقرة (٢) بالنص التالي إليها :-

٢- على الرغم مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة، يجوز لمحكمة التمييز إعادة النظر في قرارها الصادر في أي قضية إذا تبين لها أنها قد ردت الطعن استناداً لأي سبب شكلي خلافاً لحكم القانون .

المادة ٦٨ - يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (٢١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٤- يبدأ الموعد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (٨) من هذه المادة من اليوم التالي لتاريخ تبليغ الحكم الثاني .

المادة ٦٩ - يلغى نص المادة (٢٢٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٢٠

إذا حكم برد الطلب يحكم على مقدمة بفرامة مقدارها مائة وخمسون ديناراً والرسوم والمصاريف .

المادة ٧٠ - تلغى المواد (٢٢٣) و (٢٢٤) و (٢٢٥) و (٢٢٦) و (٢٢٧) و (٢٢٨) من القانون الأصلي، كما يعاد ترقيم المادتين (٢٢٩) و (٢٣٠) من القانون الأصلي لتصبحا بالترقيم (٢٢٣) و (٢٢٤) على التوالي.

عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠١/٢/١٥

نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية الدكتور عبد السلام الهادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحايكة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس الشلهبي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلايخ	وزير دولة لشؤون التمنية الإدارية الدكتور طارق سحيمات
وزير الأشغال العمامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير العمل عبد الغايز	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري
وزير دولة الدكتور عائل الشريدة	وزير الزراعة زهير زلوتنه	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات
وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد	وزير الصناعة والتجارة واصف هازر
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم المعكور

مكراً من الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠١  
قانون استقلال القضاء

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون استقلال القضاء لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها  
ادناه مالم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس : المجلس القضائي .  
الرئيس : رئيس المجلس .  
الوزارة : وزارة العدل .  
الوزير : وزير العدل .

القاضي : كل قاض يعود امر تعيينه للمجلس وفق احكام هذا القانون .

المادة ٣- القضاة مستقلون لاسطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

### الفصل الأول المجلس القضائي

المادة (٤) :-

يتألف المجلس من رئيس محكمة التمييز رئيسا وعضوية كل من :-

- أ- رئيس محكمة العدل العليا
- ب- رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز
- ج- اقدم قاضيين في محكمة التمييز
- د- رؤساء محاكم الاستئناف
- هـ- اقدم مفتشي المحاكم النظامية
- و- الأمين العام للوزارة .
- ز- رئيس محكمة بداية عمان

المادة (٥) :-

أ- في حال غياب رئيس المجلس يتولى نائبه رئاسة المجلس وإذا غاب الاثنان يتولى  
رئاسته اقدم الحاضرين .

- ٢- في حال غياب رئيس النيابة العامة يحل محله النائب العام في عمان .
- ٣- في حال غياب أحد أعضاء محكمة التمييز يحل محله من يليه في الأقدمية .
- ٤- في حال غياب المفتش يحل محله المفتش الذي يليه في الأقدمية .
- ٥- في حال غياب رئيس أي محكمة استئناف يحل محله اقدم الأعضاء في تلك المحكمة .
- ب- تعني كلمة (الغياب) لاغراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة بصورة مشروعة أو خلو  
المنصب .

المادة (٦) :-

أ- يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس في محكمة التمييز أو في أي مكان آخر يختاره  
الرئيس .

هكذا من الأصل



ب- يكون اجتماع المجلس قانونياً إذا حضره سبعة من أعضائه على الأقل وتصدر قراراته بالاجماع أو بالأكثرية المطلقة لمجموع أعضائه، وعند تساوي الأصوات ينضم إلى المجلس أقدم قاض في محكمة التمييز.

ج- للمجلس أن يطلب من أي دائرة رسمية أو غيرها كل ما يراه من بيانات ووثائق لازمة لأداء مهامه.

المادة (٧) :-

تكون مدالوات المجلس سرية ويعتبر إفشاؤها بمثابة إفشاء سر المدالوة لدى المحاكم.

المادة (٨) :-

بعد الرئيس في مطلع كل سنة تقريراً سنوياً عن أوضاع المحاكم وسير الأعمال فيها خلال السنة السابقة ويعرضه على المجلس لإقراره ويرفع الرئيس هذا التقرير إلى الملك ويرسل نسخة منه إلى الوزير.

المادة (٩) :-

للمجلس وضع الاقتراحات التشريعية التي تتعلق بالقضاء والنيابة وإجراءات التقاضي وتلخذاً للحكومة رأيه بالتشريعات المقترحة في هذه المجالات.

#### الفصل الثاني التعيين

المادة (١٠) :-

يشترط فيمن يعين قاضياً أن يكون:-

أ- أردني الجنسية غير متمتع بحماية اجنبية

ب- قد اكمل السابعة والعشرين من عمره وتتوافر فيه الشروط الصحية للتعيين.

ج- متمتعاً بالاهلية المدنية غير محكوم بأي جنابة باستثناء الجرائم السياسية.

د- غير محكوم من محكمة أو مجلس تأديبي لأمر مغل بالشرف ولو رد اعتباره أو شمله عفو عام.

هـ- محمود السيرة وحسن السمعة.

و- حاصلًا على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق من إحدى كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، أو على شهادة معادلة لها في الحقوق يقبلها المجلس بعد الاستئناس برأي الجهة المختصة بمعادلة الشهادات في المملكة، على أن تكون هذه الشهادة مقبولة للتعيين في القضاء في البلد الذي صدرت فيه.

ز- وأن يكون:-

١- قد عمل محامياً استاذاً لمدة لا تقل عن أربع سنوات بعد حصوله على الدرجة الجامعية الأولى في الحقوق أو لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد حصوله على الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) في الحقوق أو لمدة سنتين بعد حصوله على الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) في الحقوق . أو

٢- حاصلًا على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق وعمل كاتباً في المحاكم بعد حصوله عليها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وتم إيفاده من المجلس لدورة في المعهد القضائي لمدة سنة أو .

٣- حاصلًا على دبلوم المعهد القضائي ويستثنى من شرط السن خريجو المعهد القضائي والدارسين فيه قبل نفاذ احكام هذا القانون .

المادة (١١) :-

أ- بالرغم مما ورد في أي قانون آخر، لا يجوز تعيين أي شخص في وظيفة قاض إلا بعد التحقق من كفاءته وحسن خلقه وصلاحيته لخدمة القضاء على أن تجرى مسابقة للمتقدمين لملء الوظائف الشاغرة من الدرجات للرابعة والخامسة والسادسة من قبل لجنة يعينها المجلس من كبار القضاة لا تقل درجة أي منهم عن الأولى، ويتم الإعلان عن هذه الوظائف الشاغرة وموعد المسابقة من قبل الرئيس.

ب- يستثنى من شرط المسابقة خريجو المعهد القضائي والطلاب الدارسين فيه قبل نفاذ احكام هذا القانون .

مكزن من الأصل



## المادة (١٢) :-

أ- يكون القاضي عند تعيينه لأول مرة في أي درجة كانت تحت التجربة لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ مباشرته العمل ، ويحق للمجلس إنهاء خدمته خلال تلك المدة إذا تبين له عدم كفايته أو عدم لياقته الشخصية أو الخلقية وفقاً للاعتبارات التي يراها المجلس ، ويسري هذا الحكم على من تم تعيينه في القضاء قبل نفاذ أحكام هذا القانون ، ولم يكمل مدة التجربة المذكورة في الخدمة القضائية .

ب- تعتبر خدمة القاضي منتهية بانتهاء تلك المدة إلا إذا صدر قرار من المجلس بتثبيته في الخدمة .

## المادة (١٣) :-

أ- مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في الفقرات (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) من المادة (١٠) من هذا القانون يشترط في من يعين رئيساً لمحكمة التمييز أن يكون قد عمل في سلكي القضاء النظامي والمحاماة مدة لا تقل في مجموعها عن خمس وعشرين سنة على أن لا تقل خدمته القضائية عن خمس عشرة سنة .

ب- يتم تعيين رئيس محكمة التمييز وانتهاء خدمته بإرادة ملكية سامية .

## المادة (١٤) :-

أ- يجري التعيين بالوظائف القضائية بتسبيب من الوزير وقرار من المجلس وإرادة ملكية سامية على أن ينسب أكثر من شخص للوظيفة الشاغرة كل ما أمكن ذلك .

ب- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، للمجلس أن يعين الشخص المراد تعيينه في وظيفة قضائية في الدرجة التي يراها مناسبة له في ضوء كفايته العلمية وخبرته العملية شريطة أن لا يعين في درجة أعلى من الدرجة التي يشغلها أعلى أقرانه درجة من القضاة العاملين ممن تخرجوا معه في السنة نفسها ويحملون المؤهلات العلمية ذاتها .

ج- تحسب للمحامي عند تعيينه في وظيفة قضائية ثلثا المدة التي مارس فيها المحاماة محامياً أسنفاً بصورة فعلية خدمة مقبولة للتقاعد على أن يستمر في القضاء مدة لا تقل عن عشر سنوات متتالية من تاريخ تعيينه ما لم يحل دون إتمامها المرض المقعد أو الوفاة وأن تستوفي منه العائدات التقاعدية عن مدة المحاماة المشار إليها على أساس الراتب الأول الذي تقاضاه عند تعيينه في الوظيفة القضائية .

## المادة (١٥) :-

أ- يقسم القاضي عند تعيينه وقبل مباشرته لوظيفته القسم التالي:

(لقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن احكم بين الناس بالعدل وأن احترم القوانين وأؤدي وظائفه بكل أمانة وإخلاص وأن استمر سلوك القاضي الصادق الشريف).

ب- يؤدي كل من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا القسم المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أمام الملك .

ج- يؤدي القاضي من شاغلي الدرجة العليا القسم المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أمام المجلس أما القضاة الآخرون فيؤدون القسم أمام رئيس محكمة التمييز .

## المادة (١٦) :-

أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر للمجلس بناء على تنسيب الرئيس أن يحيل على التقاعد رئيس محكمة العدل العليا وأي قاض أكمل مدة التقاعد المنصوص عليها في قانون التقاعد المدني .

ب- للمجلس إحالة أي قاض على الاستداع أو إنهاء خدمته إذا لم يكن مستكلاً مدة الخدمة اللازمة لإحالاته على التقاعد .

ج- لا يجوز لعضو المجلس حضور اجتماع المجلس الذي يبحث موضوع إحالاته على التقاعد أو الاستداع أو إنهاء خدمته .

### الفصل الثالث واجبات القضاة

## المادة (١٧) :-

أ- لا يجوز للقاضي الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة الأعمال التجارية أو عضوية مجلس إدارة أي شركة أو مؤسسة أو سلطة أو أي وظيفة أو مهنة أخرى وذلك تحت طائلة المسؤولية .

ب- يجوز للقاضي أن يعين محكماً بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس إذا كانت الحكومة أو إحدى المؤسسات العامة طرفاً في النزاع المراد فصله بطريق التحكيم أو كان النزاع ذا صفة دولية ويعود للمجلس الحق بتقدير بدل اتعاب القاضي المحكم .

محكمة العدل

## المادة (١٨) :-

لا يجوز للقاضي أن يتغيب عن عمله قبل الحصول على موافقة مرجعه المسؤول ولا أن ينقطع عن عمله بسبب غير مفاجئ قبل أن يسمح الرئيس له خطياً بذلك.

### الفصل الرابع الترقيع =====

## المادة (١٩) :-

أ- يجري ترفيع القضاة من درجة إلى درجة أعلى على أساس من الجدارة والكفاءة المستندتين من تقدير المجلس ووفقاً لتقارير المفتشين الواردة عنهم ومن واقع أعمالهم ، مع مراعاة العقوبات التأديبية المفروضة عليهم وعند التساوي يرجح القاضي الأقدم على أن يقرن قرار الترفيع بإعادة ملكيه السامية .

ب- تحدد أقدمية القاضي في الدرجة على النحو التالي :-

- ١- من يتقاضى راتباً أعلى ضمن الدرجة الواحدة ،
- ٢- وعند التساوي في الراتب ضمن الدرجة الواحدة يعتبر الأقدم فيها الأسبق في تاريخ نقاض ذلك الراتب ،
- ٣- وعند التساوي يعتبر الأسبق في تاريخ نيل الدرجة هو الأقدم ،
- ٤- وعند التساوي يرجع إلى الدرجة السابقة وهكذا حتى إذا تحدثت يرجع إلى التقدم في الخدمة وعند التساوي يرجح الأكبر سناً .

ج- تحدد أقدمية القاضي الذي يعاد إلى الخدمة أو الذي يعين لأول مرة في قرار التعيين ذاته .

## المادة (٢٠) :-

أ- لا يجوز ترفيع القاضي إلى درجة أعلى من درجته مباشرة قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة إلا إذا عين في أعلى مرتبتها فيجوز ترفيعه بعد انقضاء سنة واحدة على تعيينه وتعطى الأولوية في الترفيع عند التساوي في الكفاءة لمن اجتاز دورات المعهد القضائي التي يحددها المجلس .

ب- على القاضي الذي اكمل المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، أن يقدم عند ترفيعه من الدرجة الثانية إلى الأولى ومن الدرجة الأولى إلى الخاصة بحثاً قانونياً مبتكراً يناقش من قبل لجنة تشكل من رئيس وعضوين بسميهم المجلس لقبول البحث أو رفضه لغاية هذا الترفيع.

## المادة (٢١) :-

أ- تمنح الزيادة السنوية بقرار من الرئيس

ب- يجوز للمجلس حجب الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على سنة إذا فرضت على القاضي إحدى العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من المادة (٣٨) من هذا القانون وتحجب إذا فرضت على القاضي إحدى العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين (ب) و (ج) من تلك المادة أكثر من مرة خلال ثلاث سنوات أو اقترنت أحدهما بعقوبة أخرى.

## الفصل الخامس

## النقل والانتداب والإعارة والاستقالة

## المادة (٢٢) :-

أ- ينقل القضاة من وظيفة إلى أخرى ضمن الجهاز القضائي بقرار من المجلس.

ب- لا يجوز نقل أي قاض إلى محكمة التمييز إلا إذا عمل في محكمة استئناف مدة لا تقل عن سنتين كما لا يجوز نقل أي قاض إلى محكمة الاستئناف إلا إذا عمل في إحدى محاكم البداية أو محكمة الجنايات الكبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

## المادة (٢٣) :-

أ- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر ، للرئيس أن ينتدب في حالة الضرورة أي قاض لأي محكمة نظامية أو خاصة أو لتولي إحدى وظائف النيابة العامة أو للقيام بمهام التفتيش لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر في السنة الواحدة.

ب- للمجلس بتتسيب من الرئيس تمديد الانتداب للمدة التي تقتضيها الضرورة.

ج- يراعى في الانتداب أن لا تكون الوظيفة أو العمل الذي انتدب إليه القاضي أعلى درجة من درجته أو العمل المنوط به.

محكمة من الأصل

د- للرئيس بتسبيب من الوزير انتداب أي قاض للقيام بمهام الامين العام للوزارة لمدة ثلاثة أشهر وللمجلس بتسبيب من الرئيس تمديدتها للمدة التي يراها ضرورية .

هـ- للرئيس الموافقة على قيام القاضي بالتدريس الجزئي في الجامعات والمعاهد المتخصصة .

و- للمجلس بتسبيب من الرئيس تكليف القاضي للقيام بأي عمل آخر يرى فيه مصلحة عامة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

المادة (٢٤) :-

أ- للمجلس بتسبيب من الوزير تعيين قاض من الدرجة العليا ليشغل وظيفة أمين عام الوزارة .

ب- يجوز إعارة القاضي إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الإقليمية أو الدولية بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تسبيب المجلس، على أن تراعى بهذا الشأن التشريعات النافذة المفعول .

المادة (٢٥) :-

تقبل استقالة القاضي بقرار من المجلس بناءً على تسبيب الرئيس .

الفصل السادس

المحاكمة والتأديب

=====

المادة (٢٦) :-

لا يجوز عزل القاضي أو الاستعفاء عن خدمته أو تنزيل درجته إلا بقرار من المجلس وإرادة ملكية سامية .

المادة (٢٧) :-

أ- للرئيس حق الإشراف الإداري على جميع القضاة ويكون هذا الحق لرئيس كل محكمة على قضائتها ولغايات هذه الفقرة يعتبر قضاة الصلح في مراكز محاكم البداية قضاة فيها .

ب- كما أن للوزير ولرئيس النيابة العامة حق الإشراف الإداري على جميع أعضاء النيابة العامة وللنائب العام حق الإشراف على أعضاء النيابة التابعين له

ج- لوزير العدل حق الإشراف على أداء المحامي العام المدني ومساعديه وفقاً للتشريعات النافذة المفعول .

المادة (٢٨) :-

لرئيس من تلقاء نفسه أو بناءً على تسبيب رئيس المحكمة المسؤول حق تنبيه القاضي خطياً إلى كل ما يقع منه مخالفاً لواجبات أو مقتضيات وظيفته ويحفظ هذا التنبيه في ملف القاضي السري .

المادة (٢٩) :-

في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على القاضي أو توقيفه إلا بعد الحصول على إذن من المجلس وفي حالات التلبس على النائب العام عند القبض على القاضي أو توقيفه أن يرفع الأمر إلى المجلس في مدة الأربع وعشرين ساعة التالية ، وللمجلس أن يقرر بعد سماع أقوال القاضي إما الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة وإما استمرار توقيفه للمدة التي يقررها وله تمديد هذه المدة .

المادة (٣٠) :-

يجوز للمجلس أن يأمر بكف يد القاضي عن مباشرة أعمال الوظيفة أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة اسندت إليه وذلك إما من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب الوزير أو النائب العام . وللمجلس أن يقرر وقف صرف ما لا يزيد عن نصف راتب القاضي وعلاواته وله أيضاً أن يعيد النظر في كل وقت بقرار كف اليد أو وقف صرف الراتب وإذا لم تسفر الإجراءات عن إدانة القاضي يتقاضى ما أوقف صرفه من الراتب والعلاوات .

المادة (٣١) :-

أ- يشكل مجلس التأديب من ثلاثة على الأقل من قضاة المجلس يعينهم المجلس ويسمى من بينهم رئيساً ويجوز للمجلس أن يعين أكثر من هيئة واحدة .

ب- يصدر المجلس للتأديبي قراراته بالاجماع أو بالأكثرية .

مكراً من الأصل

## المادة (٣٢) :-

تقام الدعوى التأديبية من النائب العام بناء على طلب من الرئيس وقرار من المجلس ولا يحول ذلك دون رئاسته للمجلس التأديبي .

## المادة (٣٣) :-

أ- ترفع الدعوى التأديبية ضد القاضي بلائحة تشمل على التهمة أو التهم المسندة إليه والأدلة المؤيدة لها وتقدم للمجلس التأديبي ليصدر قراره بدعوة القاضي للحضور أمامه، وعلى المجلس التأديبي مباشرة الإجراءات خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم اللائحة له.

ب- للمجلس التأديبي أن يجري ما يراه لازماً من التحقيقات وله أن ينتدب أحد أعضائه للقيام بذلك وللجلس التأديبي أو العضو الذي ينتدبه للتحقيق السلطة المخولة للمحاكم فيما يختص بدعوة الشهود الذين يرى ضرورة لسماع أقوالهم أو طلب أية بيعة أخرى.

ج- إذا رأى المجلس التأديبي وجها للسير في الدعوى عن جميع التهم أو بعضها كلف القاضي بالحضور للمحاكمة على أن لا تقل المدة بين التكليف بالحضور وموعد المحاكمة عن سبعة أيام ويجب أن يشتمل أمر الحضور على بيان كاف بموضوع الدعوى وأدلة الاتهام.

د- عند تقرير السير في الدعوى يجوز للمجلس التأديبي أن يأمر بكف يد القاضي عن مباشرة أعمال وظيفته حتى تنتهي المحاكمة وتنتج في ذلك أحكام المادة (٣٠) .

هـ- إذا تبين للمجلس التأديبي أن المخالفة التي أسندت للقاضي المحال إليه للتأديب بسببها تنطوي على جريمة جزائية فيترتب عليه إيقاف إجراءات التأديب وإحالة القاضي مع محضر التحقيق الذي اجري معه والأوراق والمستندات الأخرى المتعلقة بالمخالفة إلى المدعي العام المختص أو إلى المحكمة المختصة للسير في القضية وفقاً لأحكام القانون . ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء تأديبي بحق القاضي أو الاستمرار في أي إجراء تم اتخاذه إلى أن يصدر الحكم القضائي القطعي في الشكوى أو الدعوى الجزائية التي قُدمت ضده .

و- إن تبرئه القاضي من الشكوى أو الدعوى التي قدمت ضده بمقتضى أحكام الفقرة (هـ) من هذه المادة أو الحكم بعدم مسؤوليته عما أسند إليه لا تحول دون اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة بحقه عن المخالفة التي ارتكبها وفرض العقوبة التأديبية المناسبة عليه إذا لزم بها .

## المادة (٣٤) :-

تنتهي الدعوى التأديبية باستقالة القاضي وقبول المجلس لها أو بإحالة على التقاعد ولا يكون للدعوى التأديبية تأثير على الدعوى الجزائية أو المدنية الناشئة عن الواقعة نفسها وللمجلس أن يحيل القضية إلى النيابة العامة على الرغم من استقالة القاضي أو إحالة على التقاعد إذا رأى مبرراً لذلك.

## المادة (٣٥) :-

تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية ويمثل القاضي بشخصه أمام المجلس التأديبي أو ينيب عنه أحد المحامين وللمجلس التأديبي الحق في تكليف القاضي للحضور فإذا لم يحضر ولم ينيب عنه احداً تجري محاكمته غيابياً.

## المادة (٣٦) :-

يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملاً على الأسباب التي بني عليها وأن تتلى أسبابه عند النطق به في الجلسة ويكون الحكم خاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

## المادة (٣٧) :-

أ- كل إخلال بواجبات الوظيفة وكل عمل يمس الشرف أو الكرامة أو اللياقة بشكل خطاً يعاقب عليه القاضي تأديبياً.

ب- ويشمل الإخلال بواجبات الوظيفة تأخير البت في الدعاوى وعدم تحديد موعد لافهام الحكم والتمييز بين المتقاضين وإفشاء سر المداولة والغياب بدون معذرة وعدم التقيد بأوقات الدوام .

## المادة (٣٨) :-

يجوز للمجلس فرض العقوبات التأديبية التالية:-

أ- التنبيه

ب- الإنذار

مكرر من الأصل



- ج- الحسم من الراتب  
د- تنزيل الدرجة  
هـ- الاستغناء عن الخدمة  
و- العـزل

### الفصل السابع أحكام عامة

#### المادة (٣٩) :-

لا يجوز أن يجتمع في هيئة واحدة في أي محكمة قاضيان بينهما قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة ، كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو الخبراء ممن تربطهم الصلة ذاتها بأحد القضاة الذين ينظرون في الدعوى.

#### المادة (٤٠) :-

في غير حالات الضرورة لا تجرى التشكيلات بين القضاة الا مرة واحدة في السنة ويكون ذلك خلال شهر تموز .

#### المادة (٤١) :-

على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يعتبر جهاز التفتيش القضائي تابعا للوزارة ويقدم المفتشون تقاريرهم المتعلقة بالقضاة الى الرئيس والوزير .

#### المادة (٤٢) :-

على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر :-

أ- تستمر خدمة كل من رئيسي محكمتي التمييز والعدل العليا في الجهاز القضائي دون تحديد سن معين لانتهاء خدمة أي منهما .

ب- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة تستمر خدمة كل من يشغل الدرجة العليا من القضاة حتى اكماله للرابعة والسبعين من العمر .

ج- تستمر خدمة أي قاض آخر من غير المذكورين في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة حتى اكماله للثامنة والستين من العمر .

د- تنتهي خدمة كل من القضاة المذكورين في الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة حكما غير قابلة للتتمديد عند بلوغه السن المحددة له دون الحاجة الى أي قرار بانهاؤها من أي جهة من الجهات .

هـ- لا يؤثر ذكر سقف خدمة ايا من القضاة المذكورين في الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة في انتهاء خدمته أو انهاؤها قبل ذلك لاي سبب اخر بموجب التشريعات المعمول بها بما في ذلك المرض .

#### المادة (٤٣) :-

في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القانون تسري على القضاة احكام نظام الخدمة المدنية وأي تشريع اخر يتعلق بالموظفين .

#### المادة (٤٤) :-

أ- تكون العطلة القضائية السنوية خلال المدة الواقعة بين اليوم الأول من شهر تموز من كل سنة الى اليوم الثلاثين من شهر أيلول من السنة نفسها ولكل قاض الحصول على إجازته السنوية خلال هذه المدة وتمنح بقرار من الرئيس بناء على تكسيب رئيس المحكمة المختصة.

ب- يقدم القاضي طلب الحصول على إجازته السنوية الى رئيس المحكمة قبل خمسة عشر يوما على الأقل من بداية العطلة القضائية ليحيله رئيس المحكمة الى الرئيس مع رأيه في الطلب مع مراعاة تنظيم سير العمل في المحكمة والاستمرار في نظر القضايا المستعجلة التي يعينها رئيس المحكمة .

ج- تحدد نقابة المحامين اجازة للمحامين خلال العطلة القضائية في الفترة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على ان لا تزيد الاجازة على خمسة واربعين يوما في السنة .

د- تلتزم المحاكم خلال العطلة القضائية بتأجيل قضايا المحامي الذي يستعمل إجازته خلال العطلة القضائية.

تحتفظ بالأصل

- المادة ٤٥- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالخدمة القضائية .
- المادة ٤٦- يلغى قانون استقلال القضاء رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته .
- المادة ٤٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠١/٣/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء ووزير النقل الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحارثية	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل فارس القابلسي

وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلاييح	وزير دولة لتنمية الادارية الدكتور طارق سحيبات	وزير الصحة
وزير الأشغال العمامة والسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير العميل عبد القادر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارنو	وزير المساحة والاثار عقل بلتاجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاعلام الدكتور طائب الرفاعي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير الشباب والرياضة سعيد شقم
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زلونه	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم العكور
وزير المياه والري المهندس هاتم الحلواتي	وزير التخطيط جواد حنيد	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ٢٠٠١ ) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل القانون الاصلي علي النحو التالي :-  
اولاً: باضافة المادة (٧) بالنص التالي اليها :-  
المادة ٧-

- ١- يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه او شابه عيب جوهري لم تتحقق بسببه الفاية من الاجراء .
- ٢- اذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة احكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة او ولايتها للحكم في الدعوى او باختصاصها النوعي او بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى وتقضي به المحكمة ولو بغير طلب .
- ٣- يزول البطلان اذا تنازل عنه من شرع لمصلحته صراحة او ضمناً ، وذلك باستثناء الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام

مكرر من الأصل

٤- لا يترتب على بطلان الاجراء بطلان الاجراءات السابقة له اما

الاجراءات اللاحقة به فلا تكون باطلة الا اذا كانت مبنية على

الاجراء الباطل .

ثانياً : بإعادة ترقيم المادة (٧) لتصبح الفقرة (١) من المادة (٨) والمادة (٨) لتصبح الفقرة (٢) من تلك المادة .

المادة (٣) :-

يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- يساعد المدعي العام في اجراء وظائف الضابطة العدلية :-

- الحكام الاداريون .

- مدير الامن العام .

- مديرو الشرطة .

- رؤساء المراكز الامنية .

- ضباط وافراد الشرطة .

- الموظفون المكلفون بالتحري والمباحث الجنائية .

- المختابر .

- رؤساء المراكب للبحرية والجوية .

وجميع الموظفين الذين خولوا صلاحيات الضابطة العدلية بموجب هذا القانون والقوانين والانظمة ذات العلاقة .

المادة (٤) :-

تعدل الفقرة (١) من المادة (١٢) والمادة (١٣) والمادة (١٤) من القانون الاصلي بالغاء كلمة (موظف) حيثما وردت في أي منها والاستعاضة عنها بكلمة (قاض) .

المادة (٥) :-

تعدل الفقرة (٥) من المادة (٣١) بالغاء عبارة (غير تابع لأي طريق قانوني) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (غير خاضع لأي طريق من طرق الطعن) .

المادة (٦) :-

تعدل المادة (٤١) باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) وإضافة الفقرة (٢) بالنص التالي اليها :-

٢- يحدد للمدعي العام للخبير موعداً لتقديم تقريره كتابة وإذا تخلف عن تقديمه في الموعد المحدد يجوز للمدعي العام أن يقرر استرداد الاجور التي قبضها الخبير ، كلها أو بعضها ، وان يستبدل بهذا الخبير خبيراً آخر .

المادة (٧) :-

تعدل المادة (٤٣) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (طبقاً لما هو مبين في الفصل الخاص بالتحقيق الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (طبقاً لاجراءات التحقيق المنصوص عليها في هذا القانون) .

المادة (٨) :-

تعدل المادة (٤٤) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (على ضباط الدرك والشوطة ورؤساء مخافر الدرك) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (على رؤساء المراكز الامنية وضباط الشرطة) .

المادة (٩) :-

تعدل المادة (٤٥) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (ضباط درك أو شرطة أو رئيس مخفر درك أو شرطة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (رئيس مركز امني أو ضابط شرطة) .

مكرر من الأصل

## المادة (١٠) :-

تعدل المادة (٤٨) من القانون الاصلي على النحو التالي :-  
 أولاً : باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) وبإلغاء عبارة (رؤساء مخافر الشرطة أو الدرك) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (موظفي الضابطة العدلية كل حسب اختصاصه).

ثانياً : باضافة الفقرة (٢) بالنص التالي اليها :-

٢- في غير الاحوال المبينة في الفقرة (١) من هذه المادة إذا عهد المدعي العام الى أي من موظفي الضابطة العدلية بقسم من الاعمال الداخلة في وظائفه وفقاً لاحكام هذا القانون وجب عليه ان يصدر مذكرة خطية بذلك تتضمن الزمان والمكان المعين لانفاذ مضمونها كلما كان ذلك ممكناً .

## المادة (١١) :-

يلغى نص المادة (٥٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (٥٨) :-

لشاكلي ان يتخذ صفة المدعي الشخصي ويتوجب عليه في مثل هذه الحالة ان يقدم ادعاءه قبل فراغ المحكمة النافذة بالدعوى من سماع بيعة النيابة .

## المادة (١٢) :-

تعدل المادة (٦٣) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء نص الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

٢- يجوز في حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة وبقرار معلل سأل المشتكى عليه عن التهمة المستندة اليه قبل دعوة مخامية للحضور والاستعاضة عنها بعبارة (سأل المشتكى عليه عن التهمة المستندة اليه قبل دعوة مخامية للحضور على ان يكون له بعد ذلك الاطلاع على المادة موكله).  
 ثانياً : بزيادة نص المادة (٦٣) من القانون الاصلي على ما يلي :

ثانياً : تعدل الفقرة (٣) باضافة العبارة التالية الى اخرها (وإذا امتنع المشتكى عليه عن توقيعها بامضائه أو ببصمته يدون الكاتب ذلك بالمحضر مع بيان سبب الامتناع ويصادق عليها المدعي العام والكاتب) .

ثالثاً :- اضافة الفقرة (٤) بالنص التالي اليها :-

٤- يترتب على عدم تقيد المدعي العام بأحكام الفقرات (١) و (٢) و (٣) من هذه المادة بطلان الإفادة التي ادلى بها المشتكى عليه .

## المادة (١٣) :-

تعدل الفقرة (٢) من المادة (٦٦) من القانون الاصلي بإلغاء عبارة (الا إذا رأى المدعي العام خلاف ذلك) الواردة في اخرها .

## المادة (١٤) :-

تعدل المادة (٧٠) من القانون الاصلي باضافة عبارة (وله ان يواجه الشهود بعضهم ببعض إذا اقتضى التحقيق ذلك) الى اخرها .

## المادة (١٥) :-

تعدل الفقرة (٢) من المادة (٧٥) من القانون الاصلي بإلغاء عبارة (خمس دينار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (عشرين ديناراً) .

## المادة (١٦) :-

تلغى المادة (٧٦) من القانون الاصلي .

مكرر من الأصل



## المادة (١٧) :-

يلغى نص المادة (٧٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (٧٧) :-

يقرر المدعي العام بناء على طلب الشاهد للنفقات التي يستحقها مقابل حضوره لاداء الشهادة .

## المادة (١٨) :-

يلغى نص المادة (١٠٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (١٠٠) :-

١- في الاحوال التي يتم فيها القبض على المشتكى عليه وفقاً لاحكام المادة (٩٩) من هذا القانون يتوجب على موظف الضابطة العدلية وتحت طائلة بطلان الاجراءات القيام بما يلي :-

أ- تنظيم محضر خاص موقع منه ويبلغ الى المشتكى عليه أو الى محاميه ان وجد ويضمن ما يلي :-

١- اسم الموظف الذي اصدر امر القبض والذي قام بتنفيذه .

٢- اسم المشتكى عليه وتاريخ اللقاء القبض عليه ومكانه وأسبابه .

٣- وقت ايداع المشتكى عليه وتاريخه ومكان التوقيف أو الحجز .

٤- اسم الشخص الذي باشر بتنظيم المحضر والاستماع الى أقوال المشتكى عليه .

٥- توقيع المحضر ممن ورد ذكرهم في البنود (٢) و (٣) و (٤) من هذه الفقرة ومن المشتكى عليه وفي حالة امتناعه عن التوقيع يشار الى ذلك في المحضر مع بيان السبب .

ب- سماع أقوال المشتكى عليه فور اللقاء القبض عليه وإرساله خلال أربع وعشرون ساعة الى المدعي العام المختص مع المحضر المشار اليه في البند (أ) من هذه الفقرة ويتوجب على المدعي العام ان يثبت في المحضر التاريخ والوقت الذي مثل المشتكى عايه أمامه لأول مرة ، ويباشر لجراءات التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة حسب الاصول .

٢- تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على جميع الحالات التي يتم فيها اللقاء القبض على أي شخص وفقاً لأحكام هذا القانون .

## المادة (١٩) :-

يلغى نص الفقرة (١) من المادة (١٠٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- لكل من رئيس النيابة العامة والنائب العام ورؤساء المحاكم البدائية والاستئنافية تفقد السجون العامة ومراكز التوقيف الموجودة في مراكز اختصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوس أو موقوف أو محتجز بصفة غير قانونية ولهم ان يطلعوا على دفاتر مراكز الاصلاح وعلى اوامر التوقيف والحبس وان يأخذوا صوراً منها وان يتصلوا بأي موقوف أو محبوس ويسمعوا منه أي شكوى يريد ان يبيدها لهم وعلى مدير وموظفي السجن أو مركز التوقيف ان يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التي يطلبونها .

## المادة (٢٠) :-

يلغى نص المادة (١١٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

مكرر من الأصل

## المادة (١١٤) :-

- ١- بعد استجواب المشتكى عليه يجوز للمدعي العام ان يصدر بحقه مذكرة توقيف لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً اذا كان الفعل المسند اليه معاقباً عليه بالحبس لمدة تزيد على سنتين ، او بعقوبة جنائية مؤقتة ، وتوافرت الدلائل التي تربطه بالفعل المسند اليه ، ويجوز له تجديد هذه المدة كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك على ان لا يتجاوز التمديد ستة أشهر في الجنايات وشهرين في الجنح ، يفرج عن المشتكى عليه بعدها ما لم يتم تجديد مدة التوقيف وفقاً لأحكام الفقرة (٤) من هذه المادة .
- ٢- على الرغم مما ورد في الفقرة (١) يجوز للمدعي العام ان يصدر مذكرة توقيف بحق المشتكى عليه في الاحوال التالية :-
- أ- اذا كان للفعل المسند اليه من جرائم الايذاء او الايذاء غير المقصود او السرقة .
- ب- اذا لم يكن له محل اقامة ثابت ومعروف في المملكة ، على ان يفرج عنه اذا كان الفعل المسند اليه معاقباً عليه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وقدم كفيلاً يوافق عليه المدعي العام يضمن حضوره كلما طلب اليه ذلك .
- ٣- بعد استجواب المشتكى عليه اذا كان الفعل المسند اليه معاقباً عليه بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال المؤبد وتوافرت الدلائل التي تربطه بالفعل المسند اليه يصدر المدعي العام بحقه مذكرة توقيف لمدة خمسة عشر يوماً تجدد لمدد مماثلة لضرورات استكمال التحقيق .
- ٤- اذا اقتضت مصلحة التحقيق استمرار توقيف المشتكى عليه بعد انتهاء المدد المبينة في الفقرة (١) من هذه المادة وجب على المدعي العام عرض ملف الدعوى على المحكمة المختصة بنظر الدعوى وللمحكمة بعد الاطلاع على مطالعة المدعي العام وسماع اقوال المشتكى عليه أو وكيله والاطلاع على اوراق التحقيق ان تقرر تمديد مدة التوقيف لمدة لا تتجاوز شهراً في كل مرة على ان لا يزيد مجموع التمديد في جميع الاحوال في الجنح على

- شهرين ، أو أن تقرر الافراج عن الموقوف بكفالة او بدونها .
- ٥- للمدعي العام ان يقرر اثناء اجراءات التحقيق في الجرائم الجنحية استرداد مذكرة التوقيف ، على ان يعين المشتكى عليه محل اقامة له ليبلغ فيه جميع المعاملات المتعلقة بالتحقيق واناذا الحكم .

## المادة (٢١) :-

تعديل المادة (١٢١) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (٢) منها والرقم (١) من مطلعها .

## المادة (٢٢) :-

تلغى المادة المنفردة الواردة بعد المادة (١٢٢) من القانون الاصلي .

## المادة (٢٣) :-

يلغى نص المادة (١٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

## المادة (١٢٣) :-

- ١- لا يجوز اخلاء سبيل من اسندت اليه جريمة تستوجب الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال المؤبد غير انه يجوز للمحكمة ذلك بعد احالة القضية اليها مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة.
- ٢- مع مراعاة ما جاء في الفقرة (١) من هذه المادة يجوز للمحكمة اخلاء سبيل من اسندت اليه جريمة جنائية اذا وجبت ان ذلك لا يؤثر على سير التحقيق والمحاكمة ولا يخل بالامن العام ويقدم طلب التخلية الى :-
- أ- المحكمة التي سيحاكم المتهم امامها اذا كانت الدعوى لم تحل بعد الى المحكمة .
- ب- المحكمة التي يحاكم المتهم امامها اذا كانت الدعوى قد احيلت اليها بنقل على التهمة المبحوث عنها .

مكرر من الأصل

ج- المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى المحكمة المستأنف إليها الحكم إذا كان قد صدر حكم بالدعوى وقدم استئناف ضده .

## المادة (٢٤) :-

تعدل المادة (١٤٧) من القانون الأصلي على النحو التالي :-  
أولاً : بإضافة الفقرة (١) بالنص التالي إليها :-

١- المتهم بريء حتى تثبت إدانته .

ثانياً : بإعادة ترقيم الفقرات (١) و (٢) و (٣) الواردة فيها لتصبح (٢) و (٣) و (٤) على التوالي .

## المادة (٢٥) :-

يلغى نص الفقرة (١) من المادة (١٤٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- لا يجوز للقاضي أن يعتمد إلا للبيانات التي قدمت أثناء المحاكمة وتناقش فيها الخصوم بصورة علنية .

## المادة (٢٦) :-

يلغى نص المادة (١٥٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (١٥٠) :-

يعمل بالضبط الذي ينظمه أفراد الضابطة العدلية في الجرح والمخالفات المكلفون باثباتها بموجب أحكام القوانين الخاصة والمشتكي عليه اثبات عكسها بجميع طرق الاثبات .

## المادة (٢٧) :-

يلغى نص المادة (١٥٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (١٥٣) :-

تسمع شهادة أي من أصول المتهم أو الظنين أو فروعه أو زوجه ولو بعد انقضاء الرابطة الزوجية إلا أنه يجوز لهم الامتناع عن اداء الشهادة ضده أو ضد شركائه في اتهام واحد .

## المادة (٢٨) :-

تعدل الفقرة (٢) من المادة (١٥٨) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (غير منقولة عنها) إلى آخرها .

## المادة (٢٩) :-

يلغى نص الفقرة (١) من المادة (١٦٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- إذا تعذر احضار شاهد أدى شهادة في التحقيقات الأولية بعد حلف اليمين إلى المحكمة لوفاته أو عجزه أو مرضه أو غيابه عن المملكة أو لأي سبب آخر ترى المحكمة معه عدم تمكنها من سماع شهادته يجوز للمحكمة أن تأمر بتلاوة إفادته أثناء المحاكمة كهيئة في القضية وفي الجرح التي لا يفرض القانون اجراء تحقيق أولي فيها يجوز للمحكمة صرف النظر عن أي شاهد للأسباب ذاتها والمبينة في هذه المادة .

## المادة (٣٠) :-

تعدل المادة (١٦٣) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (حتى خمسة دنائير غرامة) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (حتى عشرين ديناراً) .

## المادة (٣١) :-

تعدل المادة (١٦٧) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (بما في ذلك استجواب الشهود ومناقشة الدفاع وطلب اجراء الخبرة) إلى آخرها .

مكرر من الأصل

## المادة (٢٢) :-

تعدل المادة (١٦٨) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) واطرافه  
الفقرة (٢) بالنص التالي اليها :-

٢- على الرغم مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة إذا كان الظنين شخصاً  
معنوياً يسوغ له في الدعوى الجنحية ان ينبب عنه وكيلاً من المحامين ما  
لم تقرر المحكمة حضور ممثله بالذات .

## المادة (٢٣) :-

يلغى نص الفقرة (١) من المادة (١٧٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه  
بالنص التالي :-

١- بعد سماع بينة النيابة يجوز للمحكمة ان تقرر عدم وجود قضية ضد الظنين  
وان تصدر قرارها الفاصل فيها والا سألت للظنين عما اذا كان يرغب في  
اعطاء افادة دفاعاً عن نفسه فاذا اعطى مثل هذه الافادة جاز لممثل النيابة  
العامة مناقشته .

## المادة (٣٤) :-

تعدل المادة (١٧٩) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (ولم يطلب المدعي العام أو  
المدعي الشخصي لحالة الدعوى على تلك المحكمة) الواردة في الفقرة (١) منها .

## المادة (٣٥) :-

تعدل المادة (٢٠٨) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (اجر لا يتجاوز خمسة دنانير  
عن كل جلسة مع نفقات السفر الضرورية) الواردة في اخر الفقرة (٢) منها  
والاستعاضة عنها بعبارة (مبلغ عشرة دنانير عن كل جلسة يحضرها على ان لا  
تقل هذه الاجور عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار) .

## المادة (٣٦) :-

يلغى نص المادة (٢٣٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة (٢٣٣) :-

١- يتعين على المدعي العام في كل حالة يعتقد ان المتهم مصاب بمرض نفسي  
أو اعاقه عقلية ان يضعه تحت الرقابة الطبية اللازمة وذلك للتحقق من  
سلامته النفسية والعقلية ولا يوقف ذلك اجراءات التحقيق ضده .

٢- إذا ظهر للمحكمة ان المتهم مصاب بالمرض النفسي أو الاعاقه تصدر  
قراراً بوضعه تحت رقابة ثلاثة من اطباء الحكومة المختصين بالامراض  
النفسية والعقلية للمدة التي تراها لازمة وذلك لتزويد المحكمة بتقرير طبي  
عن وضعه المرضي .

٣- إذا تحققت المحكمة من الرقابة الطبية التي اجرتها ان المتهم مصاب  
(بمرض نفسي) يبقى تحت الاشراف الطبي الى ان يصبح اهلاً للمحاكمة  
وتنهم مجرياتها حيث تشرع بمحاكمته بعد ذلك ، اما اذا كانت حالة  
المريض النفسي لا يؤمل شفاؤها فتقرر المحكمة ايداعه في مستشفى  
الامراض العقلية .

٤- اذا تبين للمحكمة ان المريض نفسياً قد ارتكب التهمة المسندة اليه وانه كان  
حين ارتكابه ايها مصاباً بالمرض الذي جعله عاجزاً عن ادراك كنه اعماله  
أو انه محظور عليه اتيان العمل أو الترك الذي يكون الجرم قررت ادانته  
وعدم مسؤوليته جزائياً واعمال المادة (٩٢) من قانون العقوبات بحقه .

٥- إذا تبين للمحكمة من الرقابة الطبية التي اجرتها ان المتهم مصاب باعاقه  
عقلية (تخلف عقلي) وتبين لها ارتكابه للتهمة المسندة اليه قررت ادانته  
وعدم مسؤوليته ووضعه تحت اشراف مراقب السلوك من سنة الى خمس  
سنوات على ان ليس هناك ما يمنع المحكمة قبل ذلك من وضعه في  
المركز الوطني للصحة النفسية أو أي مأوى علاجي اخر لمعالجته من  
مظاهر السلوك الخطيرة على الأمن العام الذي قد يرافق تخلفه .

نكزا من الأصل



المادة ٢٧- تعدل المادة (٢٧٩) من القانون الاصلي باضافة عبارة ( على انه يجوز للمحكمة اعادة النظر في الدعوى من جديد اذا تبين لها انها ردت الطعن شكلا خلافا للقانون ) الى اخرها .

عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠١/٣/١١

نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
--	--	---

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية للدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلوقة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
---	---	--

وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلابيح	وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور محمد ذنبيات	وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير المعمل عبد القادر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير السباحة والأثار عقل بلتلجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير الشباب والرياضة سعيد شقم
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زلوله	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم العكور
وزير المياه والري المهندس هاتم الحلوالي	وزير التخطيط جواد حديد	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله للمساعدة	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من لدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر اصـداـره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١

قانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ٢٠٠١ ) ويعمل به  
بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تمارس المحاكم النظامية في المملكة حق القضاء على جميع الاشخاص في  
جميع المواد المدنية والجزائية باستثناء المواد التي يفوض فيها حق القضاء  
الى محاكم دينية او محاكم خاصة بموجب احكام أي قانون آخر .

المادة ٣-١- تشكل محاكم تسمى ( محاكم صلح ) في المحافظات او الالوية او الاقضية  
او أي مكان اخر بمقتضى نظام يحدد فيه الاختصاص المكاني لكل منها  
وتمارس الصلاحية المخولة اليها بمقتضى قانون محاكم الصلح او أي قانون  
او نظام معمول به .

ب- تنعقد محكمة الصلح من قاض منفرد يعرف بقاضي الصلح .

المادة ٤- تشكل محاكم تسمى ( محاكم البداية ) في المحافظات او الالوية او أي مكان  
اخر بمقتضى نظام يحدد فيه الاختصاص المكاني لكل منها وتؤلف كل  
محكمة من رئيس وعدد من القضاة ويكون لها :-

أ- بصفتها البداية :-

صلاحية القضاء في جميع الدعاوى الحقوقية والدعاوى الجزائية التي  
لم تفوض صلاحية القضاء فيها لأي محكمة اخرى .

مكزا من الأصل

ب- بصفتها الاستئنافية:-

صلاحية النظر:-

١- في الطعون الموجهة الى الاحكام المستأنفة اليها الصادرة عن محاكم الصلح في الاحوال التي ينص قانون محاكم الصلح على انها تستأنف الى المحاكم الابتدائية.

٢- في الطعن باي حكم يقضي اي قانون اخر استئنافة الى المحاكم الابتدائية.

المادة (٥):-

أ- تتعقد محكمة البداية في الدعاوى الحقوقية من قاض منفرد يعرف بقاضي البداية عند النظر في جميع الدعاوى الحقوقية الخارجة عن اختصاص قاضي الصلح مهما بلغت قيمتها وكذلك للنظر في الدعاوى المتعاقبة وما يتفرع عنها وعن الدعاوى الاصلية.

ب- وتتعدد في الدعاوى الجزائية على الوجه التالي:-

١- من قاض منفرد عند النظر في جرائم الجرح الخارجة عن صلاحية قاضي الصلح بموجب قانون محاكم الصلح.

٢- من قاضيين عند النظر في القضايا الجنائية الخارجة عن صلاحية محكمة الجنايات الكبرى بموجب قانونها.

٣- من ثلاثة قضاة عند النظر في القضايا الجنائية التي تكون العقوبة التي يفرضها القانون فيها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الاعتقال المؤبد او الاعتقال المؤقت او الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة الخارجة عن صلاحية محكمة الجنايات الكبرى بموجب قانونها.

ج- تتعقد محكمة البداية من قاضيين عند النظر في الدعاوى الحقوقية والجزائية بصفتها الاستئنافية.

د- عندما تتعقد المحكمة من قاضيين فاكثر يرأسها رئيس المحكمة او القاضي الاقدم في الدرجة ويصدر قراراتها بالاجماع او الاكثرية.

هـ- اذا انعقدت المحكمة من قاضيين واختلفا في الرأي اثناء المحاكمة او عند اعطاء القوار النهائي يدعو رئيس المحكمة قاضياً ثالثاً للاشتراك في المحاكمة من المرحلة التي وصلت اليها الدعوى وتنتهي بحضوره الاجراءات السابقة.

المادة (٦):-

تشكل محاكم استئناف في كل من عمان واريد ومعان ويعين لكل منها رئيس وعدد من القضاة حسب ماتدعو اليه الحاجة ويجوز للمحكمة عقد جلساتها في اي مكان ضمن منطقة صلاحية المكانية لها بموافقة وزير العدل.

المادة (٧):-

تتعقد محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة على الاقل للنظر في الطعون الموجهة الى الاحكام الصادرة في القضايا الجزائية والحقوقية المستأنفة اليها وتصدر قراراتها واحكامها بالاجماع او بالاكثرية .

المادة (٨):-

- تنظر محكمة الاستئناف:-

أ- في الاستئناف المقدم اليها للطعن في الاحكام الصادرة من اي محكمة من المحاكم الابتدائية.

ب- في الاحوال التي ينص قانون محاكم الصلح على استئناف الحكم الى محكمة الاستئناف.

ج- في اي استئناف يرفع اليها بمقتضى اي قانون اخر.

المادة (٩):-

أ- تشكل محكمة التمييز في عمان وتؤلف من رئيس واحد وعدد من القضاة بقدر الحاجة وتتعدد من خمسة قضاة على الاقل في هيئتها العادية يرأسها القاضي الاقدم وفي حالة اصوار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض او كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحثة او على جانب من التعقيد او بتطوي على اهمية عامة او رأت احدى هيئاتها

للقانونية مستحثة او على جانب من التعقيد او بتطوي على اهمية عامة او رأت احدى هيئاتها للرجوع عن مبدأ مقرر في حكم سابق فتتعقد هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة.

ب- اذا لم يشترك رئيس المحكمة في هيئتها العامة فيرأسها القاضي الاقدم .

ج- تصدر المحكمة قراراتها بالاجماع او بالاكثرية .

محكمة التمييز

المادة (١٠) :-

تنظر محكمة التمييز :-

أ- بصفتها الجزائية :-

١- في الطعون الموجهة الى الاحكام او القرارات المميزة اليها الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية.

٢- في الطعون الموجهة الى الاحكام والقرارات التي ينص اي قانون على تمييزها الى محكمة التمييز.

ب- بصفتها الحقوقية :-

١- في الطعون الموجهة الى الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية الصادرة عن المحاكم البدائية والتي تزيد قيمة المدعى به فيها على خمسة الاف دينار على ان تستمر في النظر في القضايا الحقوقية المميزة اليها قبل صدور هذا القانون واصدار القرار فيها.

٢- اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى يدور حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة واذن رئيس محكمة التمييز او من يفوضه بذلك الذي له بعد تدقيق الاوراق والاطلاع على قرار الاستئناف صلاحية الاذن او الرفض.

٣- على طالب الاذن ان يبين في طلبه بالتفصيل للنقطة القانونية المستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة التي يستند اليها في طلبه ويغير ذلك يرد الطلب شكلاً.

المادة (١١) :-

اذا حدث خلاف في الصلاحية بين المحاكم المذكورة في الفقرات التالية بحق لاي من الفرقاء ان يطلب الى رئيس محكمة التمييز ان يعين محكمة خاصة للنظر في تعيين المرجع لرؤية الدعوى تؤلف من ثلاثة قضاة يكون اثنان منهم من قضاة محكمة التمييز يعينه رئيسها وقاض ثالث من قضاة المحاكم الآتي بيانها :-

أ- اذا كان الخلاف بين محكمة نظامية ومحكمة شرعية يقوم رئيس محكمة الاستئناف الشرعية بتعيين للقاضي الثالث.

ب- اذا كان الخلاف بين محكمة نظامية ومحكمة دينية يقوم رئيس محكمة الاستئناف الدينية بتعيين القاضي الثالث.

ج- اذا كان الخلاف يتعلق بقضية من قضايا الاحوال الشخصية الداخلة ضمن صلاحية احدى المحاكم الدينية الخاصة بها يكون القاضي الثالث رئيس اعلى محكمة دينية في المملكة للطائفة التي يدعي احد الفريقين المتقاضيين انها تملك دون سواها حق النظر في القضية للفصل في هذا الخلاف.

د- اذا كان الخلاف بين محكمة شرعية ومحكمة دينية او في قضية تتعلق بالاحوال الشخصية بين اشخاص ينتمون الى طوائف دينية مختلفة تؤلف المحكمة الخاصة من ثلاثة قضاة من قضاة محكمة التمييز يعينهم رئيسها وذلك بناء على طلب اي من الفرقاء لتعيين المرجع لرؤية القضية بعد الاستشارة برأي خبيرين من الطوائف فيما يتعلق بالحالة الثانية.

وفي جميع الحالات السابقة تتعقد المحكمة الخاصة برئاسة قاضي محكمة التمييز الاقدم ويترتب على المحكمة التي اعترض على صلاحيتها ان توجّل جميع الاجراءات الى ان تفصل المحكمة الخاصة في الامر المعروض عليها.

هـ- عند صدور حكمين قطعيين متناقضين من محكمتين مختلفتين تختص محكمة التمييز بتقرير اي الحكمين واجب التنفيذ مالم يكن احد الحكمين قد تم تنفيذه.

المادة (١٢) :-

١- ينشأ في محكمة التمييز مكتب يسمى (المكتب الفني) مهمته توفير الكتب والمراجع والدراسات والمبادئ القانونية التي تعين المحاكم على القيام بمهامها ويجرى تشكيله بموجب تعليمات يصدرها المجلس القضائي .

المادة (١٣) :-

أ- لوزير العدل ان ينتدب موظفاً او اكثر ليشترك مع المدعي العام المختص في اجراء التحقيق في قضية يعتقد انها خطيرة او ان التحقيق فيها ذو اهمية او كان من رغبة لزوم الاسراع فيها.

ب- يجوز لرئيس أي محكمة بداية ان ينتدب رئيس كتاب المحكمة ليقوم بوظيفة المدعي العام بصورة مؤقتة.

مكتبة من الأصل

ج- لرئيس محكمة البداية تكليف أي من قضاتها للقيام بمهام قاضي الصلح فيها بالإضافة إلى عمله .

## المادة (١٤) :-

تشكل هيئة النيابة العامة كما يلي :-

أ- يعين لدى محكمة التمييز قاض باسم رئيس النيابة العامة ويقوم بتأدية وظيفة النيابة أمام محكمة التمييز .

ب- يعين لدى كل محكمة استئناف قاض باسم النائب العام يمارس جميع الصلاحيات المعينة له في قانون أصول المحاكمات الجزائية وغيره من القوانين .

ج- يعين لدى كل محكمة بدائية قاض أو أكثر باسم المدعي العام .

د- يجوز تعيين مدع عام لدى أي محكمة صلحية .

هـ- يكون لكل من رئيس النيابة العامة والنائب العام مساعدون لهم جميع الصلاحيات المخولة اليهما .

## المادة (١٥) :-

أ- يتولى ممثلو النيابة العامة، كل ضمن دائرة اختصاصه، إقامة الدعوى الجزائية وتعبئها وفق ماهر مبين في قانون أصول المحاكمات الجزائية وغيره من القوانين .

ب- يحق للنائب العام أو المدعي العام، كل ضمن دائرة اختصاصه ان يطلب انتداب أي ضابط من ضباط الشرطة بصفتهم ضابطة عدلية، ليمارس مهام النيابة لدى المحاكم البدائية والصلحية بصورة عامة أو مؤقتة حسبما تدعو إليه الحاجة وعلى الضابط المنتدب ان يتقيد بالتعليمات التي يصدرها إليه النائب العام أو المدعي العام .

ج- يحق لرئيس النيابة العامة وللنائب العام ان ينتدب أي من مساعديه أو أي مدع عام ليتولى المرافعة في أي دعوى تنظرها محكمة غير المحكمة الموكل إليه تمثيل النيابة العامة لديها وتعبئها إذا ظهر له ان لهذه الدعوى أهمية خاصة تستدعي ذلك .

## المادة (١٦) :-

أ- يعين المجلس القضائي بتتسيب من وزير العدل قاضياً من قضاة الدرجة العليا بوظيفة (المحامي العام المدني) كما يعين المجلس القضائي مساعدين له من بين القضاة .

ب- يتولى المحامي العام المدني ومساعده الذين يعينون أو ينتدبون وفقاً لأحكام هذا القانون تمثيل الحكومة في الدعاوى الحقوقية المتعلقة بالخزينة سواء أقامت الحكومة أو أقيمت عليها .

ج- يرتبط المحامي العام المدني ومساعده ادارياً بوزير العدل ويكون كل منهم مسؤولاً عن جميع القضايا المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة ومتابعة تنفيذ الاحكام الصادرة بشأنها لصالح الحكومة في المحاكم ودوائر الاجراء ويكون المحامي العام المدني المسؤول المباشر عن مساعديه وعن الموظفين والكتاب المعيّنين في دائرته .

د- للمحامي العام المدني ان يكلف أي من مساعديه لتمثيل الحكومة في المحاكم بصفة دائمة أو مؤقتة وله بموافقة وزير العدل اذا اقتضت الضرورة ذلك ان ينتدب عنه أي من المدعين العامين أو مساعدي النيابة العامة امام تلك المحاكم .

هـ- على موظفي الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة التعاون الكامل مع المحامي العام المدني في سياق قيامه بأعماله ومهامه المنوطة به بمقتضى هذا القانون أو أي قانون آخر وتقديم ما لديهم من معلومات ووثائق يطلبها منهم وذلك تحت طائلة المسؤولية .

و- يقوم المحامي العام المدني بتقديم تقرير شهري إلى كل من وزير العدل ووزير المالية عن سير القضايا التي يمثل الحكومة فيها والاحكام التي يتولى تنفيذها كما يقدم تقريراً سنوياً عنها في نهاية شهر تشرين الثاني إلى وزير العدل الذي يقوم برفعه إلى مجلس الوزراء .

## المادة (١٧) :-

جميع اعضاء وموظفي النيابة العامة في حلقة الاستئناف وحلقة البداية تابعون للنائب العام وهم مكلفون بتنفيذ أوامره وأوامر وزير العدل في شؤونهم الادارية وإقامة الدعاوى وتعبئها كما يعتبرون في جميع حلقاتهم تابعين لرئيس النيابة العامة ومرتبطين بوزير العدل ضمن نطاق تسلسل هذه الحلقات .

## المادة (١٨) :-

يخضع موظفو الضابطة العدلية لمراقبة رئيس النيابة وممثليها فيما يتعلق بوظائفهم القضائية .

مكرر من الأصل



المادة ١٩- تدخل النيابة العامة في جميع الاحوال التي ينص القانون على تدخلها فيها .

المادة ٢٠-١- يصدر مجلس الوزراء الانظمة الخاصة بما يلي :-

١- تحديد الصلاحيات المكانية لمحاكم الصلح والمحاكم البدائية ومحاكم الاستئناف والنقابات التي تعطى للفريقين وللشهود واتلاف القضايا التي لا فائدة من بقائها او التي مر عليها الزمن مع الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بها بالاساليب الفنية الحديثة .

٢- تحديد الرسوم التي تستوفيها المحاكم ودوائر الاجراء والدوائر الاخرى .

ب- تعتبر الانظمة الصادرة بمقتضى قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته المتعلقة بالامور المذكورة اعلاه وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون الى ان تستبدل او تعدل ، وذلك خلال مدة اقصاها سنة من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون .

المادة ٢١-١- يلغى (قانون تشكيل المحاكم النظامية) رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

ب- لا يعمل باي نص ورد في اي تشريع اخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

عبد الله الثاني ابن الحسين ٢٠٠١/٣/١١

نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشيدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الاوقاف والشؤون والمقننات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الخلافة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل المهندس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلايخ	وزير دولة للشؤون الادارية الدكتور محمد لثنيات
وزير الاشغال العمامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير العمل عبد الفايض	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري
وزير دولة الدكتور عدنان الشريدة	وزير الزراعة زهير زلوله	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات
وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعده

مكزن من الاصل



تعليمات ترخيص مقاولي الإنشاءات لسنة ٢٠٠١  
صادرة بالاستناد إلى المادة (٣) فقرة (أ)  
من قانون مقاولي الإنشاءات رقم (١٣) لسنة ١٩٨٧

- المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات ترخيص مقاولي الإنشاءات لسنة ٢٠٠١) ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .
- المادة (٢) : يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .
- الوزارة :- وزارة الأشغال العامة والإسكان  
الوزير :- وزير الأشغال العامة والإسكان  
الدائرة :- دائرة الطعانات الحكومية
- لجنة ترخيص :- اللجنة المشكلة من قبل وزير الأشغال العامة والإسكان بموجب الفقرة (ب) من المادة (٣) من قانون نقابة مقاولي الإنشاءات والمختصة بدراسة طلبات الترخيص والتنسيب بشأنها .
- المقاول :- أي شخص طبيعي أو معنوي يمارس مهنة المقاولات الإنشائية والمرخص والمصنف والمسجل وفق أحكام قانون نقابة مقاولي الإنشاءات .
- المقاولات :- عقد لإنشاء الأنسية والطرق والمنشآت والمشاريع الهندسية بمختلف أنواعها وتشغيلها وصيانتها .
- الشخص :- الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري الحاصل على قرار الترخيص المؤقت .
- المادة (٣) :- يمنع ممارسة مهنة المقاولات لأي شخص أو شركة أو مؤسسة حصل على قرار الترخيص دون أن يستكمل إجراءات التصنيف حسب قانون نقابة مقاولي الإنشاءات .
- المادة (٤) :- يلغى الترخيص من لجنة الترخيص في أي وقت إذا ثبت عدم صحة المعلومات المقدمة في طلب الترخيص أو مخالفة قانون نقابة مقاولي الإنشاءات أو مخالفة تعليمات الترخيص .
- المادة (٥) :- لا يجوز ترخيص أي شخص يكون شريكاً في شركة مقاولات أخرى مصنفة .
- المادة (٦) :- تعدد المؤهلات التالية لأغراض الترخيص للشركات والمؤسسات والأشخاص وبنسبة لا تقل عن ٢٠% من رأس مال الشركة .
- أ- مهندساً مسجلاً في نقابة المهندسين الأردنيين .
- ب- خريجاً من كليات المجتمع في مجال التخصص الإنشائية على أن يكون قد مارس الفعل مدة خمسة سنوات في مجال الإنشاءات بعد تخرجه .
- ج- شريكاً مستقراً عاملاً سبق أن عمل في شركة مقاولات مصنفة ومضى على وجوده كشريك مؤسس أكثر من سنتين قبل انفصاله عن الشركة .

- المادة (٧) :- يتم الترخيص للأشخاص والشركات والمؤسسات طالبي الترخيص وفقاً لإجراءات التالية :-
- أ- يعبأ نموذج طلب الترخيص المعتمد لدى الدائرة والذي يتم الحصول عليه مقابل عشرون ديناراً .
- ب- يوقع طلب الترخيص من قبل الشركاء مجتمعين وبحضورهم شخصياً لدى الدائرة ويحوزتهم وثائق إثبات الجنسية أما في حالة توكيل أحدهم فيجب أن تكون الوكالة صادرة من كاتب العدل .
- ج- على الشخص أو الشركة المرخصة تأمين مكتب مناسب لممارسة المهنة خلال أربعة أشهر من تاريخ الحصول على الترخيص وبمكس ذلك يعتبر الترخيص لاغياً .
- المادة (٨) :- يمنح الترخيص بصورة مؤقتة لمدة سنة واحدة على أن يقوم المرخص له باستكمال إجراءات التصنيف ويعتبر الترخيص لاغياً بعد انتهاء السنة .
- المادة (٩) :- على طالب الترخيص إرفاق الوثائق المبينة في طلب الترخيص مع تحديد المجال والفئة والاختصاص المطلوب ترخيصه .
- المادة (١٠) :- يجب أن يكون رأس المال المسجل معزراً في وثائق بنكية وعلى أن لا يقل عن عشرة آلاف دينار .
- المادة (١١) :- يجب استكمال متطلبات الترخيص قبل أن تنتظر لجنة الترخيص في طلبات الترخيص .
- المادة (١٢) :- يحق للجنة الترخيص إيقاف قبول طلبات الترخيص للمدة التي تراها مناسبة .
- المادة (١٣) :- يحق للوزير بتنسيب من لجنة ترخيص المقاولين إلغاء ترخيص أي مقاول لم يلب بالتزاماته بالمشاريع أو قصر في أداء واجباته المهنية أو خالف تعليمات تصنيف المقاولين وذلك ضمن الآلية التالية :-
- أ- بتنسيب من لجنة تصنيف المقاولين إلى لجنة ترخيص المقاولين بعد تشكيل لجنة فنية تشكل لهذه الغاية من قبل لجنة تصنيف المقاولين .
- ب- يبلغ المقاول بقرار لجنة ترخيص المقاولين بقرار الإلغاء ويحق للمقاول الاعتراض على قرار لجنة ترخيص المقاولين خلال ١٤ يوماً من تاريخ التبليغ .
- ج- تنتظر لجنة ترخيص المقاولين بالاعتراض المقدم من المقاول ، وتتخذ قرارها أما برفض الاعتراض أو قبوله ويخضع القرار بعد ذلك للتصديق الوزير .
- المادة (١٤) :- تلغى تعليمات ترخيص المقاولين لسنة ١٩٩٦ .

وزير الأشغال العامة والإسكان  
المهندس حسني أبو غدا

مكزن الأصل



تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠١  
تعليمات معدلة لتعليمات صندوق الإقراض  
لموظفي دائرة الجمارك رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٩

استناداً للصلاحيات المخولة بمقتضى أحكام الفقرة (د) من المادة (١٦١) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ أقرر تعديل التعليمات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٩ وفقاً لما يلي :-

المادة (١) - يعدل تعريف الخدمة الفعلية الواردة بالمادة (٢) من التعليمات الأصلية بإضافة عبارة (في الدائرة) بعد عبارة الخدمة (المدنية) .

المادة (٢) - يلغى نص المادة (١٠) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :-

- ١- يتولى إدارة الصندوق لجنة إدارية مؤلفة من خمسة من موظفي الدائرة يعينهم المدير العام بقرار صادر عنه لمدة سنة قابلة للتجديد ويتضمن القرار تسمية رئيس للجنة ونائب الرئيس وأمين الصندوق من ضمتهم .
- ب- للمدير العام عند الإقتضاء إنهاء عضوية أي من أعضاء اللجنة واستبداله بغيره وإعادة تشكيل اللجنة قبل انتهاء المدة المحددة بالفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة (٣) - تعدل المادة (١١) من التعليمات الأصلية وفقاً لما يلي :-

- ١- بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-
- يكون النصاب قانونياً إذا حضره ثلاثة أعضاء من اللجنة الإدارية على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم .
- ٢- بإضافة الفقرة (د) بالنص التالي إليها :-
- يكون مدير الشؤون القانونية في الدائرة مستشاراً قانونياً للجنة .

المادة (٤) - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٥) من التعليمات الأصلية وفقاً لما يلي:

- ١- بإلغاء عبارة (توفير السكن لهم) الواردة بآخر البند (٤) منها والاستعاضة عنها بكلمة (سكنية) .
- ٢- بإلغاء عبارة (في حال توفر سكن) الواردة في آخر البند (٥) منها .

المادة (٥) - يعدل نص المادة (١٧) من التعليمات الأصلية وفقاً لما يلي :-

- ١- بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-
- أ- يقسم المشتركين في الصندوق إلى المجموعات الثلاث التالية ويخصص لكل مجموعة منها النسبة المبينة لزاء كل منها :-

١- المجموعة الأولى وتشمل الموظفين المشتركين من الفئتين الأولى والثانية ويخصص لها (٤٠%) من المبالغ المقرر إقراضها .

٢- المجموعة الثانية وتشمل الموظفين المشتركين من الفئة الثالثة ويخصص لها (٣٠%) من المبالغ المقرر إقراضها .

٣- المجموعة الثالثة وتشمل الموظفين المشتركين من الفئة الرابعة ويخصص لها (٣٠%) من المبالغ المقرر إقراضها .

٢- بإلغاء عبارة (المجموعات الأولى والثانية والثالثة) الواردة بالبند (١) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المجموعتين الأولى والثانية) .

٣- بإلغاء عبارة ( المجموعة الرابعة ) الواردة بالبند (٢) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المجموعة الثالثة) .

المادة (٦) - يعدل نص الفقرة (ج) من المادة (١٩) من التعليمات الأصلية وفقاً لما يلي :-

- ١- بإلغاء كلمة (نصف) الواردة بعد كلمة (يخصص) والاستعاضة عنها ب (٧٥%) من) .
- ٢- بإلغاء عبارة (في حال توفر سكن) الواردة في آخرها .

المادة (٧) - أ- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من التعليمات الأصلية بإلغاء كلمتي (المستقلة) الواردة بعد كلمتي (المشترك) و(ملكيتها) من هذه الفقرة .

ب- يلغى نص الفقرة (هـ) من المادة (٢٣) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :-

مكرر من الأصل



(رخصة إقامة الدار أو الشقة أو البناء المشتمل على الشقة أو إكمال دار السكن القائمة والصادرة عن الجهات المختصة وفق مقتضى الحال).

المادة (٨) - يعدل نص الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من التعليمات الأصلية وفقاً لما يلي :-  
١- بإلغاء عبارة (اثنا عشر شهراً) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (سنة أشهر).  
٢- بإلغاء عبارة (في حال توفر سكن) الواردة في آخرها .

المادة (٩) - يلغى نص المادة (٣٢) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ- يعطى المشترك المستحق للقرض مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لاستكمال تقديم الوثائق المطلوبة وفق أحكام هذه التعليمات .  
ب- يؤجل صرف المبالغ المستحقة للمشارك الذي لم يستكمل تقديم الوثائق المطلوبة وفق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة لا تقل عن سنة من تاريخ الاستحقاق عند توفر المخصصات ، على أن يتم توزيع المبالغ المستحقة لهذا المشترك للمستحقين من نفس الفئة .

المادة (١٠) - تلغى المادة (٣٣) من التعليمات الأصلية ويعاد ترقيم المواد الواردة بعدها .

المادة (١١) - يلغى نص المادة (٣٤) من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - على الرغم مما ورد بالمادة (١٥) من هذه التعليمات يمنح الموظف المشترك في الصندوق والمستاجر لإحدى الشقق السكنية في إسكان موظفي الجمارك والمنشأ سنة ١٩٨٠ (إسكان المقابليين) حق الأولوية في الانتفاع المباشر من الصندوق بتملك الشقة التي يستأجرها على أن يقدم المشترك بطلب خطي للجنة وفي هذه الحالة يصرف له ما قيمته ٣٠% من المبلغ المستحق له وفق أحكام الفقرة (ب) من المادة (١٩) المشار إليها أعلاه على أن لا يتجاوز هذا المبلغ مضافاً

إليه القيمة المقدرة للشقة مبلغ القرض المستحق له وفق أحكام التعليمات وفي هذه الحالة يفقد حقه بالحصول على أي قرض آخر من الصندوق .

ب - إذا كان المشترك مستأجراً لشقة في إسكان موظفي الجمارك بالمقابليين وتقدم بطلب للحصول على حقوق الانتفاع الواردة بالفقرة (أ) من المادة (١٥) من هذه التعليمات وأبدى عدم رغبته في تملك الشقة التي يسكنها يعطى مهلة ستة أشهر تبدأ من تاريخ تخصيص القرض له لغايات إخلاء الشقة على أن يتم تنظيم عقد إيجار جديد يغطي هذه المهلة وفق أحكام قانون المالكين والمستأجرين النافذ .

الدكتور ميشيل مارتو  
وزير المالية/ الجمارك

هكذا من الأصل

## قرارات صادرة عن معالي وزير المالية - الجمارك

صدر عن معالي وزير المالية - الجمارك وبالإستناد لأحكام المادة ٢/١٠ من نظام التنظيم الإداري لدائرة الجمارك رقم "٤٣" لسنة ٢٠٠٠ القرارات التالية :-

- ١- تعديل مسمى المديريات التالية بدائرة الجمارك لتصبح كما هو مبين إزاء كل منها :-
  - أ- مديرية الحاسوب لتصبح مديرية تكنولوجيا المعلومات .
  - ب- مديرية الإعفاءات وتشجيع الاستثمار لتصبح مديرية الإعفاءات .
- ٢- استحداث مديرية إدارة المخاطر وربطها بالمساعد للشؤون الجمركية .
- ٣- استحداث وحدة الأبنية والصيانة وربطها بالمساعد للشؤون الإدارية والمالية والحاسوب وتحديد مستواها بمديرية .
- ٤- استحداث وحدة التفتيش وربطها بالمفتش الإداري العام بدائرة الجمارك .

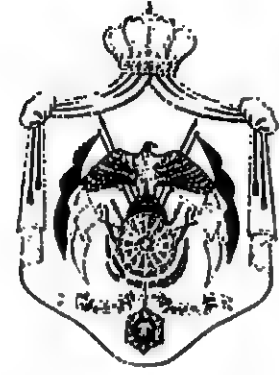
مدير عام الجمارك  
الدكتور خالد الوزلي

(تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠١)  
معدلة لتعليمات تنظيم أعمال المأذونين الشرعيين

- المادة ١- تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات تنظيم أعمال المأذونين الشرعيين رقم (١) لسنة ٢٠٠١) وتقرأ مع تعليمات تنظيم أعمال المأذونين الشرعيين رقم (١) لسنة ١٩٩٠ الصادرة بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (١٧) من قانون الأحوال الشخصية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ ويعمل بها اعتباراً من ٢٠٠١/٤/١.
- المادة ٢- تعدل الفقرة (د) من المادة (٣) من التعليمات المشار إليها في أعلاه بإلغاء عبارة (ولم يعزل من وظيفة المأذونية) منها .
- المادة ٣- تعدل المادة (٢٥) من التعليمات المشار إليها في أعلاه بإضافة الفقرتين (هـ) و (و) التاليتين إليها.
- هـ- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز تمديد خدمة المأذون بقرار من قاضي القضاة للمدة التي يراها مناسبة.
- و- لا يجوز إعادة تعيين المأذون الذي انتهت خدمته وفقاً لأحكام الفقرتين (ج،د) من هذه المادة إلا بعد انقضاء سنتين على الأقل على قرار انتهاء خدمته بقرار من قاضي القضاة.

قاضي القضاة  
عز الدين الخطيب التميمي

نكذاً من الأصل



الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

العدد ٤٤٨٠ \*\*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٨

القسم الثاني

مكتبة الأصل

## الأوسمة

- تفضل صاحب الجلالة الهاشمية للملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله - بتقليد فخامة الرئيس كارلو ازيليو شامبي - رئيس الجمهورية الإيطالية - قلادة الحسين بن علي وذلك بمناسبة زيارته إلى المملكة الأردنية الهاشمية خلال لافكرة من ١٤-١٦/٢/٢٠٠١.

\* \* \* \* \*

## الموظفون

## ١ - تشكيلات / تقاعد:-

- ١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين السيد رائد هاني عثمان أبو بكر في ملاك الديوان الملكي الهاشمي بأسمى مربوط الدرجة الخامسة / الفئة الثانية بوظيفة إداري ثاني اعتباراً من ٢٠٠١/٣/١ وذلك بتقلده من ملاك وزارة العدل.

- ٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ الموافقة على إحالة السلفيين المذكورين تالياً من ملاك وزارة الخارجية على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠١/٤/١:-
  - سعادة السفير السيد إحسان صبحي أمين عمرو
  - سعادة السفير السيد محمد علي حسين القضاة

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً من ملاك وزارة الأعلام على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠١/٣/١:-
  - الدكتور موسى نزال الأزرعي
  - السيد نايف رزق مطلق بني حسن

- ٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

٢٠٠١/٢/١٦	وزارة الصحة
	السيدة سميرة رياض فياض عبدالله
٢٠٠١/٣/١	وزارة الصناعة والتجارة / المؤسسة الاستهلاكية المدنية:-
٢٠٠١/٣/١	السيدة زهرة صالح محمد حجير
٢٠٠١/٢/١٥	السيدة جميلة محمد محمود عبدالله
	الآنسة لميس عبدالرحيم فريد لفر الدين
٢٠٠١/٣/١	وزارة التنمية الاجتماعية:-
	السيدة زينب عيسى الجهاني
٢٠٠١/٢/٢٨	وزارة البريد والاتصالات:-
	السيد محمد عطا إبراهيم كيوان
٢٠٠١/٢/١٥	مجلس النواب:-
	الدكتور قاسم حسين يعقوب بدر

هكذا من الأصل



٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على التقاعد بناء على طلبهم اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

٢٠٠١/٣/١٨	وزارة النقل/ سلطة الطيران المدني:-
٢٠٠١/٣/١	السيدة مزين صبري توفيق ماضي
	السيدة سميرة مختار سليمان حجازين
٢٠٠١/٣/١	وزارة النقل/ الأرصاد الجوية:-
	السيد أحمد عبد الكريم محمد النوايسة
٢٠٠١/٣/١	وزارة الع -:-
	السيدة خولة محسن السكر
٢٠٠١/٤/١	وزارة الصحة:-
٢٠٠١/٥/٢	السيدة منى محمد عزت أبو شامة
٢٠٠١/٣/١	السيدة حنان علي أحمد البطاينة
٢٠٠١/٤/٢	السيد صالح سليمان عبد الواحد المعاطة
	السيدة صباح نجم السيد أحمد
٢٠٠١/٣/١	وزارة المالية/ الأراضي والمسابح:-
	الآنسة نوال عبد قاسم قاسم
٢٠٠١/٢/٢٢	وزارة الإعلام/ الإذاعة والتلفزيون:-
	السيدة هدى فايز كراجة
٢٠٠١/٣/١١	وزارة التربية والتعليم:-
٢٠٠١/٣/١	السيدة حنان ياسين محمد ياسين
٢٠٠١/٣/١	السيدة علي محمد إبراهيم الحلايمة
٢٠٠١/٣/١	السيدة خديجة أحمد حسين المضايقة
٢٠٠١/٣/١	السيدة باسمه أمين عبد الرحمن سلقوط
٢٠٠١/٣/١٥	السيد حيدر سليمان عبود حسن
٢٠٠١/٣/١	السيد حسن غريب حسن عبدالله
٢٠٠١/٣/١١	السيدة وجيهة خالد حسن القيام
٢٠٠١/٣/١	السيدة بهية عبد الكريم محمود أبو سعد
٢٠٠١/٣/١	السيدة ميسر صالح ذياب غمار
٢٠٠١/٣/١	السيد عايش محمد سلامة المصاروة
٢٠٠١/٣/١	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة:-
	السيد عبد الله سلامة الضرايرة
٢٠٠١/٣/١	وزارة الزراعة:-
٢٠٠١/٤/١	السيد عدنان جبرائيل صالح حجازين
٢٠٠١/٣/١	فيون المحاسين:-
	السيد مصطفى مذهب علي الهلندة

ب - استبعاد:-

١ - أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (١٥٢٧) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٥ المتضمن إحالة الموظف من ملاك وزارة التربية والتعليم السيد خالد حسين عبدالله المطارنسة على الاستبعاد اعتبارا من ٢٠٠١/١/٢ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ سحب اسم السيد المطارنسة من قراره المشار إليه وإبقائه على رأس عمله.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك وزارة التربية والتعليم السيد سامي محمد محمود الخريسات على الاستبعاد اعتبارا من ٢٠٠١/٢/١٣ ولحين إكماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على الاستبعاد بناء على طلبهم اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

٢٠٠١/٣/١	وزارة الصحة:-
	السيد لكرم عبد السلام عبد الرحمن كساب
٢٠٠١/٢/١٥	وزارة الطاقة والثروة المعدنية:-
٢٠٠١/٢/١٥	السيد أحمد حسين عبدالرزاق النجاينة
٢٠٠١/٢/١٥	السيد نواف شحادة عبد الحليم القيسي
٢٠٠١/٢/١٥	السيد جمال أحمد فهد سليمان
٢٠٠١/٢/١٥	السيد إبراهيم أسعد مصطفى رجب
٢٠٠١/٢/١٥	السيد سامي سليم عبدالله سفاريني
٢٠٠١/٢/١٥	السيد سامي بطرس يعقوب قموه
٢٠٠١/٢/١٥	السيدة إيناس كاظم توفيق التميمي
٢٠٠١/٢/١٥	السيد محمد عبدالفتاح أحمد الجهاني
٢٠٠١/٢/١٥	السيد أحمد حسن رشيد قاسم
٢٠٠١/٢/١٥	السيد محمد حسين سليمان الرواشدة
٢٠٠١/٢/١٥	السيدة سوسن كامل أحمد الدجالي
٢٠٠١/٢/١٥	السيدة سوسن محمد عابدين
٢٠٠١/٢/١٥	السيد قلبي محمد سليمان مرشود
٢٠٠١/٢/١٥	السيدة وفاء محمد إبراهيم أبو شوايش
٢٠٠١/٢/١٥	السيد معن عبد الكريم محمد النور
٢٠٠١/٢/١٥	السيد عبد المجيد موسى عبد ربه القيسي
٢٠٠١/٢/١٥	السيد عودة سالم فالح الحريزات
٢٠٠١/٢/١٥	السيد محمد عبد الجابر محمد سماره
٢٠٠١/٢/١٥	السيد أحمد شريف محمود قاروق
٢٠٠١/٢/١٥	السيدة ريم عبدالرزاق فريز الحبش
٢٠٠١/٢/١٥	السيد عبد الكريم مصطفى قمحيه

مكتبة الأصل

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تاليا من ملاك مؤسسة الإذاعة والتلفزيون على الاستبعاد اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما وإلى حين إكمالها المدة المقررة من خدمتهما الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

- السيد عمر محمد حامد حسن ٢٠٠١/٢/٢٢  
- السيد الحسين المنتصر نزار الرافعي ٢٠٠١/٣/١

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على الاستبعاد اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم بناء على طلبهم وإلى حين إكمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

وزارة الصحة:-

السيد موسى أحمد عبدالرحيم محمد أبو أحمدو ٢٠٠١/٤/١

وزارة المالية/ضريبة الدخل:-

السيد علي محمد فرحان عزائزه ٢٠٠١/٢/٢٨

السيد خيرى مصطفى سعيد كنانه ٢٠٠١/٣/١٧

ج- تمديد خدمات:-

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ الموافقة على تمديد خدمة عطفة مدير عام مؤسسة الإفراض الزراعي السيد نمر سالم النابلسي لمدة سنة أخرى اعتبارا من ٢٠٠١/٣/٣ بعد بلوغه سن الستين.

\* \* \* \* \*

### الجنسية الأردنية

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته، الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للسيد أنيس راغب إبراهيم ذيبان وذلك لرغبته بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته، الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للسيدة آين شاييف أسعد نحو وذلك لرغبتها بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادتين (١٦، ١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته، السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تاليا بالتخلي عن الجنسية الأردنية للجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل منهم:-

الاسم	الجنسية
١ - السيد رمزي النبي توفيق غرغور	الفنلندية
٢ - السيدة ماجده مصطفى محمود عبدالسلام	السعودية
٣ - السيدة فاطمة طلاق رقاد الهرافي	السعودية
٤ - السيدة نبيلة أحمد درويش الطحان	السعودية

\* \* \* \* \*

### الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/ب) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ - الموافقة على استملاك وحيازة مساحات الأراضي المبيّنة أوصافها تاليا استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية مشروعا للنفق العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

١ - أ - ما مساحته (٥٦٩٨م) من قطعة الأرض رقم (٨٢) من الحوض رقم (٥) من أراضي يساجول الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٠٦١) والعرب اليوم عدد (١٣١٣) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢١ لأغراض شركة الكهرباء الأردنية لغايات إقامة محطة تحويل كهربائية عليها.

ب - ما مساحته دولمان و (٨٣٥٩٦م) من قطعة الأرض رقم (٧٠١) من الحوض رقم (١٨) من أراضي جرف الدراويش/ محافظة الطفيلة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٠٨٩) والأسواق عدد (٢٣٠٥) تاريخ ٢٠٠١/١/١٨ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات محطة التحكم بالتدفق.

ج - ما مقداره (٨) حصص من أصل (١٦٨) حصة والبالغة مساحتها (٧١٨٢٤م) من قطعة الأرض رقم (١١) من الحوض رقم (٤) من أراضي الجزيرة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٠٥٣) والأسواق عدد (٢٢٨١) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٣ لأغراض مديرية الأمن لغايات مباني قيادة البادية.

د - ما مساحته (٢٤٧٠م) من قطعة الأرض رقم (١١٥٣) من الحوض رقم (٣٨) من أراضي عمان الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٠٦١) والعرب اليوم عدد (١٣١٣) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢١ لأغراض شركة الكهرباء الأردنية لغايات إقامة محطة تحويل كهربائية عليها.

٢ - يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من يثق بهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

مكزن من الأصل

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ - وتعديلاته ما يلي:-

١ - الموافقة على التخلي عن استملاك حقوق الري العائدة لقطع الأراضي ذوات الأرقام من (١٤، ١٣، ١١-٢) ومن (١٦-١٩) ومن (٢١-٢٦) ومن (٢٨-٤١) ومن (٤٣-٥١) ومن (٥٣-٥٨) ومن (٦٠-٦٣) ومن (٦٨-٧٢) ومن (٨٣-٨٥) ومن (٩٦-١٠٠) ومن (١٢١-١٢٣)، (١٧٥، ١٧٦) ومن (١٨١-١٨٩) ومن (١٩٢-١٩٩) وجميعها من حوض رقم (٦) من أراضي قرية عرجان وحقوق الري العائدة لقطع الأراضي ذوات الأرقام من (١-٦) ومن (١٠-٢١) ومن (٢٣-٣٦) ومن (٣٨-٤٥) ومن (٤٧-٦٢)، (٧٢، ٧٣، ١٠٨، ٩٧٣، ٤٢٦، ٥٣٦) وجميعها من حوض رقم (١١) من أراضي قرية عرجان وحقوق الري العائدة لقطع الأراضي ذوات الأرقام من (٩٩-٩٩) ومن (٦٧-٧١) ومن (٨٠-٨٢) وجميعها من حوض رقم (٩) من أراضي قرية جديتا وحقوق الري العائدة لقطع الأراضي ذوات الأرقام من (٨-٢٤) من حوض رقم (١٤) من أراضي قرية جديتا وحقوق الري العائدة لقطع الأراضي ذوات الأرقام من (١-٤) ومن (٦-٢٦) ومن (٤٦-٦٦)، (٢٩، ٣٠) ومن (٣٢-٣٥) وجميعها من حوض رقم (١٦) من أراضي قرية جديتا وحقوق الري العائدة لقطع الأراضي ذوات الأرقام من (٣٥-٨٩)، (٢٠٣) ومن (١٠-١٧) ومن (٢٠-٣١) ومن (١٧٩-١٨١) وجميعها من حوض رقم (١٨) من أراضي قرية جديتا وحقوق الري العائدة لقطع الأراضي ذوات الأرقام من (٧٩-١١٩) ومن (٣٠-٥١) ومن (٥٣-٥٨) ومن (١-٢٤) ومن (٦٠-٧٥)، (٧٧، ٧٨) وجميعها من حوض رقم (١٩) من أراضي قرية جديتا لعدم حاجة سلطة المياه لها بسبب التكلفة المالية العالية.

٢ - الموافقة على التخلي عن استملاك ما مساحته (٢٠٥م) من قطعة الأرض رقم (٣) من الحوض رقم (١٩) من أراضي الثنية/ الكرك لعدم حاجة وزارة الأشغال العامة والإسكان لها بسبب اعتماد الشارع التنظيمي.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأماك في أمارة عمان الكبرى رقم (٤٩) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٧ المتضمن استملاك الجزء المتبقي من قطعة الأرض رقم (١٩) من الحوض رقم (٣٣) المدينة حي رقم (٢٣) الصاري مع ما عليه من منشآت البالفة مساحته التقريبية (٥٠٧م) والمنظم بها مخطط الاستملاك رقم (١٥/٢٩٢٥) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٥ الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٠٣٦) والرأي عدد (١١١٠٦) تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمارة عمان الكبرى لغايات مساحات ومواقع مزارع مشروعاً للتلغ العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك شريطة إرفاق تعهد من المالكين بعدم مطالبة الأمارة مستقبلاً بأية تعويضات أو حقوق في حال تغيير المصلحة العامة.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ - وتعديلاته الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأماك في أمارة عمان الكبرى رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠١/١/١٥ المتضمن التخلي عن استملاك ما مساحته (٤٢م) من المساحة المستملكة سابقاً والبالغة (١٣٣م) من القطعة رقم (٩٦) من الحوض رقم (٢) قطنة الشمال وحسب ما هو مبين على مخطط الاستملاك رقم (١٥/٢٩٢٣) تاريخ ٢٠٠١/١/٦ وذلك لتفادي هدم البناء القائم.

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادتين (٤ و ١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ - وتعديلاته الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأماك في أمارة عمان الكبرى رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠١/١/١٥ المتضمن استملاك وحيازة المساحات الموضحة في مخطط الاستملاك رقم (١٥/٢٩٢٤) تاريخ ٢٠٠١/١/١٣ وحيازة المساحات المستملكة سابقاً وحسب ما هو موضح في الجدول المبين بالقرار المشار إليه أعلاه الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٠٩٣) والدستور عدد (١٢٠٢٣) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٢ استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية لأغراض أمارة عمان الكبرى مشروعاً للتلغ العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ - وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة ما مساحته (٦٠٥م) من قطعة الأرض رقم (٢) من الحوض رقم (١٥) من أراضي قرية الكتف/ جرش الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢٠١٧) والأسواق عدد (٢٣٠٣) تاريخ ٢٠٠١/١/١٦ استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات محطة تنقية المياه العادمة بواسطة الصهاريج دون التقيد بالإجراءات المتصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج و ١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ - وتعديلاته الموافقة على التخلي عن الاستملاك الجاري على قطعة الأرض رقم (٩) من الحوض رقم (١١) من أراضي الثنية والبالغة مساحتها دولمين و (٢٣٠م) والموافقة على استملاك المساحة المتخلى عنها لقطعة الأرض رقم (٩) من الحوض رقم (١٠) من أراضي الثنية الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٠٢٢٦) تاريخ ٢٠٠١/١/١٣ والدستور عدد (١١٥٠٠) تاريخ ١٩٩٩/٨/١٨ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق الكرك/ القطرانة مشروعاً للتلغ العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

مكتبة الأصل

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ - وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات الأراضي المبينة أوصافها تاليا استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للتفيع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١ - ما مساحته (٣) دونمات و (٢٤٨٠٩) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٢٩) من الحوض رقم (١٥) من أراضي منقحة/ الطفيلة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٠٨٦) والعرب اليوم عدد (١٣٣٥) تاريخ ٢٠٠١/١/١٥ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة أبنية مدرسية عليها.

٢ - كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٢١٣) والبالغة دونما واحداً و (١١٥) م<sup>٢</sup> وكامل مساحة قطعة الأرض رقم (٢١٤) والبالغة دونما واحداً و (١١٥) م<sup>٢</sup> وما مساحته (٥) دونمات و (٤٩٧) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٢١٥) وجميعها من الحوض رقم (٥٦) من أراضي الطفيلة/ أريد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٠٩٢) والدمستور عدد (١٢٠٢٢) تاريخ ٢٠٠١/١/٢١ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة أبنية مدرسية عليها.

٣ - ما مساحته (١٤) دولم و (١٨٨٢٠) م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٠) وما مساحته (٢٠٣٩٩) م<sup>٢</sup> من قطعة الأرض رقم (٥) من الحوض رقم (٩) من أراضي جحفية وما مساحته (٦) دونمات و (٨٦٠٢٠) م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢) وما مساحته دولم واحد و (٨٩٦٩٧) م<sup>٢</sup> من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٦) وجميعها من أراضي المزار التابعة لأراضي المزار الشمالي الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٠٨٦) والعرب اليوم عدد (١٣٣٥) تاريخ ٢٠٠١/١/١٥ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق المزار/ جحفية/ وادي الجردن.

## الشؤون البلدية والقروية والبيئة

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ - بالاستناد لأحكام المادة (٢-٦) من قانون الطرق رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٦ - للموافقة على تحويل طريق سوم/ حور من طريق زراعي إلى طريق قروي.

### إعلانات

#### صادرة عن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة السيد عبدالرحيم العكور

• يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٧١٢) تاريخ ٢٠٠٠/١١/١٢ الموافقة على مخطط تغيير صلة الاستعمال من سكن (أ) إلى سكن (ج) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨٠، ٦٤) وذلك في بلدة المملط/ لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ ووضع موضع التنفيذ.

• يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٨٨٣) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٧ عدم الموافقة على مخطط تعديلات مقترحة ضمن مخطط إسكان أم قيس في القطع (٧٢، ٧٣) ضمن الحوض رقم (٩)، وذلك في بلدة أم قيس/ لواء بني كنانة.

• يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٨٩٢) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٧ الموافقة على تصديق مخطط إحداث شارع وطريق ضمن للقطع ذوات الأرقام (٧٣، ٧٨، ٨٥، ٨٦) الحوض رقم (٤٨) صوبمبع في بلدة الطفيلة/ لواء قصبة الطفيلة تصديقاً مؤقتاً.

هكذا في الأصل



يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤٢ تاريخ ٢٠٠١/١/١١ الموافقة على اضافة تنظيم واحداث شوارع ضمن القطع ذوات الارقام ٣٨،٤٤،٦٠،٣٩ "ضمن الحوض رقم ٤" وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلته للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في لواء الموقر ومكاتب بلدية رجم الشامي الشرقي وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة رجم الشامي الشرقي خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٥ تاريخ ٢٠٠١/١/١٤ الموافقة على تصديق مخطط احداث طرق ضمن القطعة رقم (٢٤) حوض رقم (٧) في بلدة برما (الخشيبة) / لواء قصبة جرش تصديقا مؤقتا.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥ تاريخ ٢٠٠١/١/٢١ الموافقة على مخطط احداث شوارع ضمن الاحواض ذوات الارقام (٢٨/٨،٣٣،٢٧،٢٩) وعدم الموافقة على الغاء شارع واحداث بديل في القطعة رقم (١١) حوض ٣٣ وذلك في بلدة حرثا / لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي موضع تنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٠٤ تاريخ ٢٠٠١/١/٢٥ الموافقة تصديق مخطط احداث شوارع وطرق ضمن الاحواض ذوات الارقام (٣،٢) في بلدة حوار / لواء الجيزة تصديقا مؤقتا.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢ تاريخ ٢٠٠١/١/٢٥ الموافقة على تطبيق احكام سكن ب" على الارتدادات الجانبية ضمن القطعة رقم ٦١ حوض رقم ٨ وعدم الموافقة على الارتدادات الامامية وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلته للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في لواء وادي السير ومكاتب بلدية مرج الحمام وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة مرج الحمام خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢ تاريخ ٢٠٠١/١/٢٥ الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن أ الى سكن ب وعدم الموافقة على للتجاري ضمن القطعة رقم ٦ حوض رقم ١١ وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلته للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في لواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة مرج الحمام خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢ تاريخ ٢٠٠١/١/٢٥ الموافقة على مخطط التعديلات التنظيمية ضمن الاحواض ذوات الارقام ١٧،١٦،١٥ " وذلك في بلدة اللثية / لواء قصبة الكرك ما عدا البلد رقم ٣ بعدم الموافقة عليه وحسب المخطط التعديلي رقم ١١ تاريخ ٢٠٠١/١/٢٩ ووضعه موضع تنفيذ.

مكاتب الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٢٨ تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠ الموافقة على مخطط لغاء طريق واحد آخر ضمن الحوض رقم (١٥٧) ، وذلك في بلدة السلط /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٢٨ تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٤٤) ، وذلك في بلدة السلط /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٣) تاريخ ٢٠٠١/١/٣١ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٢٨ تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠ الموافقة على مخطط لغاء واحدات شوارع ضمن الحوض رقم (٧٤) وذلك في بلدة السلط / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠١/١/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٢٩ تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠ الموافقة على مخطط توسعة سعة للشارع المار ضمن القطع ذوات الارقام (٨٠،٧٩،٧٨،٦٩) ضمن الحوض رقم (٢) ، وذلك في بلدة السخنة/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٣٢ تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠ الموافقة على مخطط تعديل سعة منحنيات على القطع ذوات الارقام (٢٤٦،٢٤٧،٢٤٨) ضمن الحوض رقم (٤) ، وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠١/٢/٥ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦/١٣٢) تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠١/٢/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٣٤ تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن ريفي الى سكن (ب) ضمن الحوض رقم ٥٧ الزريقيات وذلك في بلدة العيص / لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠١/٢/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٣٥ تاريخ ٢٠٠١/١/٣٠ الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن القطعة رقم (٦٧) حوض رقم ٧١ مصال وذلك في بلدة العيص / لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/٢/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٤٢ تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على مخطط احداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٩٦) وذلك في بلدة السلط / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠١/٢/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٤٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على مخطط تعديل شارع طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٥٤،٤٥،٤٦) ضمن الحوض (١٢) من اراضي جريبا ، وذلك في بلدة الرصيفة /لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠١/٢/٧ ووضعه موضع تنفيذ .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٤٧ تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٨٦) حوض رقم (٤) وذلك في بلدة ام بطيمه / لواء قصبة المرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٥٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من ريفي الى سكن " ب " ضمن الحوض رقم (٦) ، وذلك في بلدة عين الباشا / لواء عين الباشا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٨ تاريخ ٢٠٠١/١/٦ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٦) ، وذلك في بلدة اليزيديه / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٥٩ تاريخ ٢٠٠١/٢/٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى (ب) ضمن القطع ذوات الارقام (٥٧٦،٤٠٩،٤١٣) حوض رقم (١١) وذلك في بلدة مرج الحمام / لواء وادي السير وحسب المخطط التعديلي رقم ٢٠ تاريخ ٢٠٠١/٢/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٢/٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن " ب " الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (٢٥) حوض رقم (١)، وذلك في بلدة الخشافية الشماليه / لواء سحاب .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٦٥ تاريخ ٢٠٠١/٢/٦ الموافقة على احداث شوارع وطريق ضمن الاحواض ذوات الارقام (١) ام شجيريه والحوض (١) الرميل وذلك في بلدة الرميل - ام شجيريه / لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم ٢ تاريخ ٢٠٠١/٢/٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٦٨ تاريخ ٢٠٠١/٢/٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن القطعة رقم ٢ حوض ٢٤ والقطع ٣٧،٣٨ حوض رقم ٢١ وذلك في بلدة كفر اسد / لواء قصبة اربد .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٦٨ تاريخ ٢٠٠١/٢/٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن القطع ذوات الارقام ٢٨٨،٣٩،٥٣٣ ضمن الحوض رقم ١٥ وذلك في بلدة كفر اسد / لواء قصبة اربد .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٦٨ تاريخ ٢٠٠١/٢/٨ الموافقة على تعديل شارع ضمن الحوض رقم (١٥) في بلدة كفر اسد / لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة النواتية في لواء قصبة اربد ومكاتب بلدية كفر اسد وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٧٢ تاريخ ٢٠٠١/٢/٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٦ متر الى ١٤ متر ضمن الحوض رقم ١٠ وذلك في بلدة جرش / الجباريات / لواء قصبة جرش .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٧٢ تاريخ ٢٠٠١/٢/٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن "ب" الى "ج" ضمن الحوض رقم ٢ وذلك في بلدة جرش/ لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/١٧٢ تاريخ ٢٠٠١/٢/٨ عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق واحداث طريق اخرى ضمن الحوض رقم ٧ وذلك في بلدة جرش/ لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٧٤ تاريخ ٢٠٠١/٢/٨ عدم الموافقة على مخطط لحداث شارع ضمن حوض عوجان للشرقي لوحة ٢٦ وذلك في بلدة الزرقاء/ لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/١٧٤ تاريخ ٢٠٠١/٢/٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن ج الى معارض تجارية باحكام سكن ج للقطعة رقم ٣٦٣ وذلك في بلدة الزرقاء/ لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٨ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم وذلك ضمن الاحواض ذوات الارقام ٤،٢ وذلك في بلدة وادي الحور/ لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٨٤ تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافقة على مخطط تعديل سعة الشارع المار بالقطع ذوات الارقام (٧٠٧، ٧٠٦، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٠٤) ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة جحليه/ لواء المزار الشمالي وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٢ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٨٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن الى تجاري ضمن الحوض رقم (٢٢) ، وذلك في بلدة الرمثا/ لواء الرمثا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٨٨ تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع واحداث آخر ضمن الحوض رقم (٥) وذلك في بلدة حريما/ لواء بني كنانة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٩٤ تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن حي القادسية وذلك في بلدة الرصيفة/ لواء الرصيفة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/١٩٨ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن للقطع ذوات الارقام (٢٩، ٩٠، ١٢، ٧٨، ١٩) ضمن الحوض رقم (٤) ، وذلك في بلدة كفرخل/ لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢٠٠ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٣٨) حوض رقم (٩) ، وذلك في بلدة الروابي/ لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢٠٠ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٩) ، وذلك في بلدة الروابي/ لواء قصبة عجلون .

مكذبا من الأصل



يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٢٠٠ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع واحدات طرق ضمن الحوض رقم (٣) ، وذلك في بلدة الروابي/ لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٢٠٠ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٤ متر الى ١٢ متر ضمن القطعة رقم (٥٤) حوض رقم (٢٨) ، وذلك في بلدة الروابي/ لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٠١/٢/١٣ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٦٣٣، ٦٣٤) حوض رقم (١٠) وذلك في بلدة عنجرة لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٠٣ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ الموافقة على مخطط لغاء طريق واحدات آخر ضمن الحوض رقم (٥) ، وذلك في بلدة لم رمانه ورجم الشوك/ لواء قصبة للزرقاء وحسب للمخطط للتعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢٠٥ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة للزرقاء/ لواء قصبة للزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٢٠٥ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن " ج " الى معارض تجارية ضمن الحوض رقم (٤) ، وذلك في بلدة للزرقاء/ لواء قصبة للزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٠٨ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ الموافقة على احداث شارع ضمن الاحواض ذوات الارقام ٤١، ٤٢ في بلدة ناعور /لواء ناعور وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢١١ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ عدم الموافقة على مخطط تصديق طريق خدمات تصديقاً مؤقتاً ضمن الحوض رقم (٣٢) ، وذلك في بلدة سوف/ لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢١٤ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن الى تجاري طولي بعمق ١٤ متر ضمن الحوض رقم (١١) البلد ، وذلك في بلدة عنجرة/ لواء قصبة عجلون

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢١٤) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من زراعي الى سكن ( أ ) ضمن الحوض رقم (٧) الزيزفونه وذلك في بلدة عنجرة / لواء قصبة عجلون .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٢١٤ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ عدم الموافقة على مخطط الغاء الشارع المار بالقطيع ذوات الارقام (١٢،٦٣) واحداث آخر ضمن القطيع (٤٢،٥٩) ضمن الحوض رقم (١٠) عراق ضيف الله وذلك في بلدة عجره/ لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢١٨ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ٨ متر ضمن الحوض رقم (٣١) ، وذلك في بلدة الطيبة / لواء الطيبة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ( ٢٥ ) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٢٢ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ عدم الموافقة على مخطط تعديل جزء من الشارع المار بالقطعة رقم (١٩) ضمن الحوض رقم (٥) ابر الدجيات ، وذلك في بلدة بيوضه/ لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢٢٥) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة الشارع الخاذي للقطعة رقم (٢٤٠) ضمن الحوض رقم (٥) الحداده وشعا وذلك في بلدة عيرا / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢٢٦) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٥ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطعة رقم (٤٦) ضمن الحوض رقم (١٢٧) جورة الحزنه وذلك في بلدة السلط / لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٢٩ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن ريفي الى سكن ب ضمن الحوض رقم (١٠) عراق ضيف الله وذلك في بلدة عجره / لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٢٣٢ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ عدم الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن القطيع ذوات الارقام (١١،١٠) ضمن الحوض (١٥) الحصان وذلك في بلدة المفرق / لواء قصبة المفرق .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢٣٣ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ عدم الموافقة على مخطط الغاء شوارع ضمن القطيع ذوات الارقام (٧٢١،٧١٩،٧١٨،٧٠٩) ضمن الحوض رقم ٥ وذلك في بلدة حمراء السحيم / بني هاشم / لواء البادية الشمالية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٣٥ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٠ متر الى ٦ متر والمار بالقطيع (٧١١،٧١٠) ضمن الحوض رقم (٢٦) وذلك في بلدة المكيفه / لواء البادية الشمالية

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٢٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٩) ، وذلك في بلدة الحصن/ لواء بني عبيد وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ ووضعه موضع تنفيذ .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢٤٤ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم ١٥ وذلك في بلدة كفر اسد /لواء قصبة اربد .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٢٤٧ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطعة رقم ٦ حوض رقم ١٠ كركش الغربي وذلك في بلدة زي /لواء السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢٤٨ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ عدم الموافقة على مخطط لحدث طريق ضمن القطع ذوات الارقام ٣٠٥ حوض رقم ١ الحنفوق وذلك في بلدة الرميمين /لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٢٥١ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من ريفي الى سكن ب ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة عنجرة /لواء قصبة عجلون .

### اعلان

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/١٧١٧ تاريخ ٢٠٠٠/١١/٣٠ الموافقة على تصديق مخطط احداث شوارع هيكليه ضمن حدائق الحسين في منطقة تلاع العلي / امانة عمان الكبرى تصديقاً مؤكداً .

رئيس مجلس التنظيم الاعلى المنتخب

صادرة عن أمين عمان رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى المهندس نضال الحديد

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠١/١/٧ للموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع / ٧٢ / ٢٠٠١ / ماركا) المتضمن السماح باستغلال الخمسة أمتار الأولى من الارتداد الأمامي على شارع الحزام كمواقف للسيارات وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (ماركا) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة للذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤١) تاريخ ٢٠٠١/١/١٦ للموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع / ٣٦ / ٢٠٠٠ / أبو نصير) المتضمن تعديل تنظيمي للمخطط (١ ع / ٩٢ / أبو نصير) والخاص بالحارة رقم (٢) من إسكان أبو نصير وكما هو موضح على المخطط في منطقة أبو نصير ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٧٦) تاريخ ٢٠٠١/١/٢١ للموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع / ١٤٢ / ٢٠٠١ / أم قصير والمقابلين) المتضمن تحويل استعمال قطع الاراضي المبنية ارقامها على نسخة الاقتراح ضمن حوض (٣) الحنايفه من سكن (ب) الى سكن (ج) ومن تجاري محلي ضمن سكن (ب) الى تجاري محلي ضمن سكن (ج) ومن تجاري طولي ضمن سكن (ب) الى تجاري طولي ضمن سكن (ج) ومن سكن (أ) الى سكن (ج) ومن تجاري محلي ضمن سكن (أ) الى تجاري محلي ضمن سكن (ج) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (أم قصير والمقابلين) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة للذكر .

هكذا في الأصل

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٦٩) تاريخ ٢٠٠١/١/٢١ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٢٧/٢٠٠١/شغبدران) المتضمن استحداث والغاء شوارع ضمن حوض (٢) ثلثة نمر وحوض (٣) للتصبات حدود المقبره الاسلاميه وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (شغبدران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة المساللة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٠) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٣٤/٢٠٠٠/وادي السير) المتضمن : تنظيم استعمال سكن (أ) ، (ب) ، (ج) وسكن (ب) بأحكام خاصة (طابقين وروف) لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٢) الكرسي من أراضي وادي السير وحوض (٥) الكرسي من أراضي دلبوق وكما هو موضح على المخطط في منطقة وادي السير ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ وإيداع جزء من المخطط باستعمال سكن (ب) بدلاً من سكن (ج) لقطع الأراضي المبينة على المخطط للإعتراض لمدة شهر واحد .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٤) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٩٩/٢٠١٨/صويلح) المتضمن : - صناعات خفيفة بأحكام خاصة مقترح تحويلها الى صناعات خفيفة بأحكام خاصة باستثناء المهن للتالية (معامل الطوب والبلاط ومناشير الحجر) للقطع التي لها واجهات على الشوارع الرئيسية وبعمق (٤٠) متر ويبقى القديم على قدمه شريطة إنشاء أسوار على الواجهة الأمامية وعلى حدود القطع ضمن المنطقة الصناعية لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٣) عرقوب خلدا لوحة (١١) وحوض (٨) المبريه لوحة (٩) وحوض (٩) أم تيلة لوحة (١٢) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلح) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٥) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٣٩/٢٠٠٠/صويلح) المتضمن تخفيض الارتداد الجانبي لقطعة الأرض رقم (٧٨٣) حوض (١١) المنش من خمسة أمتار الى مترين ونصف من جهة الطريق سعة (٣) أمتار المجاورة للقطعة رقم (٨٣٤) وإستيفاء تعويض بقيمة عشرة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة (٦) وكما هو موضح على المخطط في منطقة صويلح ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٦) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٨/٢٠٠٠/أبو نصير) المتضمن : - تعديلاً تنظيمياً للمخطط المصدق (١ ع/٩٣/١١/أبو نصير) والخاص بالحارة رقم (٣) من إسكان أبو نصير وحسب المخططات وكما هو موضح على المخطط في منطقة (أبو نصير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٧) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٨ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٩/٢٠٠٠/أبو نصير) المتضمن : - اجراء تعديل تنظيمي على المخطط المصدق رقم (١ ع/٩٣/٧/٩٣) والخاص بالحارة رقم (٥) من اسكان أبو نصير المرحلة الأولى وحسب المخططات المرفقة من مؤسسة الاسكان وكما هو موضح على المخطط في منطقة (أبو نصير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

مكزن من الأصل



تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٩٩) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ ع/٢٠٠١/٤٥) ابو نصير المتضمن : - استحداث شوارع وطرق لخدمة القطعة (القسمة) التي خصصت لمجلس امانة عمان الكبرى من حديقة الاكروبولس ( المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري ) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (ابو نصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٠٧) تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ ع/٢٠٠١/٦٦) العبدلي المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٥٠٧) حوض (١٦) اللويذة الغربي من مكاتب بأحكام سكن (أ) إلى مكاتب بأحكام خاصة ضمن سكن (أ) وكما جاء بالمخطط (أ ع/د ١٤٤٦) وتحويل عوائد التنظيم المدفوعة سابقاً بموجب الترخيص الإنشائي إلى تعويض حسب المادة (٤٧) من قانون التنظيم وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (العبدلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٠٨) تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ ع/٢٠٠١/٢٠٦) خريبة السوق المتضمن : إلغاء واستحداث أجزاء من شارع ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٤) حنو المراهدة وحوض (٧) عوجان وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١١١) تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ ع/٢٠٠٠/١٦) بدر المتضمن : تحويل صفة استعمال من سكن (جـ) إلى تجاري محلي ضمن السكن الواقع ضمنه وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٣٧) الذراع الشمالي (شارع حليلة السعدية) مع إستيفاء تعويض بواقع خمسة دنانير على المتر المربع الواحد من مساحة القطع المشمولة وكما هو موضح على المخطط في منطقة بدر ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١١٢) تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ ع/٢٠٠٠/٥٩) النصر المتضمن : إلغاء واستحداث شوارع وطرق أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١) العبوس لوحة (١) وكما هو موضح على المخطط في منطقة النصر ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١١٣) تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ ع/٢٠٠٠/١٩٥) خريبة السوق المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٩١) حوض (٧) عوجان من تجاري محلي بأحكام إلى سكن (جـ) وكما هو موضح على المخطط في منطقة خريبة السوق ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١١٦) تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ ع/٢٠٠٠/٧٢) زهران المتضمن : تحويل صفة الإستعمال من منطقة خضراء إلى سكن (أ) (بأحكام عبودن) لقطعة الأرض رقم (٧٨٦) حوض (٢٩) عبودن الوسطاني وكما هو موضح على المخطط في منطقة زهران ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

هكذا في الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١١٧) تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٥٠/٢٠٠٠/طارق) المتضمن : استحداث شوارع وتنظيم استعمال سكن (ج) وصناعات خفيفة وتغيير استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٤) أم العقارب وحوض (٨) الميالة وكما هو موضح على المخطط في منطقة طارق ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١١٨) تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٥١/٢٠٠٠/طارق) المتضمن : اعطاء صفة استعمال سكن (ج) وإلغاء شارع وتغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ب) ومن سكن (ب) إلى سكن (ج) ومن سكن (أ) بأحكام خاصة إلى سكن (ب) بأحكام خاصة (الأحكام الواردة بالمخطط (أ) ع/٩٠/٤٤/٩٠/طارق) ومن تجاري محلي ضمن سكن (أ) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ب) بارتداد أمامي خمسة أمتار وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٦) حويجر (٥) للمدورة (٣) خنيفسه (٣) عين رباط (١) البلد (٤) أم العقارب (٨) للميالة وكما هو موضح على المخطط في منطقة طارق ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٢٧) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٥٧/٢٠٠٠/تلاخ العلي) المتضمن إلغاء الارتداد الجانبي في حالة الإفراز لقطع الأراضي ذوات الأرقام (٨٣، ٨٠، ٨٤) حوض (٣) الخوارج وإعتبار الخمسة أمتار الأولى من الارتداد الأمامي (١٠) م كمواقف سيارات وكما هو موضح على المخطط في منطقة تلاخ العلي ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٢٨) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٣٤/٢٠٠٠/أم قصير) المتضمن إلغاء جزء من شارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٦) عراق الحمام وكما هو موضح على المخطط في منطقة أم قصير ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٢٩) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٥٥/٢٠٠٠/طارق) المتضمن استحداث شوارع هيكلية ضمن الأحواض التالية : - (٣) عين رباط ، (٤) أم العقارب ، وكما هو موضح على المخطط في منطقة طارق ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٣٠) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٦٤/٢٠٠١/وادي السير) المتضمن استحداث توسعة شارع أمام قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٢٦٨، ٣٦٢٩، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣) حوض (١٥) الصويفية وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٣١) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٦٢/٢٠٠١/بدر الجديدة) المتضمن استحداث وإلغاء أجزاء من شوارع أمام قطع الأراضي والمبينة أرقامها ضمن حوض (١٥) زيدا وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (بدر الجديدة) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٣٢) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٤٦/٢٠٠١/أبو نصير) المتضمن تعديلاً تنظيمياً للمخطط التعديلي رقم (أ) ع/١٤٩/١٩٩٣ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٧ والخاص بالحارة رقم (٨) من إسكان أبو نصير وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (أبو نصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

مكذبا من الأصل

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٣٣) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٢٦٧/تلاع العلي) المتضمن إلغاء شوارع وتحويل أراضي حدائق الحسين الى حدائق ومباني عامة وذلك ضمن الأحواض التالية : حوض (٦) مارس عمشة حوض (٨) القصير ، حوض (٤) الذهبية ، حوض (٢) حزام غرة ، حوض (٣) حنوطيا وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (تلاع العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٣٤) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٢٦٦/تلاع العلي) المتضمن تحويل إستعمال القطعة رقم (٤١) حوض (٩) أم شومرة من سكن ريفي الى سكن أخضر ضمن سكن (أ) مع إستيفاء تعويض بقيمة دينار واحد للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (تلاع العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٣٥) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٢٦٥/تلاع العلي) المتضمن تغيير صفة إستعمال القطعة رقم (٣٦) حوض (٩) أم شومرة من سكن ريفي الى سكن أخضر ضمن سكن (أ) مع إستيفاء تعويض بقيمة دينار واحد للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (تلاع العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٣٧) تاريخ ٢٠٠١/٢/١١ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٨٦/زهران) المتضمن تحويل صفة إستعمال القطع المحيطة بالقطعة (٢٣١) حوض (٣٣) المدينة حي (٢) جبل عمان من سكن (ج) الى مكاتب ضمن سكن (ج) ولمن يرغب مع إستيفاء تعويض بقيمة (٢٠) عشرون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطع المتأثرة بالإقتراح وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (زهران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٥٢) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/١٦٠/طارق) المتضمن : - استحداث شوارع وتنظيم استعمال سكن (ج) بالحكام خاصة ( الحد الأدنى للأفراز ٣٧٠ م ٢ ) وبقية الاحكام حسب النظام وذلك للقطعة رقم (٤٧٥) حوض (٣) عين رباط لوحة (١٥) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (طارق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (١٥٣) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/٢٤٦/صويلج) المتضمن : - تحويل صفة استعمال عدة قطع في حوض (٩) أم تينه من سكن (ب) الى سكن (ج) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (صويلج) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

مكزن الأصل



تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٤) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠١/٢١٨/تلاع العلي المتضمن : - اعطاء القطعة رقم (٤٢٤) حوض (٤) أم السماق الشمالي نفس الأحكام المصدقة للقطعة المجاورة رقم (٥٩٧) من نفس الحوض ( تجاري عادي ضمن سكن "ج" بالاحكام الواردة على المخطط أ ع /١٩٣/٩٣ ) شريطة افراز طريق رضائي بسعه (٤) متر من القطعة (٤٢٤) لتفصلها عن السكن وتوحيد الناتج مع القطعة المجاورة رقم (٥٩٧) حوض (٤) أم السماق الشمالي مع استيفاء تعويض بقيمة (٤٠) اربعون ديناراً للمتر المربع من مساحة القطعة (٤٢٤) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (تلاع العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجرينتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٥) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٨٧/٢٠٠١/زهران المتضمن : - تخفيض الارتداد الخلفي للقطعة رقم (١١٢٦) حوض (٢٥) عيودن الشمالي الشرقي من ستة أمتار إلى أربعة أمتار مع استيفاء تعويض بقيمة (٣) ثلاثة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (زهران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجرينتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٦) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٠١/٢٠/بدر المتضمن : - استحداث وإلغاء شوارع هيكلية ضمن حوض (٤٠) حجره الشمالي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (بدر) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجرينتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٧) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٦٣/٢٠٠١/بسمان المتضمن : - تحويل استعمال جزء من القطعة رقم (١١٧٣) حوض (٣) خنيفسه من سكن (د) إلى تجاري عادي ضمن سكن (د) شريطة توحيد مع القطعة رقم (١٧٣٠) حوض (٣) خنيفسه مع استيفاء تعويض بقيمة (٢٠) عشرون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة الجزء المراد تحويل صفة استعماله وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (بسمان) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجرينتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٥٨) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٦٢/٢٠٠١/بسمان المتضمن : - تحويل استعمال القطعة رقم (١٣٣٣) حوض (٦) جريئين الجنوبي من سكن (ج) إلى تجاري محلي ضمن سكن (ج) شريطة افراز طريق رضائي فاصل بعرض (٢) متر عن السكن مع استيفاء تعويض بقيمة (٣٠) ثلاثون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (بسمان) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجرينتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تحتفظ من الأصل



## إعلانات

صادرة عن رئيس مجلس تنظيم إقليم البترا المهندس شحاده ابو هديب

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم " ٢٥ " من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم " ٧٩ " لعام ١٩٦٦ ان مجلس تنظيم اقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/١) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤ الموافقة على تعديل مسار شارع سعته ١٢ ومنحنى شارع ضمن القطعة رقم ٥٠ من الحوض رقم " ٧ " وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم " ١ " تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٦ واعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لمجلس تنظيم اقليم البترا الواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم " ٢٥ " من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم " ٧٩ " لعام ١٩٦٦ ان مجلس تنظيم اقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٢) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤ الموافقة على الغاء طريق سعته ٤م ضمن القطع ذوات الارقام ٨٨٦،٤٦٢ من الحوض رقم " ٢٥ " وذلك في بلدة الطيبة / لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم " ٢ " تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٥ واعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لمجلس تنظيم اقليم البترا الواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم " ٢٥ " من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم " ٧٩ " لعام ١٩٦٦ ان مجلس تنظيم اقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٣) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤ الموافقة على تخفيض سعة طرق من ٦م الى ٣م وكذلك تعديل مساره ضمن القطع ذوات الارقام ١٠٤،٩٧،٩٦،٩٥،١٠١،١٠٠،٢٨٧،١١٣،٨٩،١١٤ وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم " ١٢ " وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم " ١ " تاريخ ٢٠٠٠/١/٢٤ واعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لمجلس تنظيم اقليم البترا الواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم " ٢٥ " من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم " ٧٩ " لعام ١٩٦٦ ان مجلس تنظيم اقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٣/٤) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤ الموافقة على الغاء شارع تنظيمي سعة ١٢م واحداث شوارع سعة ١٠م ضمن القطع ذوات الارقام ٧١٥،٢١٥،٧١٥،٧٠٩،٧٠٨،٧٠٧،٧١٣ من الحوض رقم " ١٢ " وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم " ٢ " تاريخ ٢٠٠٠/١/٢٤ واعلانه للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وعلى من له اعتراض تقديم اعتراضه مدعماً بالمخططات التوضيحية لمجلس تنظيم اقليم البترا الواقع في وادي موسى خلال المدة القانونية لذلك .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م ان مجلس تنظيم اقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٤/١) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤ الموافقة على الغاء خط الصرف الصحي الواقع ضمن القطع ذوات الارقام ١١٠،١٤٩،٤٩،١٥٠،١٤٧،١٠٢،١٢٩،١٥٢،١٥١،١٥٥،١٥٣،٢٨،١٨٤،١٧٩،١٧٧ من الحوض رقم (١٢) وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢م ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م ان مجلس تنظيم اقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٤/٢) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤ الموافقة على احداث طريق تنظيمي سعة ٤م ضمن القطعة رقم ٢٧ من الحوض رقم (٥) وذلك في بلدة دلاغه / لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٥م ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م ان مجلس تنظيم اقليم البترا قد قرر بقراره رقم (٤/٣) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٤ الموافقة على احداث طريق تنظيمي سعة ٨م ضمن القطعة رقم ٢٣ من الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة دلاغه / لواء البترا حسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٥م ووضعه موضع التنفيذ .

نكزا من الأصل













• يعن لاطلاع العموم في بلدة كفر عان أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اردب قررت بقرارها رقم (٣٦) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة حوفا الوسطية رقم ١٥/١ لعام ٢٠٠٠ المتضمن:-  
تخليص سعة الشارع التنظيمي بين الحوضين (٣) الحمر الجنوبي و(٤) البلد من أراضي كفر عان والمار بالقطع (٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ١٨٩، ١٩٠، ١) من حوض رقم (٣) الحمر الجنوبي من (٨) إلى (٨) وذلك تالياً لهدم الأبنية القائمة بسعة الشارع المذكور ومن دفع التعويضات.  
وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة حوفا الوسطية إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعن لاطلاع العموم في بلدة حوفا الوسطية أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اردب قررت بقرارها رقم (٤٢) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة حوفا الوسطية رقم ١٨/٢ لعام ٢٠٠٠ المتضمن:-

إلغاء الطريق التنظيمي والنهاية المغلفة للشارع التنظيمي الواقعين بمحاذاة القطعة رقم (١٩٩) العائدة للأثار العامة واستحداث بدلاً منهما شارع بعرض (١٢) يمتد حول قطعة الآثار من الشرق ويمر بالقطع (١٢٥، ١٢٨، ١٢٢) من حوض رقم (٤) الشفا والطريق الإفرافي الواقع بين القطع المذكورة والقطعة رقم (١٩٩) وذلك لأن الطريق التنظيمي والنهاية المغلفة غرب قطعة الآثار رقم (١٩٩) يصعب فتحهما لوجود عوائق كثيرة كما أن الشارع المقترح مفتوح ومعد وكذلك إلغاء الشارع للتنظيمي الواقع بين القطعتين (١٢، ١٢٥) من حوض رقم (٤) الشفا حيث لا توجد فائدة منه ويلحق الضرر بالقطعة رقم (١٢٥).

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة حوفا الوسطية إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعن لاطلاع العموم في بلدة كفر عان أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اردب قررت بقرارها رقم (٣٨) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة حوفا الوسطية رقم ٢٠/٤ لعام ٢٠٠٠ المتضمن:-  
تعديل الشارع عرض (١٢) المار بالقطعة رقم (٣٠) من حوض رقم (٣) الحمر الجنوبي من أراضي كفر عان كون التعديل من نفس القطعة ويبعد الضرر عن البناء القائم بمحاذاة الشارع ويجعله على استقامة واحدة مع الطريق التنظيمي المقابل له.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة حوفا الوسطية إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعن لاطلاع العموم في بلدة سال أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اردب قررت بقرارها رقم (٥٦) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة سال رقم ٢٢/٣ لعام ٢٠٠٠ المتضمن:-  
تخليص سعة الشارع المار ما بين القطع ذوات الأرقام (٣٥، ٦٦، ٦٥، ٣٣، ١٦، ١٥) من حوض رقم (٥) والقطع ذوات الأرقام (١١، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ١٣، ١٤، ١٥، ٣٨، ٣٢) من حوض رقم (٤) من أراضي بلدة سال من (١٢) إلى (١٠) تفادياً من هدم البناء القائم قبل التنظيم والواقع في سعة الشارع ومن دفع التعويضات.  
وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة سال إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعن لاطلاع العموم في بلدة سال أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اردب قررت بقرارها رقم (٥٤) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة سال رقم ٢٣/٢ لعام ٢٠٠٠ المتضمن:-  
تخليص سعة الشارع المار من قطعة الأرض المعادة للسيد عبد الله يوسف عهله ضمن الحوض رقم (٨) من أراضي بلدة سال من (١٦) إلى (١٠) تفادياً من هدم البناء المعاد للمذكور والواقع في سعة الشارع ومن دفع التعويضات.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة سال إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعن لاطلاع العموم في بلدة سال أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اردب قررت بقرارها رقم (٥٨) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة سال رقم ١١/١ لعام ٢٠٠٠ المتضمن:-  
إلغاء الطريق سعة (٦) المار بين القطع (١٩، ٣٧) من حوض رقم (٣) من أراضي بلدة سال وذلك بناءً على كتاب مدير التربية والتعليم رقم (١٥/٢٧/٤٢٣١) تاريخ ٢٠٠٠/٥/١ كون هذه الطريق تقع في وسط الجزء العلوي استملاكه لخيات إنشاء مدرسة عليها.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة سال إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

هكذا من الأصل

## إعلانات

## صادرة عن متصرف لواء قصبة السلط رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

## السيد ثامر الفايز

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية زي رقم (٢٠٠٠/٣) لسنة ٢٠٠٠ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي المار بالقطعة رقم (٤٢) حوض رقم (١٤) مرج الصابرة من أراضي زي وذلك لوجود بناء قائم وحسب المخطط المعد من قبل البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية زي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط التكملة المصدق تصديقاً مؤقلاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٤٤) تاريخ ١٩٩٥/٤/١٢ ضمن الحوض رقم (٤) من أراضي ورفا.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية بصفتها اللجنة المحلية لمجلس قروي الزيدية قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٦٧، ١٧٧، ٦٠، ٦٦، ٦٥، ٦٤) حوض رقم (٣٥) من أراضي الزيدية وحسب المخطط المعد من قبل هندسة البلديات.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية السلط رقم (٢٠٠٠/١٨٨) لسنة ٢٠٠٠ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط استحداث طريق بسعة (٦) ضمن الحوض رقم (٣٤) البشري والمصدق تصديقاً مؤقلاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤/١٣٥٥) تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٣.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبناء على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ب/١٣/١٣٠٥٠ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٤ قررت الموافقة على إيداع إعلان المخططات المصدقة تصديقاً مؤقلاً بقراري مجلس التنظيم الأعلى (١٠٢٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٥ والقرار رقم (١٥٠٤) تاريخ ١٩٩٤/١١/٥ في الحوض رقم (١٥٤) من أراضي السلط.

للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص رقم (٢٠٠٠/١٨٨) لسنة ٢٠٠٠ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٦٨، ١٦٦، ١٦٧، ٣٤) حوض رقم (١١) الرهوة من أراضي الفحيص.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

مكراً من الأصل



## إعلانات

## صادرة عن متصرف لواء قسبة السلط رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

## السيد ثامر الفايز

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية زي رقم (٢٠٠٠/٣) لسنة ٢٠٠٠ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي المار بالقطعة رقم (٤٢) حوض رقم (١٤) مرج العسيرة من أراضي زي وذلك لوجود بناء قائم وحسب المخطط المعد من قبل البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية زي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم وطلباتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط الشارع المصدق تصديقاً مؤقثاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٤٤) تاريخ ١٩٩٥/٤/١٢ ضمن الحوض رقم (٤) من ارضي برقاً.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم وطلباتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية بصفتها اللجنة المحلية لمجلس قروي البريدية قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٧٧، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤) حوض رقم (٣٥) من أراضي البريدية وحسب المخطط المعد من قبل هندسة البلديات.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم وطلباتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية تسلط رقم (٢٠٠٠/١٨٨) لسنة ٢٠٠٠ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط استحداث طريق بسعة (٦م) ضمن الحوض رقم (٣٤) البشري والمصدق تصديقاً مؤقثاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤/١٣٥٥) تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٣.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية تسلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم وطلباتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ب/١٣/١٠٥٠٥ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٤ قررت الموافقة على ايداع إعلان المخططات المصدقة تصديقاً مؤقثاً بقراري مجلس التنظيم الأعلى (١٠٢٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٥ والقرار رقم (١٥٠٤) تاريخ ١٩٩٤/١١/٥ في الحوض رقم (١٥٤) من أراضي السلط.

للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم وطلباتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفحيص رقم (٢٠٠٠/١٨٨) لسنة ٢٠٠٠ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٦٨، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٤) حوض رقم (١١) الرهوه من أراضي الفحيص.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الفحيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم وطلباتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية مطولة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

نكزا من الأصل



- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٤١/٤) تاريخ ١٩٩٩/١١/٢٤ والمخطط التنظيمي المتضمن اعتماد سعة طريق (٤م) وحسب والمسح الأبنية القائمة أمام القطع ذوات الأرقام (٨٧، ١٦٩، ١٥٤، ١١٠، ١٩١، ١٠٥، ٦٩، ١٣، ٨٢) من حوض (١٠) البلد حي (٢٢) البساتين لوحة (٢٣) من أراضي الزرقاء لوحة (٥) للتنظيمية وذلك لخدمة القطع الواقعة أمام الطريق الموجودة على الواقع وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٠ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٢٩/٨) تاريخ ١٩٩٩/١١/١٠ والمخطط التنظيمي المتضمن تخفيض سعة المبنى التنظيمي (كبير) من (١٠م × ٦م) إلى (٨م × ٥م) الواقع على القطعة رقم (٢٨٠٦) من حوض (٧) بركة برخ لوحة (٩) من أراضي البتراوي لوحة (٣) التنظيمية وذلك لوجود بناء قائم في سعة المبنى (الكبير) وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٠ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٢٥/٥٤) تاريخ ١٩٩٨/٣/١٢ والمخطط التنظيمي المتضمن تحويل صفة الاستعمال للقطعة رقم (٧١٥) من الحوض رقم (١٣) وادي الحجر لوحة رقم (٣١) من أراضي الزرقاء لوحة رقم (٨) التنظيمية وذلك كون القطعة أعلاه لها واجهة على شارع الأوستراد حيث يتم تحويلها من سكن (ج) إلى معارض تجارية ومسقى (١٤م) وبأحكام سكن (ج) وحسب المجاور لها ويكون جزء من القطعة معارض تجارية قبل الإسراء للكبير وملل على اللوحة رقم (٨) الهيكلية وحسب المخطط المرفق والمد ن هذه الفقرة.
- يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٤٦/٢٢) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٢ والمخطط التنظيمي المتضمن اعتماد طريق (١٠م) وحسب الواقع ضمن حوض رقم (٤) الأتنة لوحة أراضي رقم (١٠) لوحة تنظيمية رقم (٢٧) من أراضي مزرعة الرجيل حسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه أعلاه.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٤٦/٢١) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٢ والمخطط التنظيمي المتضمن اعتماد الطريق الإسرازي الواقعة بين القطع ذوات الأرقام (٢٩٢، ٣٩٦، ٣٩٥، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٨، ١٤١، ٥٤٠، ٥٣٩، ٣١٣، ٣١٤، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٢٠١) من أراضي الزرقاء لوحة أراضي رقم (١٥) تنظيمية رقم (٥) حوض (١٠) البلد حي (٩) طريق بغداد حسب الأبنية القائمة عليها وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٤٨/١٧) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٦ والمخطط التنظيمي المتضمن تعديل مسار شارع بسعة (٣٠م) شارع عبد الحميد شرف في الجزء المار من أمام القطع ذوات الأرقام (١٥٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٢٩١، ٢٥٣، ٥٩٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٧٥٣، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٣١، ٧٣٠، ٧٢٨، ٧٢٤، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧١٩، ٣٧٠٠، ٣٧٠١، ٣٧٠٤، ٣٧٠٦، ٣٧٠٨، ٣٧٠٩، ٩٢٦، ٣٦٦٥، ٣٨٥٢، ٩٠٦٠، ٩٧٣) وذلك حسب الأبنية القائمة على الواقع والإسارات دائرة الأراضي بالسعة المبينة على المخطط المرفق ورفع الضرر عن الأبنية القائمة وذلك من حوض (٢) روض شبيب حي (٦) شاعر لوحة أراضي رقم (١٥) لوحة تنظيمية رقم (٤).
- يعلن لإطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

مكزا من الأصل

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٤٩/٣) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٣ والمخطط التنظيمي المتضمن إراحة الشارع التنظيمي سعة (٨) والمسار من أمام القطع (١٥٥، ١٥٦) حوض رقم (٥) عوجان الشمالي لوحة (١٦) من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة واعتماده حسب الواقع والأسوار وبئس السعة وذلك لوجود بناء قائم في سعة الشارع التنظيمي وكما هو مبين بالمداد الأحمر وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٣/١٠) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٤ والمخطط التنظيمي المتضمن فتح طريق بعرض (٣) من خلال القطع ذوات الأرقام (٧٦١، ٧٦٥) من حوض (٦) فاجرة شبيب من أراضي البتراوي لوحة أراضي رقم (٧٠) فريس (٩٠٣) ولوحة تنظيمية رقم (١) وذلك استمرارية للطريق المار من أمام القطع ذوات الأرقام (٧٦١، ٧٥٦) من نفس الحوض واتصل بين شارعين خدمة للمواطنين في الموقع المذكور علماً بأن الاستمرارية لطريق تمر من خلال قطع سايخ ولا تلحق ضرر بأحد وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٤٧/١٩) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٩ والمخطط التنظيمي المتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٧١٢) من منطقة خضراء إلى سكن (ب) كونه تم تخصيص القطعة المذكورة للتربية والتنظيم لإقامة نادي المعلمين عليها وذلك من حوض (٦) فاجرة شبيب لوحة أراضي رقم (٤٣) + لوحة تنظيمية رقم (١) وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٤٩/٢٤) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٣ والمخطط التنظيمي المتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٣٤٥) من حوض (١٣) وادي الحجر لوحة (٣١) أراضي ولوحة تنظيمية رقم (٨) من معارض تجارية بأحكام سكن (ج) إلى سكن (ج) كونه يوجد فرق منسوب ما بين القطعة والشارع الرئيسي (الأنستردا) بمعدل (١٥) م كونه لا يمكن الاستفادة من صفة الاستعمال التجاري وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.
- اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٤/١٣) تاريخ ٢٠٠١/١/٣١ والمخطط التنظيمي المتضمن تغيير مسارات شوارع ضمن لوحة رقم (١٦٣) من حوض رقم (٤) البتراوي الجنوبي لوحة تنظيمية رقم (١) من أراضي البتراوي واعتماده حسب الإفرات وبناء على البلد رقم (٦) والمدون على اللوحة الهيكلية رقم (٦) ضمن الشروط الخاصة للتنظيم والذي ينص على أن يتم اعتماد ما تم إقراره على لوحات الأراضي من الشوارع التسليمية وفي حالة عدم تطبيق هذه الشوارع من حيث السعة مع الشوارع المنزلة على لوحات المخطط الهيكلية يعتمد المخطط الهيكلية كما أنه في حالة وجود إراحة للشارع التنظيمي عن الشارع الإفراري وبئس السعة يعتمد الشارع الإفراري بالمعاملات شريطة قيام البلدية باتخاذ قرار لجنة محلية لتصويب الوضع وذلك لرأس الضرر والانتفاعات الناتجة عن عدم تطابق الشوارع التنظيمية مع الإفرارية وحسب المخطط المرفق.
- يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

مكراً من الأصل

## إعلان

- ٣٠
- وعن إطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء قصبة لكرك، قد اطلعت على قرار مجلس بلدي  
الثنية رقم هـ/٢٠٠٩ بخصوص تعديلات ضمن مخطط البلدية.
- وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية ما يلي:-
١. الموافقة على إحداث شارع تخدم ويسمى (١٢م) بالقطع ذوات الأرقام (١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٠٤،  
١٠٥) حوض رقم (١٧) والقطع (١٥، ١٦، ١٨، ١٧) حي (٢) حوض (١٧).
٢. الموافقة على تحويل الأحكام من سكن شعبي بأحكام التجاري إلى سكن شعبي متصل بإسارتداد أسلمي  
(٢) وخلي (٢) للقطع ذوات الأرقام (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧) حي (١)  
حوض رقم (١٧) من أراضي الثنية.
٣. الموافقة على إحداث شارع تخدم يسمى بسم (١٢م) بنهاية مقفلة بالقطعة رقم (٢) حوض رقم (١٨) من  
أراضي الثنية وطريق (٦م) ضمن القطعة (١٧) حوض (١٨).
- وإذاع إعلان التعديلات أعلاه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وجريدتين  
محليتين.
- يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات أعلاه وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى اللجنة المحلية لبلدية  
الثنية معونة باسم رئيس البلدية وذلك من خلال المدة القانونية المشار إليها أعلاه مدعمة بمخططات إيضاحية  
ووثائق ثبوتية.

عودة الله العبيات  
متصرف لواء قصبة الكرك  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة جرش رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

السيد مخيمر أبو جاموس

- ٢٠ تعان اللجنة الولائية لتتظلم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٣٣) بحد (١٥) تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٠ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١٠/١٨) تاريخ ١٩/٠١/٢٠٠٠ والمتضمن تحويل القطع ذوات الأرقام (٣٥، ٣٦، ٣٧، ١٤، ١٣، ١٢، ٤٤، ٤٥، ١٠، ٤٦) حوض رقم (٥) البلد من أراضي دير الليات من سكن (ج) إلى سكن (د) وذلك لإزالة التضييق وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية جرش وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

- تعلن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبه جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٣٣) بند (١٤) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٤ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١٣/٢٢) تاريخ ٢٠٠٠/٩/١١ والمتضمن تعديل مسار الشارع المحاذي للقطع ذوات الأرقام (١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١

مَكْنَزُ مِنَ الْأَصْلِ



• تعين اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٢١) بند (١) تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية بليلا رقم (٢٠٠٠/٣) تاريخ ١٩٩٩/٢/٢١ والمرفق عليه كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية وأبنية رقم (ب/٤٣/٩/٢٤١٤) تاريخ ٢٠٠٠/٢/٣ والمتضمن تعديل مسار الشارع التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٤، ٢١، ٢٦، ٣١) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨، ٤، ٢) من أراضي بليلا على أن يكون تعديل مسار الشارع كاملاً على حساب القطعة الحرجية رقم (٢٢) حوض رقم (٢) الطوال الغير مشجرة وذلك تلافياً لدفع تعويضات عن الأملاك والعواقب في سعة الشارع المار بالقطع المملوكة وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية بليلا وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

• تعين اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٣٤) بند (٥) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢١ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية ريمون رقم (١٤) تاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٣ والمتضمن تعديل الشارع ذات السعة (١٠م) المار بالقطع ذوات الأرقام (١٤٥، ١٤٤) حوض رقم (٢) البلد وذلك بإزاحته إلى الجهة الشرقية وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية ريمون وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

## إعلانات

## صادرة عن متصرف لواء قصبة عجلون رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

## السيد روجي الكايد

• يعلن للعموم في بلدة عنجرة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠١/١/٣١ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عنجرة رقم (١٣) جلسة (٣) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٣ والمتضمن ترسيم طريق بسعة (٤م) ضمن القطعة رقم (٧٩٣) من حوض رقم (١١) البلد والمائدة للبلدية لخدمة المقبرة الإسلامية وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (١٥) يوم من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عنجرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للعموم في بلدة عجلون بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠١/١/١٦ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عجلون رقم (٣١) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٦ والمتضمن تحويل صفة التنظيم من سكن (د) إلى تجاري وذلك بالقطع ذوات الأرقام (٣٥٧، ١٤٢، ١٠، ١٥١) من حوض رقم (١٠) من أراضي عجلون وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

• وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (١٥) يوم من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للعموم في بلدة عنجرة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠١/١/١٦ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عنجرة رقم (٤١) لفرة (١٧) تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣٠ والمتضمن إلغاء جزء من الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٩٢، ١٩٣، ٧٢) من حوض رقم (٦) أبو حاطوم كونه يهدم بناء قائم ويكون استمرار للطريق الإفراني بسبعة (٦م) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

• وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عنجرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

## إعلان

• يعلن للعموم في بلدة عين جلا بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٥١١) تاريخ ٢٠٠٠/٢/١٥ بالموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عين جلا رقم (٣٥) بند (٤) تاريخ ١٩٩٩/١٢/١٤ والمتضمن تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٨٠، ١٢٠، ٨٠) من حوض رقم (٩) كروم شدة، كما هو مفتوح على الواقع لتفادي هدم البناء القائم على القطعة رقم (٧٣) من حوض رقم (٨) الروش وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عين جلا خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

ثامر الفايز

متصرف لواء قصبة عجلون

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

مكراً من الأصل



## إعلان

• يعلن العموم في بلدة كفرنجة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٥٣٩) تاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفرنجة رقم (٣٤) بلد (١) تاريخ ١٩٩٩/١١/١ المتضمن إحداث طريق تفصيلي بعرض (٢٧) متراً بالقطع ذوات الأرقام (٨٠٢، ٥٥٣، ١٦٠، ١٦١، ٨٠٣، ٨١٤) حوض رقم (٤) البلد وربطها مع الطريق الإفرزي من الجهة الشرقية الغربية وتحويل الطريق الإفرزي إلى تنظيمية وحسب للتصميم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

ثامر الفايز

متصرف لواء قصبة عجلون

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

## إعلان

• يعلن العموم في بلدة عذرة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٨٦٩) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عذرة رقم (٢٦) بلد (٥) تاريخ ٢٠٠٠/٧/١١ المتضمن إلغاء جزء من الطريق التنظيمي المارة بالقطع ذوات الأرقام (١٤٩، ١٥٩) من حوض رقم (١١) البلد وذلك حسب التصميم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة عذرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

متصرف لواء قصبة عجلون

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

لواز نجيب ارشيدات

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة مؤاب بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء المزار الجنوبي قد اطلعت على قرار مجلس بلدي مؤاب رقم (١٢/١٠٦) لسنة ٢٠٠١. واطلعت على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٨٢٣/٥٩/م) تاريخ ٢٠٠١/١/١٤ والمتضمن التعديلات التالية:-

- ١ - إلغاء الشارع سعة (٢٠) المار بالقطع (١٩٢، ١٩٣، ١٦٦، ١٦٨، ٥٤، ٦٧، ٧٢، ٦٩) حوض رقم (١١) وإحداث بديل له ضمن القطع (٦٦، ٦٨) من الحوض رقم (١١) وتعديل مسار جزء الشارع ضمن القطعة (٦٧، ٦٦) حوض (١١).
- ٢ - تعديل مسار الشارع الرئيسي ضمن القطعة (٦٧) حوض (١١) إلى الجهة الشمالية ضمن القطع (٥٤، ٦٩) وكذلك تعديل حدود الجزء التجاري.
- ٣ - إلغاء للشارع (١٢) المار بالقطعتين (٦٥، ٦٦) حوض رقم (١١) وإحداث نهاية مظلة ضمن القطعة (٦٥).
- ٤ - توسعة الطريق ضمن القطع (٦٧) من طريق (٦) إلى شارع سعة (١٢) وتكون التوسعة من القطعة رقم (٦٧) حوض (١١) لفظ.

وبعد التداول قررت اللجنة الموافقة على التعديلات المذكورة أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى بلدية مؤاب بعد الاطلاع على المخططات التوضيحية في دار البلدية.

عدنان عواد

متصرف لواء المزار الجنوبي

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة عمراوه بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٢٠٠/٣٧) تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على إحداث شارع ضمن الحوض رقم (٥) من أراضي بلدة عمراوه والمصدق تصديقاً مؤثقاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٠٣٩) تاريخ ١٩٩٨/٧/١٦ والوارد إلى بموجب كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الرمثا رقم ع/١٧٥٦٢/٩/٣٢ تاريخ ١٩٩٨/٧/٢٢ وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

بحيث يجوز لذوي العلاقة التقدم باقتراحاتهم واقتراحاتهم معونة باسم مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الرمثا وخلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي مدعومة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

حسين حمود الضمور

متصرف لواء الرمثا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

مكزا من الأصل

## إعلان

• تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في لواء الموافر أنها قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي النفيرة رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠٠/٣/١٣ والمتضمن إجراء تعديل على مسار الشارع سعة (٢٠م) المسار بالقطعة رقم (١٨٧) حوض (٣) البويضة من أراضي النفيرة وذلك بإلغاء الجزيرة الوسطية عند التقاطعه مع الشارع الدولي بحيث يتم تخفيض المساحة المقطوعة من القطعة للشارع ويتم تخفيف العبء عن صندوق البلدية من ناحية التعويضات وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وقررت إعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر إعلان ذلك في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور والمخطط في مكتب اللجنة المحلية لمجلس بلدي النفيرة أثناء الدوام الرسمي. حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه وخلال المدة المسالفة الذكر.

عبد الله الحديدي  
متصرف لواء الموافر  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

## إعلان

• تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في لواء الجزيرة بأنها قررت الموافقة على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الجزيرة رقم ١١١٦/٩/١٠ تاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ ومرفقة صورة عن الاستدعاء المقدم من السيد محمد فليحان شاهر الفايز والذي يلتمس فيه إلغاء الشارع المار ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٨، ٤٩، ٤٣) حوض رقم (٥) من أراضي أم رمانه كما هو ملون باللون الأزرق.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على قرار اللجنة والإعلان والمخطط في مكتب اللجنة في متصرفية لواء الجزيرة أثناء الدوام الرسمي لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

حيث إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه وخلال المدة المسالفة الذكر.

محسن الرفاد  
متصرف لواء الجزيرة  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة منطقة رحابا أن اللجنة الولائية للتنظيم للواء المزمار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠١/٤) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدة رحابا رقم (٤/٢) تاريخ ٢٠٠١/١/١٣ والمتضمن تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢م) والمار بالقطع رقم (٧٠٢، ٧٢١) حوض (٥) البلد وإلحاقه على القطعة رقم (٧٢١) من نفس الحوض مع بقائه بنفس السعة.

وقررت إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

مازن عبيد الله  
متصرف لواء المزمار الشمالي  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة منطقة المزمار الشمالي أن اللجنة الولائية للتنظيم في لواء المزمار الشمالي قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٠/٢٧) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأولى لبلدة المزمار الشمالي رقم (٦١) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٣٠ والمتضمن إجراء تعديلات تنظيمية على المخطط السهلي ضمن الأحواض (٧، ٤، ٦، ١٠، ٣، ١) من أراضي المزمار الشمالي والأحواض (٣، ٩، ١٩) من أراضي صمد الأحواض (٤، ٥، ٦) من أراضي حوفا المزمار وكما ورد في البند التالية من قرار اللجنة الولائية (١، ٢، ٣، ٦، ١٢، ١٣، ١٧، ١٨، ١١، ٨) وقررت إعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة المذكورة أعلاه إلى مكاتب اللجنة المحلية مدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

مازن عبيد الله  
متصرف لواء المزمار الشمالي  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة ايدون بأن اللجنة الولائية في لواء بني عبيد قررت بقرارها رقم (٩) لعام ٢٠٠٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة ايدون رقم (٤٩/٣١٩) لعام ٢٠٠٠. والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٣٢٠، ٣٠، ٢٢، ١٩، ٣٤) حوض (٤) المعترض من سكن (ب) إلى تجاري طولي.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة ايدون خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

نهار الضالعين  
متصرف لواء بني عبيد  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الصريح بأن اللجنة الولائية في لواء بني عبيد قررت بقرارها رقم (١٣٧) لعام ٢٠٠٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة الصريح رقم (٧/٣٢) لعام ٢٠٠٠. والمتضمن إلغاء جزء من الشارع المار بين القطعتين (٣٧، ٣٨) حوض (٤٦) والقطعة (١٤٣) حوض رقم (٤٦) والشارع لهابة مغلقة بين القطعتين (٦٤، ٣٩) حوض (٤٦).

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الصريح خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

روحي الكايد  
متصرف لواء بني عبيد  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

مكاتب من الأصل

## إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة أم الجمال بأن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى في لواء البادية الشمالية، قد قررت بقرارها رقم (٨٥) تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدة أم الجمال رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١ المتضمن إجراء بعض التعديلات التنظيمية والمرفقة على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٢٢١١٦/٩/٥٩/أ) تاريخ ٢٠٠٠/٩/٤ مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التعديلات التنظيمية المبيلة على المخطط المرفق المعد من قبل البلدية هي:-

- ١ . تعديل مسار شارع أم الجمال/ عمره وحسب الواقع المعد.
  - ٢ . إلغاء الشارع المار بالمقبرة.
  - ٣ . تخفيض الشارع المار بالقطعة رقم (٣٦) من (١٢) إلى (٨) وذلك لوجود ملزق قائم في سعة الشارع.
- وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- بحيث يجوز لأي من العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية أم الجمال خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.
- متصرف لواء البادية الشمالية  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم  
نهار الضلوعين

## إعلان

• تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والبيئة في متصرفية لواء سحاب بأنها قررت الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الخشافية الشمالية رقم (١٣٢) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٧ والمتضمن الموافقة على إحداث طريق سعة (٤م) غير نالذ ضمن القطعة رقم (٢) حوض رقم (١) للوزية الشمالية وذلك لوجود عدة منازل بحاجة إلى الخدمات.

بحيث يمكن لأي من العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في مجلس بلدي الخشافية الشمالية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

حتى إذا كان هناك ما يتوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المسافلة الذكر.

متصرف لواء سحاب  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم والبيئة  
لاروق المجالي

## إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة الولائية للتنظيم والبيئة في لواء سحاب قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي سحاب رقم (٢٠٠/٣/٤١) تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٥ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق المار بالقطعة رقم (٥٦٣) حوض رقم (٧) المحرقات من أراضي سحاب حيث أن هذه الطريق لا تخدم أي قطعة ولا يستفيد منها أحد من المجاورين.

بحيث يمكن لأي من العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في مجلس بلدي سحاب أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

حتى إذا كان هناك ما يتوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المسافلة الذكر.

متصرف لواء سحاب  
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم  
لاروق المجالي

مكزا من الأصل



## المواصفات القياسية

إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

المهندس حسان السعودي

١ - وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠١/٢) للمعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٨ على اعتماد المواصفات القياسية المعدلة التالية واعتبارها سارية المفعول من ٢٠٠١/٢/٨.

١- خضار وفواكه ومنتجاتها - الزهرة "القرليط"	رقم ٨٣٠ لعام ٢٠٠١
"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٢"	
٢- خضار وفواكه ومنتجاتها - الجزر	رقم ٥٩٤ لعام ٢٠٠١
"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٩"	
٣- خضار وفواكه ومنتجاتها - الفاصولياء	رقم ٩٧٢ لعام ٢٠٠١
"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	
٤- خضار وفواكه ومنتجاتها - الفراولة	رقم ٩٨٠ لعام ٢٠٠١
"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) بند "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

٢ - والسق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠١/٢) للمعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٨ على اعتماد المواصفة القياسية المعدلة التالية كقاعدة فنية واعتبارها سارية المفعول اعتباراً من تاريخ اعتمادها

١- المياه - مياه الشرب	رقم ٢٨٦ لعام ٢٠٠١
"لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٧"	

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة "٨" فقرة "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

٢ - والسق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠١/٢) للمعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٨ على اعتماد المواصفات القياسية المعدلة التالية وباللغة الإنجليزية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية :

١- النسوجات - مقاومة الانفجار للأقمشة	رقم ٢٣٠-١ لعام ٢٠٠١
ج ١ - تقدير مقاومة الانفجار باستخدام الطريقة الهيدروليكية	
"لتكون بديلة للمواصفة رقم ١٩٨١/٢٣٠ فيما يخص تقدير مقاومة الانفجار باستخدام الطريقة الهيدروليكية الصادرة باللغة العربية"	
٢- النسوجات - مقاومة الانفجار للأقمشة	رقم ٢٣٠-٢ لعام ٢٠٠١
ج ٢ - تقدير مقاومة الانفجار باستخدام الطريقة الهوائية (ضغط الهواء)	
"لتكون بديلة للمواصفة رقم ١٩٨١/٢٣٠ فيما يخص تقدير مقاومة الانفجار باستخدام الطريقة الهوائية الصادرة باللغة العربية"	

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة "٨" بند "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

مكراً من الأصل

٤ - وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بمجلسه رقم (٢٠٠١/٢) المتخذة بتاريخ ٢٠٠١/٢/٨ على اعتماد المواصفات القياسية المدلة التالية كقواعد فنية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

١-	المشروبات والعصائر - نكتار المشمش، نكتار الدراق، نكتار الأجاص المحفوظ فقط بالوسائل الطبيعية. " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٣ "	رقم ٣٥٣ لعام ٢٠٠١
٢-	الملحقات - الملحقات الحليبية والقشدية والمائية " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٧ "	رقم ٤٤ لعام ٢٠٠١
٣-	الغازات - غاز كلوريد ثنائي فلوريد الميثان (فريون - ٢٢) " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٢ "	رقم ٢٣٧ لعام ٢٠٠١
٤-	خضار وفواكه ومنتجاتها - الدراق المعبأ " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٣ "	رقم ٣٤٣ لعام ٢٠٠١
٥-	خضار وفواكه ومنتجاتها - الفواكه المشكلة المعلبة " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٣ "	رقم ٣١٣ لعام ٢٠٠١
٦-	خضار وفواكه ومنتجاتها - الأناناس المعبأ " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٣ "	رقم ٣٥٦ لعام ٢٠٠١
٧-	خضار وفواكه ومنتجاتها - لب المانجا المعبأ " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٣ "	رقم ٩٥٧ لعام ٢٠٠١
٨-	الأسمدة - سماد كبريتات البوتاسيوم " لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٢ "	رقم ٢٧٥ لعام ٢٠٠١

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) بند "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

## المحامون الشرعيون

أثبت فيما يلي أسماء المحامين الشرعيين الذين دفعوا رسوم المحاماة الشرعية لعام ٢٠٠١. قاضي القضاة

عز الدين الخطيب التميمي

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
١	محمد يوسف سليمان الغلميين	٢٧	وجيه بشير عبد الحايك
٢	صالح حسن محمود وشاح	٢٨	راضي احمد خليل المحمد العترم
٣	لعمان صبحي عقله خراييه	٢٩	فاروق محمد عطا الله عماري
٤	طالب اسماعيل كريم النهار	٣٠	عبد القادر حسين علي محسن
٥	خالد حامد يوسف الصمادي	٣١	سامي عكاشه المصلح العترم
٦	سعدى احمد خليل قشطله	٣٢	احمد حسين احمد الصمادي
٧	تفريد سليم حسن " جوهري حسن "	٣٣	غالب فلاح عقله المومني
٨	خالد سعود فلاح البدارين	٣٤	عبد المجيد شيلي عبد المجيد الشيلي
٩	عبد الجواد خلف فارس اريسات	٣٥	رمزي احمد عبد الحميد العظمت
١٠	عبد الحليم عبد القادر عبد الرحمن ابو هزيم	٣٦	محمود درجان ضيف الله الزحبي
١١	حمد الله حسن بولس ابو رمان	٣٧	قطيش محمد السكارنه
١٢	عزام صبران يوسف حدوي	٣٨	فواز ابراهيم باط قروقه
١٣	زهير احمد عبد القتي قدوره	٣٩	فاطمه احمد مسلم الجماعين
١٤	حسن ابراهيم حسين الديات	٤٠	الشرف فؤاد محمد ابو طالب
١٥	اسعد محمد الاحمد الغراييه	٤١	لعمه فريوان محمد الحساميه
١٦	سامر احمد يوسف اليازجين	٤٢	عبد الرحمن محمود عبد الرحمن الانصاري
١٧	ابراهيم عبد الله عبد القادر الحاج	٤٣	شاهر سليمان فلاح الشراي
١٨	ميسون عبد الله حسين سعاده	٤٤	مازن عبد الرحمن صالح الكهوجي
١٩	لجاح حسن سليمان عكاشه	٤٥	ايمان عيسى سالم الدسوقي
٢٠	حسان خليل سلامه السعيدات	٤٦	لعمان يحيى عبد الرزاق الشراي
٢١	سليمان جميل عبد الله ابو هلاله	٤٧	عقاب فايز عبد الطيف عوده
٢٢	سليم عبد الحبيب العوامه	٤٨	بسيم تركي فلاح بطاينه
٢٣	اريج ادب فايف الكايد العوامه	٤٩	محمد رشدي " محمد صالح " مريش
٢٤	فراس احمد عارف التروسان	٥٠	خطاب احمد محمود الناصر
٢٥	محمد خلف محمد بني سلامه	٥١	حسين لمر احمد عموره
٢٦	وليد نسيم محمد المناور العبيدات	٥٢	لعمم عبد ربه عبد الرحمن القاضي

هكذا من الأصل

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
٥٣	عبد الله محمد احمد الهزائمه	٧٩	احمد جميل يوسف الدويري
٥٤	كامل احمد البحيي المحمد	٨٠	سعيد محمود صبحي الداوي
٥٥	سفيان ناصر مصطفى البدر	٨١	اسامه احمد بكر مخلوف
٥٦	عبد محمد فالح حزل الله	٨٢	بكر لمر طاهر ابو حديد
٥٧	ابراهيم محمود سعيد العطار	٨٣	سمير الحاج محمود محمد العواوده
٥٨	بشير اكرم بركات	٨٤	علي متعب احمد بطايله
٥٩	يوسف محمد عبد الحميد ابو سرداله	٨٥	سمير صالح خالد جرادات
٦٠	جهاد صالح قويدر بني يونس	٨٦	مهند علي محمد حمدان
٦١	احمد عبد الله اللطفي الطلاحه	٨٧	عماد عبد الله محمد خلف
٦٢	حسين الشيخ محمد سلامه الحسين	٨٨	سمير سليم احمد الفصايله
٦٣	محمد يوسف عبد الله الكلاوي	٨٩	امل باجس محمد حوده علي
٦٤	محمد سامي لمر ابو حديد	٩٠	غنام فيصل علي الرشيدان
٦٥	تيسير احمد عبد الله غزاوي	٩١	ياسين محمد عبد العودات
٦٦	خليل قاسم علي ظلفاح	٩٢	قوزي محمد محمود الزغول
٦٧	هيثم زكي عبد القادر الربيع	٩٣	مالك قوزي محمد الزغول
٦٨	جمال محمد فالح الاحمد	٩٤	محمد عبد الحليم حمدان سماره
٦٩	مرواح علي مفلح	٩٥	محمد احمد محمد الخطيب
٧٠	صبحي مصطفى خلف حميدات	٩٦	ذيب محمود محمد
٧١	فالح سليمان عبد الله الخطيب	٩٧	ابراهيم محمد مزعل حسينات
٧٢	مشهور حسن يوسف الجوارله	٩٨	عبد الرؤوف رشيد العلي التل
٧٣	يوسف عبد الله عبد القادر ابو لمر	٩٩	محمد خليل الحسن الشرع
٧٤	حافظ ابراهيم عبد الحق	١٠٠	زهير محفوظ احمد ابراهيم
٧٥	احمد عبد الله صودات الحتامه	١٠١	عبد الرؤوف طالب احمد الحسناات
٧٦	زياد شامخ ناصر الغزاوي	١٠٢	صبر شفيق عزيزان شرابي
٧٧	" يحيى احمد " عبد العزيز عبد الحليم طعانه	١٠٣	محمود " صالح مزعل " عقله الربايه
٧٨	مروان احمد محمد السعد	١٠٤	قاسم محمد ارشيد ملسي

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
١٠٥	محمد حسن محمد تلجي	١٣١	سواء انيب عفيف الخياط
١٠٦	خضر بن داود القبطان	١٣٢	هيثم محمد محمود الحسن
١٠٧	ايمان احمد ارشيد الجمال	١٣٣	مجدلين جمعه علي ابو رزق
١٠٨	عبد الله محمد ابراهيم الخلايله	١٣٤	حسين احمد حسين المشاقلي
١٠٩	صبحي منصور محمد عبيدات	١٣٥	بشار زهير عزت ابو شامه
١١٠	فراس جميل خالد حتامه	١٣٦	لعمه " محمد عبد الله " اسماعيل مبارك
١١١	غالب عبد الله فارس عبد الله	١٣٧	سلوى محمد خليل المصري
١١٢	سامي مصطفى السالم العمري	١٣٨	هاله محمد شعبان ابو خضره
١١٣	شادي حسين علي احسنيات	١٣٩	احمد محمد سليمان العثمان
١١٤	مهدي محمد احمد الرقيبه	١٤٠	ضياء الدين محمد ضياء الدين زهير
١١٥	ريحي صبحي محمد عطوي	١٤١	اسماء عزت عارف عبد
١١٦	سليمان سالم العجلوني	١٤٢	نسرين عبد الطيف محمد الشحروري
١١٧	خالد سالم جبر الحموري	١٤٣	ولاء علي حمدان مصطفى
١١٨	وليد وهيب الصالح العبد الله	١٤٤	محمد خليل يوسف ابو بكر
١١٩	علي حمد سالم لبانله	١٤٥	يحيى عبد الوهاب حسين الطراونه
١٢٠	محمد تحسين " صادق محمود محيلان	١٤٦	سوسن عبد الكريم حسين الصباغ
١٢١	سالم محمود العواد المفلح	١٤٧	سبع عفيف سبع النابلسي
١٢٢	حسن محمد عبد الله	١٤٨	سليمان ماجد يوسف جمعه
١٢٣	محمد ضيف الله جويعد المقابله	١٤٩	علي عطا حسين مصلح
١٢٤	رافت كامل عبد الله العبيدات	١٥٠	ذيب محمد الحاج احمد
١٢٥	احمد حسين احمد حزام	١٥١	رضوان سلامه سليمان الكساسبه
١٢٦	احمد عاطف احمد وهبي	١٥٢	علي محمد علي حرب
١٢٧	عبد القادر احمد عبد القادر ابو ارجع	١٥٣	سميره عبد الرحيم " محمد حامد " زيتون
١٢٨	بشير حسن " محمد علي " هزايه	١٥٤	يعقوب عادل خليل لزال
١٢٩	تفريد مشهور كايد الروسان	١٥٥	خلف محمود خلف بني فاني
١٣٠	تفريد يوسف حسن الرواشده	١٥٦	مصطفى صالح مصطفى ابو عدل

هكذا من الأصل



الرقم	اسم المحام	الرقم	اسم المحام
١٥٧	فاطمة عبد الفتاح يوسف الدباس	١٨٤	عوض شحاده المفلح الشديقات
١٥٨	جبر عبد الجابر جبر الكسواني	١٨٥	محمد خير " حسين عبد العزيز ابا زيد
١٥٩	محمد جلال " جونت جاد الله علي	١٨٦	ماهر محمد خليل كريشان
١٦٠	احمد مصطفى عثمان اللجار	١٨٧	يوسف احمد السليمان يديوي الرحاحله
١٦١	عبد الكريم احمد الغداد الحرحشي	١٨٨	احمد محمد ارحان عبد العزيز
١٦٢	بلال محمود عبد الفتي شطاره	١٨٩	محمد مصطفى قاسم خويله
١٦٣	زكريا عبد محمد الرواشده	١٩٠	محمد قاسم " محمد علي " السماره
١٦٤	مصطفى ابراهيم مصطفى افرجات	١٩١	محمد سليمان بشابيشه
١٦٥	خليف فايز مسلم ابو حلو	١٩٢	محمد يوسف عبد الله عايد
١٦٦	محمد حمزه العربي	١٩٣	محمد مزاح احمد عرجاني
١٦٧	سعيد يوسف رشيد البليسي	١٩٤	نسرين فرح محمد العابوره
١٦٨	مصلح عبد الجليل صباح الشرايعه	١٩٥	زيئات حامد ابراهيم الجريزي
١٦٩	محمود عبد الرحمن عمر اصغر	١٩٦	بدرا " خالد علي " محمد عيشه
١٧٠	عمر علي الطعيمه اللجداري	١٩٧	محمد احمد سلامه الشرويش المسعدين
١٧١	رائق محمد حسين محمد	١٩٨	لبيه موسى يوسف ابوب
١٧٢	عماد خليل جاد الله الميومي	١٩٩	فصيل عبد الرزاق عوده الرواشده
١٧٣	سلطان " محمد زهير " حمزه العربي	٢٠٠	ناجي رامل عبد الهادي للضلاعين
١٧٤	محمد احمد بربور المحارمه	٢٠١	سهاد سعيد حسين ابو زيد
١٧٥	سالم عبد محمد ابو السعود		
١٧٦	احمد يعقوب عبد الجواد شحاده		
١٧٧	امجد محمود ابراهيم المحاميد		
١٧٨	مصطفى سلامه سليمان محمد		
١٧٩	عطيه لذي محمد مصبح		
١٨٠	" محمد عصام " محي الدين حسن البيرودي		
١٨١	ابراهيم عواد السلامه عباس		
١٨٢	خضر طلب علي الممد		
١٨٣	محمد حمدان السلامه الحوامده		

## الإعلانات

## إعلان

- يعلن للعموم بأنه قد تم تسجيل نادي خريجي الجامعات التونسية كجمعية عادية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته
- د. عوض خليلات
- نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

## إعلانات

- صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيدة تمام الغول
- يعلن بأنه تم تسجيل حضائفة زهرة المداين/ عمان تحت الرقم (٩٩٧) في اليوم الحادي عشر من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠١.
- وذلك وفقاً للنظام دور الحضائفة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تغيير اسم حضائفة نورث/ عمان والتي سجلت تحت الرقم (٩٢١) في اليوم التاسع عشر من شهر آب لعام ١٩٩٩ إلى حضائفة جنة المصافير على أن تحمل نفس الرقم والتاريخ.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضائفة أنور الأمل النموذجية/ اريد تحت الرقم (٩٩٨) في اليوم الرابع من شهر شباط لعام ٢٠٠١.
- وذلك وفقاً للنظام دور الحضائفة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١.

## إعلانات

## صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية

## المهندس عطا الله الجواسرة

- يعلن أن جمعية الفارس للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢١٨٨) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني عشر من شهر شباط لسنة ٢٠٠١.
- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٢٧) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٢) لسنة ١٩٩٨.
- لآر تصفية جمعية ضاحية الرشيد للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان، وتعيين الأنيسة لعيمة الحيازي مصفية لها وعنوانها مديرية تعاون عمان على أن تتم التصفية خلال ثلاثة أشهر من تاريخه تمهيداً لإلغاء تسجيلها، وليكن معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

مكتبة من الأصل

• استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٢٧) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقر تصفية جمعية الأسواق التعاونية للإسكان محدودة المسؤولية/ عمان، وتعيين السيد ماسح سعتون مصلياً لها وعلوانه مديرية تعاون عمان على أن تتم التصفية خلال ثلاثة أشهر من تاريخه تسهيلاً لإلغاء تسجيلها، ويكون معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصلي المذكور.

• استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقر إلغاء تسجيل جمعية الإسكان التعاونية للعاملين بشركة مصانع الأجواخ محدودة المسؤولية/ الزرقاء وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد أن تمت تصفيتها.

• استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨، وبعد استيفاء شروط التعديل المنصوص عليها في المادة المشار إليها أعلاه.

أقر الموافقة على تعديل المادة الأولى من النظام الداخلي للجمعيات الأردنية لمحتسري التجميل والأزياء والقانون التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ اربد والخاصة باسم الجمعية وذلك بإلغاء النص الأصلي وتعديله ليصبح على النحو التالي:-

المادة الأولى (اسم الجمعية):- جمعية زهرة اللوتس الأردنية لمحتسري التجميل والتصوير والأزياء التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ اربد

• استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٢٧) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

أقر تصفية جمعية إسكان موظفي مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية محدودة المسؤولية/ عمان، وتعيين السيد خليل سيف مصلياً لها وعلوانه مديرية تعاون عمان على أن تتم التصفية خلال ثلاثة أشهر من تاريخه تسهيلاً لإلغاء تسجيلها، ويكون معلوماً بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصلي المذكور.

\* \* \* \* \*

## أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه  
لسنة ١٩٥٢

• يعلن للمصوم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع في القطعة رقم (١٠) من الحوض رقم (٤) فاجره الرتم في قرية الطلح التابعة لمحافظة الزرقاء.

أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق ملقعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي  
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

## إعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه  
لسنة ١٩٥٢

- ١- يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أثناء بدأ في اليوم ٢٠٠١/٢/١٥.
- الوصف: القطعة رقم (١٠) من حوض رقم (٤) فاجره الرتم من قرية الطلح التابعة لمحافظة الزرقاء المبنية حدودها على المخطط الملحق بنسخه عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي الزرقاء ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢- على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق ملقعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣- أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق ملقعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه.

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي  
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

## أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه  
لسنة ١٩٥٢

- يعلن للمصوم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع في القطعة رقم (١) عين السدير من الحوض رقم (٢٤ + ٢٩ + ٢١) في قرية علرا التابعة لمحافظة الطفيلة.
- أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق ملقعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي  
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

مكتبة الأصل

## إعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه  
لسنة ١٩٥٢

- ١- يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصولة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠١/٢/١٥.
- الوصف: القطعة رقم (١) عين السدير من حوض رقم (٢٩٠٢٤٠٢١) من أراضي قرية عفرات التابعة لمحافظة الطغلبية المبينة حدودها على المخطط المعلق نسخته عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي الطغلبية ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢- على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣- أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه.

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي  
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

## أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه  
لسنة ١٩٥٢

- يعلن للعموم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع في القطعة رقم (١٢٨) من الحوض رقم (٧) في قرية كفرلجاة التابعة لمحافظة عجلون.
- أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي  
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

## إعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه  
لسنة ١٩٥٢

- ١- يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصولة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠١/٢/١٥.
- الوصف: القطعة رقم (١٢٨) من حوض رقم (٧) من أراضي قرية كفرلجاة التابعة لمحافظة عجلون المبينة حدودها على المخطط المعلق نسخته عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي عجلون ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢- على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣- أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه.
- ٤-

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي  
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

## أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه  
لسنة ١٩٥٢

- يعلن للعموم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع في القطعة رقم (١) في قرية الطويل التابعة لمحافظة العقبة.
- أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمعزم سمارة الزعبي  
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

هكذا من الأصل



## إعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- ١- يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه سيبدأ في اليوم ٢٠٠١/٢/١٥.
- الوصف: القطعة رقم (١ مؤقت) من أراضي قرية الطويل التابعة لمحافظة العقبة المبينة حدودها على المخطط المعلق نسخته عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي العقبة ومكتب مأمور للتسوية المختص.
- ٢- على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣- أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه.

المهندس عبدالمنعم سمارة الزعبي  
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

## أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- يعلن للعموم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع في القطعة رقم (١١٤) من الحوض رقم (٢٢) في قرية الشوك التابعة لمحافظة معان.
- أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمنعم سمارة الزعبي  
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

## إعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- ١- يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠١/٢/١٥.
- الوصف: القطعة رقم (١١٤) من حوض رقم (٢٢) من أراضي قرية الشوك التابعة لمحافظة معان المبينة حدودها على المخطط المعلق نسخته عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي الشوك ومكتب مأمور للتسوية المختص.
- ٢- على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣- أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه.

المهندس عبدالمنعم سمارة الزعبي  
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

## إعلان

صادر عن دائرة الجمارك

- تعلن دائرة الجمارك بأن البضائع والأشياء المدرجة بأدناه قد مضى على وجودها في جمرتك عمان المدة القانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سناً لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور إذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

## المحتويات

٧٢ غال طبع

## اسم صاحب العلاقة

خليل عبد التطيف إسماعيل

سيارة مرسيدس ٣٨٠ SE ١٩٨٢

حمدي يوسف جريب

سيارة شفروليه موديل ١٩٨٠

هنية مرشد عبد العزيز وموسى مرشد

٢١٥ طرد أدوات مدرسية

الملك العربي / بكر فوزي سلامة

١٢ كرتوله دخان جيتان

شركة عاكف الدجاني وأولاده

سيارة جيب موديل ١٩٩١

سامي حسن عيسى ورفيقه

سيارة اولزموويل ١٩٧٨

عبد الله صباح المجالي/ نور الدين محمد حميدي

جبر سيارة مستعمل عدد ١

محمد احمد ابراهيم

مكيف سيارة مستعمل ٥ قطع

سير خميس احمد

رسيفر عدد ١ مستعمل

عمر احمد ابراهيم

مكتبة من الأصل

## إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المناطق الحرة السيد علي المداحنة

١- اعلان بأن شركة (عنزه و شركاه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٢٨) تاريخ ٢٠٠١/٧/١١.

اسم الشركة : شركة عنزه و شركاه.

العنوان	الجنسية	أسماء الشركاء
المنطقة الحرة / الزرقاء	أردني	١. محمد تيسير محمد علي عنزه
المنطقة الحرة / الزرقاء	أردني	٢. بان محمد تيسير عنزه
المنطقة الحرة / الزرقاء	أردني	٣. مروان بشير علي الحايك

غايات الشركة :

١- تجارة السيارات.

٢- تجارة عامه.

مركز الشركة :

المناطق الحرة/الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل: ٢٠٠١/٧/١١.

رقم الايصال المالي :

(٤٨٧٩٩) تاريخ ٢٠٠١/٧/١١.

٢- اعلان بأن شركة (رفعت النابلسي وشركاه) والمسجلة لدينا كشرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٢٨) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٢.

اسم الشركة : (رفعت النابلسي وشركاه) ( فرع )

العنوان	الجنسية	أسماء الشركاء
المنطقة الحرة / الزرقاء	أردني	١- رفعت عبد الرحيم النابلسي
المنطقة الحرة / الزرقاء	أردني	٢- شريف جمال رفعت النابلسي
المنطقة الحرة / الزرقاء	أردني	٣- شكري رفعت النابلسي

غايات الشركة :-

١- كمبيوتر .

٢- الدخول في العطاءات .

٣- بيع اجهزة كهربائية .

٤- استيراد وتصدير .

٥- تجارة الجملة في التليفونات واجهزة القاسم .

٦- صيانة اجهزة الاتصالات .

مركز الشركة :- المناطق الحرة / الزرقاء

\* مقدار رأسمال الشركة : (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار .

\* مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

\* تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٠/٦/١١ .

\* رقم الايصال المالي : (٨٥٠٥٠) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٢

٣- اعلان بأن شركة (مجموعة اسعد للاستثمار) والمسجلة لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٤٠) تاريخ ٢٠٠١/٧/١٩ .

اسم الشركة : (مجموعة اسعد للاستثمار)

أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ اسعد عكوبي يوسف كلشو	امريكي	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ سمير مرقص ميخا بركة	امريكي	المنطقة الحرة / الزرقاء

غايات الشركة :

١ الاستيراد والتصدير والتسويق وتصنيع التبخ والسجائر وتسويقها وتمثيل الشركات المحلية والدولية والوساطة التجارية وشراء الأسهم والسندات وبيعها والاتجار بالأموال المنقولة وغير المنقولة وكافة الأعمال التجارية .

\* مركز الشركة :- المناطق الحرة / الزرقاء

\* مقدار رأسمال الشركة : (٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار .

\* مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

\* تاريخ ابتداء العمل : ٢٠٠١/٧/١٩ .

\* رقم الايصال المالي : (٤٨٩٥١) تاريخ ٢٠٠١/٧/١٨

هكذا من الأصل

٤- اعلان بأن شركة (وجدي لتصدير المعدات التكنولوجية) والمسجلة لدينا في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٤٤) تاريخ ٢٠٠١/١/٢١ .

اسم الشركة : شركة وجدي لتصدير المعدات التكنولوجية.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١. صباح محمد وجدي	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢. فلاح محمد وجدي	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
٣. فاطمة صباح محمد وجدي	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء

غيات الشركة :

١- استيراد وتصدير المعدات الصناعية والتكنولوجية.

٢- بيع وتجارة الكائن والمعدات الثقيلة والخفيفة.

٣- تجارة عامة.

مركز الشركة :

المناطق الحرة/الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة :

(٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار.

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل : ٢٠٠١/١/٢١ .

رقم الاتصال المالي :

(٤٨٩٨٣) تاريخ ٢٠٠١/١/٢١

٥- اعلان بأن شركة (نصر جدي وخضر الكراعين) والمسجلة لدينا كفرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٣٩) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٦ .

اسم الشركة : نصر جدي وخضر الكراعين (فرع).

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١. نصر سليمان موسى جدي	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢. خضر علي حماد الكراعين	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غيات الشركة :

١- تجارة التجزئة في السيارات المستعملة.

مركز الشركة :

المناطق الحرة/الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل : ٢٠٠١/٧/٢٦ .

رقم الاتصال المالي :

(٤٨٨٥٨) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٦

٦- اعلان بأن شركة (اوار الاستثمارية) والمسجلة لدينا كفرع في سجل شركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٤٥) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٩ .

اسم الشركة : شركة اوار الاستثمارية (فرع).

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١. سيماء طالب كامل العلمي	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢. لين غسان نجاتي علي حسن	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٣. زيد غسان نجاتي علي حسن	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غيات الشركة :

١- استيراد معدات واجهزة المطابخ والمغاسل والاجهزة المنزلية بكافة انواعها وتوزيعها وقطع الغيار اللازمة و  
الانتاج بها.

٢- القيام باعمال صيانة المعدات والاجهزة.

٣- استيراد المواد الغذائية على اختلاف انواعها والانتاج بها.

٤- تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة شريطة ان لا يكون تملك الاموال غير المنقولة بقصد الاتجار بها.

٥- من تشري او تستاجر او تبادل او توجر او ترهن اية اموال منقولة او اية حقوق او امتيازات او علامات تجارية تراها لازمه لتحقيق غاياتها.

١- ان تتعاطى اعمال الوكالات والوساطات التجارية وتمثيل الشركات الاجنبية والمحلية.

٢- ان تقترض الاموال من البنوك والمؤسسات المالية وان ترهن اموالها ضمانا لهذه القروض وان تقدم الضمانات والكفالات اللازمة.

٣- ان تقوم باية امور او تمارس اية اعمال اخرى مناسبة وتعتبر ضرورية لتحقيق غاياتها ولها ان تقوم بجميع الاعمال المذكورة اعلاه او باي منها بنفسها مباشرة او بواسطة وكلاء عنها.

مركز الشركة :

المناطق الحرة/الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة :

(٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار.

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل : ٢٠٠١/٧/٢٩ .

رقم الاتصال المالي :

(٨٥٤٦) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٩

٧- اعلان بأن شركة (محمود ووصفي شواقفه) والمسجلة لدينا كفرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٢٦) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٢ .

اسم الشركة : محمود ووصفي شواقفه (فرع).

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١. محمود شافي نهار الشواقفه	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢. وصفي حسن احمد شواقفه	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غيات الشركة :

١- مكاتب التخليص على البضائع.

مركز الشركة :

المناطق الحرة/الزرقاء (فرع).

مكراً من الأصل



## مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل : ٢٠٠٧/٧/٢٢ .

رقم الانصال المالي :

(٤٨٩٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٢

٨- اعلان بان شركة (الرايبره وشركاه) والمسجلة لدينا كضرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٤٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢١ .

اسم الشركة : الرايبره وشركاه (فرع).

الجنسية	العنوان	اسماء الشركاء
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	١. جهاد جميل محمد الرايبره
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	٢. يوسف جميل محمد الرايبره
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	٣. فايز عطيه علي ابو غليون

شركات الشركة :

١- تجارة عامه / سيارات / بضاعة .

مركز الشركة :

المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).

## مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل : ٢٠٠٧/٧/٢١ .

رقم الانصال المالي :

(٤٨٩٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢١

٩- اعلان بان شركة (خميس و محمد سيفو) الجبالي وشركائهم) والمسجلة لدينا كضرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٢ .

اسم الشركة : خميس و محمد سيفو الجبالي وشركائهم (فرع).

الجنسية	العنوان	اسماء الشركاء
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	١. خميس عبدالقادر خميس الجبالي
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	٢. وسام عبدالقادر خميس الجبالي
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	٣. محمد سيفو عبدالقادر الجبالي
أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء	٤. ايمن عبدالقادر خميس الجبالي

شركات الشركة :

١- استيراد و تصدير .

٢- معرض لبيع وتجارة السيارات الجديده و المستعمله .

مركز الشركة :

المنطقة الحرة/ الزرقاء (فرع).

## مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل : ٢٠٠٧/٧/٢٣ .

رقم الانصال المالي :

(٤٨٩٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٣

## المطالبات

إعلان

عملاً بأحكام المادة ٦/ب من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق والمطالبين لحساب الإيرادات العامة المبادرة لتسديد المبلغ المطلوب والمبين إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) سبتون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة .

فوزي الطاهات

مدير مديرية الأموال العامة

الرقم	الاسم	العنوان	المبلغ فلس دينار
١.	شركة مجموعة حجازي وخوشه	عمان ت/ ٤٨٨٦١٧٧	- ٤٩٢٨٠
٢.	شركة المروج الخضراء	عمان/ سفلى السيل/ جانب حسين الحمراء	- ٣٧٢١٥
٣.	مؤسسة مرجان الطبية	سحاب ص.ب ١٣٥	- ١٢٧٥٠
٤.	شركة داود وشركاه الدولية	عمان ص.ب ٦٥١٨٥	- ٦٢٩٩
٥.	شريف حسن عفنان للمطارنة	الكرك	- ١٠٥٥٠
٦.	مجاد محمود ذياب الهواري	الأغوار الشمالية/ تل أربعين	٩٧١ ١٩٦٣
٧.	مؤسسة مرعي الطويل	عمان/ الشميساني ص.ب ٩٢٢٨٥٨	١١٠ ٨٦٧

مكراً من الأصل



## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد حنينت

ت	أسماء المكلفين التابعين لمديرية الكسرك	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			للس	دينار	
١	طه سليم فارس الضابط	٠٠٥٠٢٤٤٦٨		١٣٠	٩٨-٨٧
٢	خضر عمر سعيد حناش	٠١٤٠٤٦٧٥٣		١٢٩٠	٩٨-٩٠
٣	سليمان سليم عواد الحمد	٠١٤٠٥١٣١١		٧٤٢	٩٨
٤	محمد حسين عبدالحق ابو نصر	٠٠١١٦٣٦٦٣		٣٠٤٣	٩٥-٩١
٥	عدنان محمد دارد الميخني	٠٠٥٣٣٣٦٩		٧١١	٩٧-٩٦
٦	عامر محمود ابراهيم الحصري	٠١٤٠٠١٢١٧		١٣٧	٩٥-٩١
٧	عبدالله خشماني سالم الجعافرة	٠١٤٠٠٦٠١٤		١٥٦	٩٥-٩٤
٨	اسحق توفيق عبدالله الشيخ	٠١٤٠٠٦٠٦٥		٨٣٦	٩٨-٩٧
٩	خلد احمد حرب ابو نواس	٠١٤٠٠٦١٥٤		٣٣٩	٩٧
١٠	علي صالح السيد العلقماوي	٠١٤٠٠٧٠٥٣		٦٠٨٢	٩٠
١١	قنديل يوسف عتدة القسوس	٠١٤٠٣٩٥٨٣		٣٧٧٣	٨٩-٩٦
١٢	جبر سليم عواد الحمد	٠١٤٠٥٥١٥٥		٢١١	٩٥
١٣	عبدالله عفيف سالم الجعافرة	٠١٤٠٥٨٥٣٧		٦٧١	٩٥-٩٠
١٤	حسين زكريا صالح الطراونة	٠١٤٠٦١٠٧٤		٧٠١٥	٩٧
١٥	عمر سليمان محمد جابر الخليلي	٠١٤٠٦٠٦٠٤		٩٧٢٦	٩٥-٩٣
١٦	جمال احمد حسين الكركي	٠١٤٠٤٠٢٩٨		١٤٨٦	٨٠
١٧	الطيب محمد محمد شحادة	٠١٤٠٤٠٥٣٠		٧٦٢	٩٢-٩٦
١٨	محمد علي سليمان التيهي	٠١٤٠٤٠٥٤٩		٦٩٧	٩٨-٧٥
١٩	زاهر شوقي يوسف القسوس	٠١٤٠٥٢٩٣٨		١٢١٢	٩٧-٨٨
٢٠	عابد خلف عواد المياطة	٠١٤٠٢٩٤٢١		٤١٤	٩٧
٢١	سيف الاسلام علي حسين ابو ملوح	٠١٤٠٣٩٤٦٠		٤٨٥	٩٧-٩٦
٢٢	محمد جميل ملوح الجعافرة	٠١٤٠٤٠٩٠٥		١٩٩٣	٩٦-٩٣

ت	أسماء المكلفين التابعين لمديرية الكسرك	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			للس	دينار	
٢٣	عدنان محمد مسلم الطراونة	٠١٤٠٠١٠٢٠		١٨٣٥	٩٣-٩٥
٢٤	خليل عبدالله احمد الطشاش	٠١٤٠٠٤٣٧٢		١٨٥٦	٩٥-٩٨
٢٥	مازن محمد سعيد فرج	٠١٤٠٠٥١٩٠		٢٣٧١	٩٢-٨٧
٢٦	عمود احمد ذياب الميخني	٠١٤٠٠٦٩٣٦		٦٤٥	٩٨-٩٣
٢٧	عوني مجلي جريس العمارين	٠٠٦٤٠٠٠٨٦		٥٦٨	٩٧-٩٥
٢٨	عيسى يوسف سلامة القسوس	٠١٤٠٠٩١٩٦		٣٩٧	٩٩-٩٨
٢٩	يوسف سليمان الربيعين	٠٠٠١١٣٧٥٥	-	١١٠	٩٩-٨٧
٣٠	احمد محمد محمود البستجي	٠٠٧٧١٣٩٥٦	-	١٩٥	٩٧-٨٥
٣١	كمال سلمان حسين الكرامة	٠٠٧٣٢٩٦٧٩	-	٤٩٣٥	٩٥-٩٢
٣٢	مصطفى صالح حسين حنين	٠٠٧٥٩٧٠٩٦	-	٢٨٣	١٩٩٨
٣٣	احمد محمد احمد البستجي	٠٠٧٦٧٧٩٣٦	-	١١٥	١٩٩٨-٨٦
٣٤	عبدالله محمد سليم حسين الصرايرة	٠١٤٠٠٥٠٣٤	-	٥٧٢	١٩٩٨
٣٥	يسام محمود عبدالله الضابط	٠١٤٠٤٨٣٦١	-	٣٩٥٩	١٩٩٨-٩٢
٣٦	عبدالله محمد حسين الكسراوي	٠١٤٠٥٠٠٢١	-	٦١٦	١٩٩٧-٩٤
٣٧	سيف ملوح لاني الشاهنة	٠١٤٠٨١٧٢٥	-	٢٧٤	١٩٩٩-٩٧
٣٨	امين عواد سليمان الشاذلي	٠١٤٠٥٠٥٩٥	-	١٦٨	١٩٩٨-٩٢
٣٩	عمور موسى حسين القزلا	٠١٤٠٥٠٢١٨	-	١٥٩	١٩٩٩-٩٣
٤٠	ياسين عواد سليمان الطراونة	٠١٤٠٠٦٠٢١٦	-	٧٧٤٠	٩٨-٩٠
٤١	عبدالله محمد فارس خلة الطراونة	٠١٤٠٠٧١٠٠	-	١٨٨	٩٩-٩٦
٤٢	ابراهيم داود محمد الطراونة	٠١٤٠٤٧٢٧٥	-	١٤٢٤	١٩٩٧-٩٠
٤٣	عوض داود محمد الطراونة	٠١٤٠٥٣٠٥٥	-	٧٣٤	١٩٩٧-٩٠
٤٤	احمد حسن محمد الطراونة	٠١٤٠٨٠٣٢٠	-	١٦٩	٩٨-٩٦

مكشوف من الأصل

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنيات

الرقم	أسماء المكلفين التامين لديرية (خزل ممان)	الرقم العربي	المبلغ المستحق	المدة المستحقة
			للس	بشهر
١.	احمد عبد الرحمن ارتيمه الزبيد	٠٠١٠٣٧٥٣٦	٢٧٨	٣٧٦
٢.	اشرف عبد الحميد حسين موان	٠٠١٥٣٧٧٧٦	-	١٣٢
٣.	امجد محمد سعيد شقرة	٠٠١٣٥٨٥٧٠	٩٠٠	٢٩٥
٤.	حسني عبد الله محمد رماحه	٠٠١٤١١١٥٣	١٠٠	١٢٢
٥.	خالد سمور احمد عبد الله	٠٠١٥٣٣٣١٩	٧٠٠	١٠٦
٦.	خليل محي الدين كوسايه	٠٠١٠٧٤٠٩١	٦٠٠	١٢٠
٧.	سبيتي عبد الجواد عبد العزيز	٠٠١٠٧٥٤٦٢	٣٩١	١٨٧
٨.	سلوم عوض سعيد عكيكه	٠٠١٥١١٩٩٨	١٠٠	١٤٤
٩.	شركة طارق هندي صادق الشخشير	٠٠٤٧٠٤٨٥١	٤٠٠	٢١٧
١٠.	شركة مصنع الدخار الوطني	٠٠٤٥٢١١٣٩	٢٦٠	٨٣٠
١١.	طارق جهاد محمد حماده	٠٠٢٠٠٨٦٥٣	١٠٠	١٢٢
١٢.	علاء محمود جنة الزفل	٠٠١٥٣٤١٩٠	-	٣٦٦
١٣.	لؤي سليمان راضي القدومي	٠٠١٩٣٦٨١٣	-	٥٨٣
١٤.	فريد مزا الدين العبد حسان	٠٠٩٠٠١٦٦٢	-	٢٥٣
١٥.	محمد ابراهيم صالح سليمان	٠٠١٠٤٢٥٨٠	٦٤٦	٣١٠
١٦.	محمد اسماعيل عبد الرحمن ابو خديش	٠٠٩٠٠٣٧٦٢	٢٠٠	١٣٤
١٧.	محمد حسن يوسف صالح	٠٠١٠٧٣٧٤٥	٣٤٠	١٦٦
١٨.	محمد العبد جبر نوفل	٠٠٩٠٠٢٦٧٧	٩٠٠	٦١٦
١٩.	مفلح مصطفى يوسف درويش	٠٠١٥٣٥٣٧٤	٨٠	١٢١
٢٠.	هادية عمر حسين النياوي	٠٠٧٧٢٦٨٦٤	١٠١	١١٠
٢١.	يوسف محمد جمد خليفات	٠٠٢٠١٤٠٩٢	٩٨٠	١٠٣

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنيات

الرقم	أسماء المكلفين التامين لديرية (الزرقاء)	الرقم العربي	المبلغ المستحق	المدة المستحقة
			للس	بشهر
١.	انطون لافي صالح الأسعد	٠٠١٠٩٦٥١٥	-	١٤٠
٢.	احمد علي حماد الخزاعلة	٠٠١٠٢٢٨٦٨٣	-	٦٤٨
٣.	احمد سعاده جبر بني شمة	٠٠١٠٩٦٢٢٦	٨٠	١٤٠
٤.	تامر عبد الرؤوف محمد الناعوري	٠٠١٠١٥٢٤٨	-	٦٥٠
٥.	جمال محمد سعيد القاضي	٠٠١٠٠٠٤٤٧٥	-	٦٢٨
٦.	حسن امين حسن القدومي	٠٠١٠٧٠٧٧٤	-	١٨٠
٧.	درويش حسن سالم قنديل	٠٠١٠٥٣١٣٦	-	١٠٤
٨.	رجاء فوز احمد المعاني	٠٠١٠٠٥٠٥١٥	-	١٢٠
٩.	زهير سليم عبده عباسي	٠٠١٠١٦٩٠٠٨	-	١٥٠
١٠.	سعيد مصطفى حسين الككاتي	٠٠١٠٠١٤٥٧٨	-	١٤٥
١١.	سعيد هاشم سعيد يحيى	٠٠١٠٦٣٢٤٧	-	٣١٣٣
١٢.	سحر جابر حسن ذوايسة	٠٠١٠٢٢٨١٩٥	-	٥٤٦
١٣.	شركة احمد محمود خليل وشريكه	٠٠١١٧٠٩٦٢٦	-	١٠٠٠
١٤.	عزيز موسى محمد يوسف الحريم	٠٠١٠١٦٢٠٧٠	-	٥٠٠
١٥.	علي موسى عبد الرحمن الرياطي	٠٠١٠١٨٩٨٦٦	-	٢٥٨
١٦.	علي حسين حسن ابو جابر	٠٠١٠١٧٠٩٥٧	-	١٠٢
١٧.	عامر عبد الرؤوف محمد الناعوري	٠٠١٠١٥٢٦٤	-	٧٨٠
١٨.	عادل راجي عيسى فراج	٠٠١٠١٩٤٢٤٠	-	١٠٥
١٩.	عبد الرؤوف محمد حسن الناعوري	٠٠١٠٠١٤٩٧٧	-	٤٥٠
٢٠.	علي محمود علي ابو هاشم	٠٠١٠١٥٠٦٢٥	-	١٠٦
٢١.	عماد احمد سعيد محمد شحادة	٠٠١٠١١٧١١٣	-	١٠٠
٢٢.	غالب رضا يوسف العدوان	٠٠١٠١٠٥٥٣٠	٦٧٥	١٠٨
٢٣.	غسان خليل اسماعيل العابدوي	٠٠١٠١٦٠٩٦٥	٤١٠	١٠٥
٢٤.	فايز سلامة سليمان ابو سرحان	٠٠١٠٠٣٨٦٧١	-	٣٠٤
٢٥.	فهمي حلمي حسن احمد	٠٠١٠٠٧٢٦٠٨	-	٢١٥٠
٢٦.	فيصل محمود امين هندية	٠٠١٠٠٥٧٩٥١	-	١٤٥
٢٧.	فاطمة دارود عثمان الزغل	٠٠١٠٢٨٤٤٣٥	-	١٥٠
٢٨.	كامل محمد كامل ابو محسن	٠٠١٠١٨٢٨٥٣	-	١٠١

نكزا من الأصل

الرقم	الاسم الكامل للتأجير لمديرية (الزمام)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السلوات
			للسن	دينار
٢٩	محمد سليمان محمد المشاقبة	٠١٠١٥٥٢٠١	٥٠٠	١٠٠ - ٩٢ - ألساط
٣٠	معتز سامي محمد الحمصي	٠١٠٢٠٦٠٣٥	-	٥٣٥ - ٩٨ - ألساط
٣١	منتصر شريف محمد شلبي	٠١٠٢٣١٨٦٢	-	١٠٥٦ - ٩٧ - ألساط
٣٢	وليد إبراهيم علي فريج	٠١٠١٤٩٧١٦	-	٩٧ - ألساط
٣٣	يوسف توفيق يوسف المشراوي	٠١٠٠٣١٢٠٠	-	١٠٠ - ٩٦ - ألساط
٣٤	يوسف عبد الله إبراهيم سالم	٠١٠١٣٧٨٧٤	-	٦٢٠ - ٩٢ - ألساط
٣٥	يوسف محمد حسن قادوس	٠١٠٠٢٨٢٢٦	٥٠٠	١١٢ - ٨٠ - ألساط
٣٦	يونس حمدان يونس العبد يوسف	٠١٠٠٩٩١٨٢	-	٧٢٨ - ٩٣ - ألساط

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجر المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنيات

تسليم	اسم المكلف (رعا ض)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
			للسن	دينار
١	نايف محمد اسعد يوسف	٠١٥٠٠٥٤٤٥	١٢٠	١٥٨ - ١٩٩٥
٢	تيسير إبراهيم عبد السلام الخوار	٠١٥٠٢٤٣٩٣	٩٨٢	٦٠١ - ١٩٩٩
٣	عبدالرحمن محمد سنيان الهقايله	٠١٥٠٠١٧٢٥	٥٠٠	٥٥٠ - ١٩٩٨
٤	شركة عبدالرحمن العنيله وشركاه	٠١٦٧٨١٣٧٦	٤٨٠	٨٤٣ - ١٩٩٨
٥	جمال إبراهيم عبد السلام الخوار	٠١٥٠٢٤٣٨٥	٢٠٠	٢٠١ - ١٩٩٩
٦	عبدالله يحيى احمد كريشان	٠١٥٠٣٣٠٦٦	٥٠٠	٢٤٢٠ - ٩٨ - ٩٢
٧	كمال عبد الوهاب عبد حميد شعبان	٠١٥٠٣٢٠٠٠	٤٠٠	١٣١ - ١٩٩٩
٨	عثمان عبدالله علي صبح المصيري	٠٠٠١١٢٧٧١	٨٥٤	١٨٥ - ١٩٩٨
٩	محمود عثمان عبدالله صالح	٠٠١٥٣٠٠٠٣	٦٠٠	١١٦ - ١٩٩٨
١٠	شركة عثمان عبدالله علي صالح	٠٠٤٧٠٥٨٩٠	-	٤٥٤ - ١٩٩٨

مكراً من الأصل



## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عطيفات

الرقم الوطني	الرقم الضريبي	الرقم الضريبي	الرقم الضريبي	الرقم الضريبي
١٩٩٩-١٩٩٨	799	420	001514806	جمال ابراهيم رشيد حميدان
١٩٩٩-١٩٩٨	1404	700	001561952	اينا حنا جبر جهشان
١٩٩٨-١٩٩٦	535	860	001583417	عزت مسعود عبد الرحمن مسعود صالح
١٩٩٨-١٩٩٦	2088	080	000867900	يوسف بولص يوسف ابو الزلف
١٩٩٩-١٩٩٤	2245	840	001282034	مصام لطفي راغب الشامي
١٩٩٨	929	800	001264877	حسان عبد القادر حسين دوار بكري
١٩٩٨-١٩٩٥	521	260	001328937	لمسم عبد الله ملور المجالي
١٩٩٩	527	000	001070681	رمضان محي الدين عبد فرهاب الحتر
١٩٩٠-١٩٨٣	224	765	001187716	عبد الرحمن جابر عبد الرحمن علي مكاري
١٩٩١-١٩٧٩	325	600	001187894	مصطفى جابر عبد الرحمن علي مكاري
١٩٩٩-١٩٩٥	3341	750	001296230	محمود حارث ابراهيم عبد اللطيف
١٩٩٥-١٩٨٦	408	100	001297864	محمد سعيد مملوح الزاير كجي
١٩٩٨	290	240	001257838	مباحث شوكيت موسى لمحيون
١٩٩٧-١٩٨٨	150	580	001285963	صباح محمد خميس نواب
١٩٩٨-١٩٩٦	171	050	001302248	عبد الكريم عزت سالم جبرين
١٩٩٩-١٩٩٠	261	180	001318810	صبرية نسق عبدالحق الفتيخ الذرة
١٩٩٩-١٩٨٦	311	664	001288458	رقية حسن عبد ربة العلوادة
١٩٩٩-١٩٩٧	789	891	001288778	صان احمد عربي حاشور
١٩٩٧	196	900	001281305	احمد ياسين مرابي الحاروي

١٩٩٩-١٩٩٨	1024	509	001281358	سحر صبحي خليل شعث
١٩٩٩-١٩٩٨	198	000	001283090	بركات حسين محمد الجبري
١٩٩٥-١٩٨٥	435	947	001286080	جلد حسن قاضي علي الشناوي
١٩٩٩-١٩٨٧	408	780	001286072	بدي حسن قاضي علي الشناوي
١٩٩٨-١٩٩٦	216	900	001309170	سليمان سالم سليمان علية
١٩٩٣-١٩٩٢	330	000	001312057	لطيفة سعيد احمد حور
١٩٩٥-١٩٨٨	318	370	001309498	معد عطية احمد الدميمي
١٩٩٦-١٩٩٤	290	375	001315331	معد محمود مرعي عبد الجواد
١٩٩٩-١٩٩٨	393	850	001275674	مراق توفيق محمد عبد الفتاح
١٩٩١-١٩٨٦	138	148	001317822	محمد حامد عبد الرحمن السعود
١٩٩٨-١٩٩٤	404	503	001298526	ابراهيم محمد ياسين برغال
١٩٩٦-١٩٩١	349	500	001301411	حسن خميس عبد الرحمن النكم
١٩٩١-١٩٩٠	278	520	001303678	السر جميل عبد المجيد ابو سفينة
١٩٩٥-١٩٨٠	283	275	001301870	معد ابراهيم فرحان بلي هالي
١٩٩٥-١٩٩١	203	500	001280422	لانة رضوان هيشان الزعبي
١٩٩٨-١٩٩٥	136	500	001276433	جهاد محمد عيسى ابو مهنا
١٩٩٦-١٩٩٢	472	700	001267381	سير محمد حسن الجبالي
١٩٩٨-١٩٩٦	379	120	001242989	علاء طي علي ابو دية
١٩٩٧-١٩٩٦	103	405	001254839	لدى حامد خير البيه كدار
١٩٩٥-١٩٩٤	196	380	001266489	لخري ازاله محمد النجار

مكزا من الأصل

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المتصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنفت

البيانات المالية	المبلغ المستحق		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية الكرك
	دينار	ليرة		
٩٥	٣٠٠	-	١٤٠٦١٤٣٠	سامي سالم محمد المبيضين
٩٤-٩٣	٣٠٠	-	١٤٠٦٠٩٧٣	جميل كريم سلامة الشواروه
٩٤-٨٦	٩٠٠	-	١٤٠٥٧٤١٧	نيسير محمد مسلم القطاونه
٩٥-٩١	١٩٦	-	١٤٠٥٦٦٣١	عبد الله علي محمود الفاوازي
٩٢	٦٠٠	-	١٤٠٥٥١٠٤	سليمان مجلي صيد المعاطيه
٩٥-٨٥	١٦٥٠	-	١٤٠٥٠٩٤٣	صلاح محمود عبد الله الضمور
٩٥-٨٩	٣٨٥	-	١٤٠٢٠٨٣١	محمد علي اسماعيل الدوايمة
٩٧-٩٤	١٩٧	-	١٤٠١٥٦٩٢	نثار خالد مطيع المواجهه
٩٥-٩٢	٢٧٥	-	١٤٠١٥١٥٣	عبد الله محمد سالم المبيضين
٩٥-٩٢	٧٢٠	-	١٤٠١٥١٢٩	محمد احمد عمر الصعوب
٩٤-٩٣	١٢٥٠	-	١٤٠١١٥٠٦	جمال محمود محمد العاروي
٩٥	٢٠٠	-	١٤٠٠٦٢٧٨	محمود احمد عبد الهادي القيسي
٨٦-٨٥	١٤٠	-	١٤٠٠٣٦٣٩	محمود حمد عاصف القوير
٩٤-٨٤	٤٠٥	-	١٤٠٠١٠١٢	عادل محمد مسلم القطاونه
٩٥	١٣٥٠	-	٠٠٥٠٣٠٧٨١	يونس محمد خليل الطراونه
٩٥	١٥٢	-	٠٠٥٠٢٩١٨٠	عادل عوده خلف اللقيناك
٨١	٢٢٠	-	١٤٠٤١٩٥٢	احمد جابر خلف الزيد
٩٦-٩٢	٥٨٤٠	-	١٤٠٣٣٨٥٢	محمد ابراهيم كريم الطراونه
٩٣-٨٤	٤١٦	-	١٤٠٢٥٧٦٠	ابراهيم حسن ابراهيم ابو دوش
٩٤-٩٣	٧٥	-	١٤٠٢١٦٨٣	عبد الله عريف عارف ابو شقره
٩٦-٩٥	٣٢٥٠	-	١٤٠٢٤٢٦٨	خالد كامل السيد السلال

البيانات المالية	المبلغ المستحق		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية الكرك
	دينار	ليرة		
٩٦-٩٥	٢٩٣٠	-	١٤٠٢٤٢٤١	عمر كامل السيد السلال
٨٢-٧٩	١٢٠	-	١٤٠٢٣٤٣١	صنقر محمد عقله المعاطيه
٩٦-٩٥	٢١٠	-	١٤٠٣٨٩٤٣	راضي احمد سعيد الضمور
٩٤-٨٦	٢٠٢	-	١٤٠٠٢٣٧٠	يوسف سليمان خليل الخليلات
٩٥-٩١	١٨٧٣	-	١٤٠٢٨٣٧٩	احمد ابراهيم لبيب المكاوي
٩٥-٩٠	٢٤١	-	١٤٠١٦٧٨١٦	عظمن هجور خليل المجالي
٩٩	٢١٦	-	١٤٠٤٠٧٠٠	فكري فوزي متولي المنبواي
٩٦-٨٥	٢٢٧٧	-	١٤٠٤٥٠١٠	عبد الله زعل عبد الضمور
٩٣-٩١	١٠٨	-	١٤٠٦٠٤٣٤	عمر مبارك اشتيان المدانحه
٩٥-٩٠	١٨٣	-	١٤٠١٦٧٩٢	باسل علي طليل الشيب
٨١-٧٧	١٠١	-	١٥٢٠٨٤٨٦	لقح محمد سلامة الطراونه

مكزا من الأصل

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ ولقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنات

الرقم	اسماء المالكين التابعين لمديرية (ملكي)	الرقم الضريبي	أرصدة ضريبة للمستحقة		السنوات
			دينار	لش	
١	محمد إبراهيم خلف ضبايان	٠٠١٨٠٠٢٨٠	٦٧١	٣٤٠	٩٨-٩٧
٢	تيسير مفلح هارون معنوق	٠٠٠٤٥٦٨٩٦	٥٧٣	٣٠٠	٩٨-٩٠
٣	صمران شاكر شكري السبوري	٠٠٠٩٧٨٤٣٤	١٧٤٦	٣٠٠	٩٩-٩٨
٤	حمدان بركات عبده القطامي	٠٠٠٢٩٨٤٨٤	٦٨٢	٧٠٠	٩٨-٨٩
٥	جميل سليمان محمد القزبات	٠٠١١٩٨١٢٢	١٢٩٤	٤٢٦	٩٨-٩٧
٦	محمد سعيد موسى حبيب	٠٠١٨٠١٥٤٦	١١٤٤	٥٨٠	٩٩-٩٠
٧	محمد حسين هاشم الزبيدات	٠٠١٠١٢٩٧٥	٧٤٥	٤٩٠	٩٨-٩٦
٨	ضيف الله غلب جبرائيل حداد	٠٠١٨٠٤١٦٢	٩٢٧	٣٠٠	٩٦-٩٣
٩	باسم سليمان مكري السلاطه	٠٠١٨٢١٧٧٦	٨٩٤	٦٨٠	٩٩-٩٧
١٠	محمود حسين خليل صرار	٠٠١٨٢٠٠٤٤	٩٠	-	٩٨-٩٧
١١	فلاح سلامة حسين الطرمان	٠٠١٠٠٧٨٣١	٦٧١	٨٠٠	٨٧-٨٢
١٢	حسين راجي حائل الراعي	٠٠١٨٢٤٧٢٤	١٦٠	٨٠٠	٩٩-٩٨
١٣	سلي صالح لاجي الزيان	٠٠٠٧٦٨٤٦٤	١١٧٤	٩٢٠	٩١-٨٧
١٤	سميح محمد مصطفى حمادة	٠٠١٨٠٣٩٩٩	٥٣٤	٦٨٠	٩٩-٩٦
١٥	ملود محمد حسين ابو لطفى	٠٠٧٩٥٤٣٠٥	١٧٦	٨٣٠	٩٨-٩٦
١٦	ابراهيم محمود محمد القزوي	٠٠١٨٢٣٣٠٢	١٩٥	-	٩٩-٩٨
١٧	نائل عيسى قطيش القضاة	٠٠٥٠٥٢٦٦١	١٠٣	٦٠٠	٩٩-٩٦
١٨	عد الفتاح حسن محسن ابو صليح	٠٠١٨٢٣٣٦١	٢٥٩	-	٩٩-٩٦
١٩	سلمان سالم فوزي القرواحه	٠٠١٨٢٣٣١٠	٣٣١	٥٢٠	٩٩-٩٦
٢٠	فراس سمير جبر نصار	٠٠١٨٢٣٣٤٥	٨٤٤	-	٩٩-٩٦
٢١	عزده سليم مسلم الملوطي	٠٠١٠٢٩٦٧٣	١١٢	١٥٠	٩٥-٩٠

٢٢	عوني عيسى مسعد الخزوز	٠٠١٠٢٠٦٨٤	٩٠٠	١٨٦	٩٨-٩٢
٢٣	مطر محمد حسن ابو نجا	٠٠١٠٨٥٩٦	٥٠	١٣٨	٧٦-٦٧
٢٤	تيسير حسن حسين الحاج عد	٠٠٤٦٤١٦٣	-	٣٤٥	٩٦-٧٩
٢٥	راكان مثقال القايل	٠٠١٠١٩١٢٠	-	١٦٢	٨٠-٧٩
٢٦	نبيل احمد محمد البويري	٠٠١٠١٦٦٣٦	٨٦٤	١٦٦	٩٩-٩٥
٢٧	ايمن جميل خليل القسوس	٠٠١٨٠٤٤٢١	٦٠٠	١٠٥	٩٨
٢٨	سمير محمود عثمان ابو راجوح	٠٠٠٧٩٦١٤٠	١٦٠	٢٧٢	٩٨-٩٦
٢٩	رمزي جريس حنا الكركاشه	٠٠٢٢٧١١٩	٥٨٠	٤٥٣	٩٨، ٩٧، ٩٢، ٩١
٣٠	مكري اسطندي عبدالله المعاليه	٠٠٠٦٠٩٢٩٣	٤٢٠	١١٧	٩٩
٣١	قيس سلامة يوسف عويمرين	٠٠١٨٠٣٥٢٢	-	٣٠٤	٩٥-٩٤
٣٢	سلم محمد سلم الشختره	٠٠١١٩٣٩٨٨	٨٤٠	٨٩٩	٩٩-٩٦
٣٣	باسم يوسف محمود ابولوز	٠٠١٨٠٨٩٢٣	١٠٠	٢٤٣	٩٨
٣٤	باسم يوسف محمود ابولوز	٠٠١٨٠٨٩١٥	١٠٠	١٨٨	٩٨
٣٥	تعليم محمد سليم ابورقيق	٠٠١٨٠٢٣٨٠	-	٢٣١	٩٩-٩٧
٣٦	رائد نبيل جريس شويحت	٠٠١٨٠٤٨٨٠	٦٠٠	١٠٥	٩٩-٩٨
٣٧	عبد الرحيم فلاح عبدالله المعاليه	٠٠٠٧٩٢٦٣٢	٦٣٦	٣٠٣	٩٨-٩٥
٣٨	شادي نعمان سليم حمارة	٠٠١٨٢٢٦٠٨	٦٢٠	١٥٤	٩٩-٩٧
٣٩	رعد شوكت جريس كركاشه	٠٠١٠٠٢٥٣٨	١٠٠	٣٠٨	٩٨-٩٦
٤٠	المرحوم موسى رجا فرج السواحه بالاضافه للتركة	٠٠١٠٣١٧٤٠	٣٠٠	١٦٩٧	٨٩-٧٨
٤١	نهي علي سلمان جهرا ن	٠٠١٨٢٣٣٧٠	-	١٣٧	٩٩-٩٨
٤٢	نزيه مصطفى محمد الكيلاني	٠٠١٨٢٣٣٥٣	٥٠٠	٦٤٧	٩٩-٩٦
٤٣	سليمان محمد سليمان الجبارا ت	٠٠١٨٠٦١٤٩	-	٢٠١١	٩٧-٩٢
٤٤	شعله سليمان حسن الكعيله	٠٠٠٨١٠٧٥٤	-	١٢١	٩٥-٩٤

تحتفظ من الأصل



٤٥	ناصر سمير لبيب محمد	٠٠١٨٠٩٣٥٠	-	٢٦٤	٩٨-٩٦
٤٦	يعقوب مسلم احمد الكسار	٠٠١٩٩١٩٥٠	-	١٢٠	٩٨
٤٧	خلد محمد علي جبر	٠٠١٩٤٧٥٥	٦٢٥	١٥٥	٩٥
٤٨	عبد الرحمن احمد عبدالرحمن عوض الله	٠٠١٠١٤٥٤٤	-	٢٠٠	٩٥-٩٤
٤٩	نايل عطلة سعيد ابوراجوح	٠٠١٠٠٢٠٧٤	-	٦٧١	٩٨
٥٠	محمد عطلة سعيد ابوراجوح	٠٠١٠٠٢٠٨٢	٨٣٠	٨٠٢	٩٨-٩٤
٥١	موسى ابراهيم نصر زرعى	٠٠١٠١١٩٦٠	٨٦٥	٢٩٩	٩٩-٩٧
٥٢	فارس شكرى جريس البجلي	٠٠١٠١٣٤٧٥	-	٧٤١	٩٨-٩٤
٥٣	خلد عيسى مصطفى سلمان	٠٠١١٩٦٥٤٥	٣٤٨	٢٤٨	٩٨
٥٤	نجوى عبدالله علي ابراهيم	٠٠١١٩٦٥٥٣	٨٠٠	٥٠٢	٩٨
٥٥	احمد محمد عبدالرحيم العتيبي	٠٠١٨٢٢٣٦٤	٢٠٠	١٨٩	٩٩-٩٨
٥٦	حسن محمد خليل سلطان	٠٠١٨٢٢٢٨٤	-	١٢١	٩٩-٩٨
٥٧	قاسم عبد الفتاح قاسم ابونقر	٠٠١١٩٩٠٠٥	٣٢٠	١٢١	٩٥-٩٤
٥٨	عبدالله مسلم صالح شاهين	٠٠١٨٠٥٥٩٢	٥٠٠	١٤٨	٩٨-٨٢
٥٩	ايمن عبدالله حمدان الزينات	٠٠١٨٢١٩٦٢	-	١٠٠	٩٩-٩٨
٦٠	نضال سلطان يوسف ابوشيش	٠٠١٨٠٥٨٥١	٨٨٠	١٦٥	٩٩-٩٦

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزام كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدنيات

الرقم	اسماء المالكين للتأمين لجمعية غرب صان	الرقم الضريبي	أرصدة ضريبة لمتسدة		المتسدة
			دينار	قسط	
1-	سامي عود حنا المصري	871223	100	496	92-90
2-	عبد العزيز اسماعيل احمد عثمان	758795	255	187	84-80
3-	هاني محمد سعيد نقاب زوجته	760455	-	125	86-84
4-	غازي عمر عبدالفتاح ابو زيد	784427	530	234	83-79
5-	باسل يعقوب خليل قعوار	757098	320	207	94-80
6-	وردة البرجم احمد حسن نيب احمد بالاسنة لترك	352808	715	201	86-75
7-	جمال خليل عبدالله كريشان	352497	305	111	81-79
8-	عصام الدين محمد عبدالرحمن تولة	357883	100	208	80-76
9-	عمر ماجد ابراهيم عبد الدائم	360548	350	207	81-79
10-	اسماعيل حسن حمود راضي	363812	15	136	82-78
11-	عبدالصوب عبدالودود القنسي لترك	368293	663	289	87-78
12-	علي عزت راشد ابو حيان	368544	-	140	81-78
13-	حسين قاسم محمد ابو رمان	370894	300	256	77-74
14-	شكري عبدالله حسن وشاح	373518	730	288	84-78
15-	حسن محمود حسن ابو اللي	373222	485	380	81-76
16-	اسماعيل احمد اسماعيل المزارجه	375233	11	131	81-79
17-	كريم ماضي يوسف بلعوس	375691	400	114	88-78
18-	محمد رفعت عثمان محمد الحركي	375330	250	195	93-83
19-	حسين محي الدين علي الصباغ	378159	795	284	91-74
20-	سعيد مسلم احمد شحاته المقريني	378922	270	457	91-86
21-	محمود احمد صالح الحموري	377582	980	133	81-78
22-	لؤك محمد سلامة عودة	384184	590	139	82-78
23-	رائد محمد سعيد حسين كمال	389200	550	132	76-71
24-	محمد ابراهيم محمود عودة	412368	653	125	81-78
25-	علي محمود محمد دخل الله	411418	500	215	81-78
26-	حمدان علي محمود علي	448079	350	163	78-77

مكزاً من الأصل

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية غرب صمان	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		المسحوك
			دينار	للس	
27-	تمام محمد شريف محمد	441392	45	111	81 - 79
28-	اسماعيل عيسى عبد حماد	424170	250	250	83 - 79
29-	احمد عيسى احمد حسين	410381	500	281	94 - 80
30-	شاكر عودة شاكر السدر	410349	300	124	80 - 79
31-	خالد فتحي درويش شبلبي	562700	600	270	88 - 84
32-	انزار سليمان حسن الجبوري	559385	360	228	81 - 74
33-	نقولا الياس اسطفان سكلاري	561002	794	288	81 - 74
34-	ايوب عبد الرحيم الفلاح الفلاح	561487	900	207	82 - 78
35-	عبد الفاهر عبد الكريم حسن نيب	558443	350	229	81 - 75
36-	وارثان دكران مينا جركسيان	415960	460	275	85 - 78
37-	خليل احمد محمود كنديل	412473	400	191	81 - 76
38-	فريحة محمد خير حسن القباقي	639699	360	169	83 - 79
39-	جمعة حسين عبد القادر الاخرج	841316	890	230	82-78
40-	علي محمود سعد الضابط	842061	940	141	81 - 77
41-	حسام محمود عبد الحايك	856020	10	120	83 - 78
42-	ريحي محمد حسن جابر	855782	600	134	81 - 79
43-	اديب محمد صالح غنام	857951	685	201	81 - 71
44-	شوخة سليم عودة الزبادات	418198	563	128	80 - 79
45-	جلال فرح يوسف الزوايدة	418540	385	198	88 - 86
46-	محمد موسى خليل ابراهيم	420803		187	78 - 75
47-	فتاح هاشم عبدالله الجبوري	637742	819	139	81 - 73
48-	محمد مروان محمد ايمن ادب جهور	839680	177	188	83 - 79
49-	نورسة محمد علي المجاري	835669	400	327	96 - 92
50-	ناصر يوسف خليل غلسة	7411653		189	93-87
51-	محمد سليم حسين محمود بزي	3052290	960	126	97
52-	حنان صلاله عبدالله الاخرين	572144		190	97
53-	تاكيدنا رضوان عارف الحجار	1294083		498	97

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية غرب صمان	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		المسحوك
			دينار	للس	
54-	لاتا رضوان عارف الحجار	1294075		584	97
55-	نائل جميل صالح المعلاوني	5035620		28325	98-93
56-	خالد خميس علي الصيصان	595083	524	102	88-77
57-	وداد رقيب عبدالمعز عابدين	598507	910	151	91-83
58-	لدوي رقيب عبدالمعز عابدين	598574	740	113	91-81
59-	ايولي رقيب عبدالمعز عابدين	598582	740	113	91-81
60-	نبيل جاده ربيع القاضي	598402	987	176	81-74
61-	احمد سالم علي عماره	599239	430	165	81-78
62-	سالم موسى ابراهيم نزال	601748	920	119	87-77
63-	رياض محمود علي دحموس	801870	811	248	82-75
64-	مروان سليمان سليم القراحه	3104273	90	360	95-91

مكتبة من الأصل

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنان

الرقم	أسماء الكلفين التابعين لديرة (فرق مائة)	الرقم الضريبي	البلغ المستحق		السنوات المستحقة
			للسنة	للسنة	
١.	أحمد علي لود القلم	٠٠٠٠٩٨٧١٠	٢٠٠	٤٢١	٩٨-٩٧
٢.	جواد حسني أحمد اسماعيل	٠٠١٥٥١٣٠٢	-	١٦٠	١٩٩٨
٣.	حسن حسين حسن المصري	٠٠٠٨٥٦٦٥٧	٥١٢	٢١٣	١٩٩٦
٤.	عشر ابراهيم ميخائيل الصير	٠٠٠٨٥٦٥٦	١٨١	٩٧٠٢	٩٦-٩٧
٥.	شركة خادي مائل أبو شهاب وشركاه	٠٠٠٩٠٣٧٣٩	-	١٠٤	١٩٩٧
٦.	شركة عبد العزيز موسى سلامة وشركاه	٠٠٠٩٠٣٦٥١	-	٢٨٨	٩٦-٩٨
٧.	طه فاضل محمد شفيق	٠٠٠٩٠٢٥٤٤٨	-	٢٥٠	٩٧-٩٨
٨.	عبد العزيز عبد المجيد صالح الكركون	٠٠٠٩٠٢٧٥٢١	-	١١١	٩٦-٩٨
٩.	عبد الكريم سعد اسعد اسعد	٠٠٠٤٤٦١٢٩	٣٧٣	٢٥٥١	٩٥-٩٨
١٠.	عصام جابر حسن لوبله	٠٠٠٩٠٢٥٢٣٥	٧٠٠	١٨٤	٩٦-٩٥
١١.	علي أمين يوسف مي	٠٠٠٩٠١٥٢٠٣	-	٢٨١	٩٥-٩٠
١٢.	علي فاضل محمد شفيق	٠٠٠٢١١١١٦٠	١٦٠	١٢٩	٩٥-٩١
١٣.	فريد لطفي فريد البستاني	٠٠٠٢٧٢٠٨٦	٧٢٥	١٠٥٤	١٩٩٨
١٤.	كارمن لاسيني جوزي بدرو	٠٠٠٩١٠٥١١٥	١٠٠	٤١٣	٩٨-٩٧
١٥.	محمد جميل كمال الطائلي	٠٠٠٩٠٢٨٣٧٤	-	٢٤٠	١٩٩٨
١٦.	محمد زكي فاروق عبد الرحيم عبد الرحيم	٠٠٠٥٢٨٦٠٠	١٧٩	٦٨٣	١٩٩٨
١٧.	محمد عبد الله محمد عبد	٠٠٠٧١٤٨٣٦	٥٧٥	٧١٣٩	٩٨-٩٦
١٨.	موشيل حنا خليل الحايك	٠٠٠٦٨٩٥٨٠	-	٢١٦	١٩٩٨
١٩.	ناجح عمر حبيب مصطفى	٠٠٠٩٠٣١٥٦٦	-	١٦٠	٩٦-٩٧
٢٠.	وليد خليل ابراهيم حمد الله	٠٠٠١١٣٩٤٨١	-	١٤٠	٩٦-٩٧
٢١.	جواند عبد الوهيد أحمد الرقابي	٠٠٠٧١٥٨٨٣	٧٠٠	٢١٥٢	٩٨-٨٨
٢٢.	يحيى بشي يوسف جاد الله	٠٠٠٥٦٠٢٣٧	٨٧٥	١٣٧٤	٩٦-٩٦

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنان

الصلوات	الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	أسماء الكلفين التابعين لمديرية (فرق مائة)
	للسنة	للسنة		
٩٥-٨٩	١٦٢	٩٨٥	٠١٨٠٢٨٢١٧	محمد عبد الله أياض الرحاحله
١٩٩٧	٢٥٢	-	٠٠٤٦٢٢٩٠١	شركة توفيق العدوان وأولاده
٩٥-٩٤	١٩٤	٧٠٠	٠٠٦٥٧٠٨٥	ماهر سعيد رياح عرفة
٩٥-٨٨	٣١٩	٦٠٠	٠١٨٠٢٨٨٥٣	سعود محمد عبد الرزاق الزعبي
١٩٩٨	١٣٣	٤٦٥	٠١٨٠٠٢٣٥٨	نويران أحمد فياض الخرايشه
٩٩-٩٦	٣١٥	٩٤٠	٠١٨٠٢٠٥٧٧	محمد جبر عبد الله المنطعة
٩٨-٩٧	١٥٣	٠٩٠	٠١٨٠٠١٥١٣	مفرط حسين سلام أبو صعلوك
١٩٩٨	٢٥٩	٦٢٠	٠١٨٠٣٠٧٨٠	جورج طعمه موسى العوده
١٩٩٨	٣٦١	١٠٠	٠٠٠٩٠١٢١٨	يوسف نبيب محمد أبو شقره
٩٧-٩٥	١٣٠	٦٦٠	٠١٨٠١٢٠٤٣	محمد حمدان أحمد عايش
٩٧-٩٤	١٠٧	٧٨٣	٠١٨٠١٦٦٧٧	مؤلف عبد الفتاح أحمد الحتاوي
٩٩-٩٥	١٠٠	١٠٠	٠١٨٠٣١٧٩٠	ناصر سعود لمبوق علي
٩٥-٨٩	١٣٨	٦٠٠	٠٠٠٩١٧٤٨٦	سعد محمد الماشي العدوان
٩٩-٩٦	٢٤٥	٧٨٠	٠١٨٠٢٨٨٣٧	حنايس محمد موسى النعيمات
٩٨-٩٧	١٤٣	٤٠٠	٠١٨٠٠٨١١٩	علي مصطفى موسى مجدلاوي
٩٧-٩٢	١٤٦٠	٨٠٠	٠١٨٠٢٧٢٨٨	طه مصطفى ابراهيم تشناوي

مكرر من الأصل



## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عديبات

الرقم	اسماء المالكين المتابعين إدارية	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلنس	دينار	
١	أحمد محمد سلمان طهناز	٢٥٦	---	٩٣-٩١
٢	أبراهيم عيسى موسى منامنه	٢٦٤	---	٩٠-٨٩
٣	أحمد سليمان إبراهيم السباغنه	٢٢٠	---	٩٨-٩٧
٤	فانر حامد محمد الفيومي	٢٣٦	---	٩٥-٩٣
٥	حسن عبد القادر محمد المصري	٥٦٥٤	---	٨٨-٧٨
٦	خالد أحمد يوسف عباينه	٤١٩	---	٩٦-٩٤
٧	خالد عبد الرحمن أسعد نجيب	٥٥٤٢	---	٩٥-٩١
٨	جميل فايز عبد اللطيف علي	٢٧٨	---	٩٥-٩٠
٩	ربيعة محمد خلف خلايله	٣٦٤	---	٩٣-٩٠
١٠	زهير ضياء فايز الادهم	٧٥٤	---	٩٨-٩٧
١١	صبيح أحمد خضر النعمي	٦٧٩	---	٩٨-٩٧
١٢	صبيح سالم محمود أبو منسي	٤٠٠٣	---	٩٥-٩١
١٣	فراس محمد خلف اطميشات	١١١٩٦	---	٩٥-٩٣
١٤	عبدالله محمد عبد القادر فرج الله	٦٠٣	---	٩٥
١٥	موضي عبد اللطيف أحمد أبو راجوح	٢٦٨	---	٩٦-٨٤

الرقم	اسماء المالكين المتابعين إدارية	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلنس	دينار	
١٦	علي محمد علي الشيجاوي	٦١٢	---	٩٧-٩٦
١٧	"عبد الباسط" إبراهيم سعيد أحمد	٢٦٧	---	٩٨-٩٥
١٨	عيسى محمد عبد فوايه	١٠٥٣	---	٩٧-٨٠
١٩	كمال فرهان سعيد عاشمان	٦٦٨	---	٩٣-٧٩
٢٠	مكي تمويين محمد مرزوقة	٥١١٨	---	٩٤-٨٩
٢١	"محمد علي" ياسين موسى مناصره	٨٢٨	---	٩٨-٩٧
٢٢	محمد فريد حسن ست أبوها	٧٠٠٥	---	٨١-٧٧
٢٣	محمد حسين عبد الله الشناينه	٢٣٢	---	٨١-٧٦
٢٤	محمد سليمان حسن الكيلاني	٧١٨٨	---	٩٦-٩١
٢٥	نواف كريم سعيد الزبي	٢٨٩	---	٧٨-٧٣
٢٦	ناصر مرشد يوسف بركة	٢١٦٤	---	٩٥-٨٥
٢٧	ياسين محمد داود عبد الرحمن	٨٨٤	---	٩٥-٩٣
٢٨	محمد حسن أحمد المسينات	٢٩١	---	٩٦-٩٥
٢٩	شركة عبد الرحمن الخطيب وشركاه	٤١٤	---	٩٦
٣٠	نظمي عبد الرحمن سليم جرادات	١٦١	---	٩٥-٨٨

مكّن من الأصل

## إعلان

يطلب من المدة المذكورين إتمام أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ ولقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنات

الرقم	أسماء الكلفين التابعين لمديرية (فرق مبان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق		الخدمات المستحقة
			ل.س	دينار	
١.	أحمد محمد محمود عويص	٠٠٠٤٢٨٣٧	—	٩٩	٧٨-٧٧
٢.	درويش عايش درويش عامر	٠٠٩٠٠٧٨٤٩	٢٠٠	٢٧٦	٩٥-٩٤
٣.	أسمه عباس فرحان الكردي	٠٠٠٥٦٤٠٣٦	٣٠٠	٣٨٧	٩٢-٨٦
٤.	أسمه محمد أنيس التوتنجي	٠٠٩١٠٣٨٧١	١٤٠	٣٨٩	٩١-٨٨
٥.	أحمد هشام أمين شموط	٠٠٩٠١١٤٢٠	٧٠٠	١٦١	١٩٩٨
٦.	حكمت عبد الله محمد أبو خاطر	٠٠٩٠٣٦٣٧	٤٠٠	١٩١	٩٥-٨٨
٧.	رائد كمال اسماعيل خلف	٠٠٩١٠١٦٢٣	٩٠٠	١٨٠	١٩٩٨
٨.	رجائي غالب إبراهيم الصانع	٠٠٩٠٣٢٥٨٤	٢٦٠	١٦٣	٩١-٩٣
٩.	زفولة حسن سعيد سويدان	٠٠٩٠١٦٦٣٥	٧٢٠	٤١٠	٩٩-٩٨
١٠.	سالم بركات محمد خلف	٠٠٣٧٥٣٦٥	—	١٥٥١	١٩٩٨
١١.	سمير بشير علي الساطي	٠٠١١٦٦٣٥٢	٨٠٠	٢٧٢	٩٣-٨٥
١٢.	شركة مير تيسر محمود أبو الزيت وفرقائه	٠٠٩١١١٢٥١	٨٨٠	٦٥٤	٩٩-٩٨
١٣.	شهاب غانم داوود الضامن	٠٠٠٤٩١٦٦٠	٢٠٠	١١٢	٧٨-٧٦
١٤.	عبد الرحيم علي يونس علي	٠٠٥٧٢٤٩٧	٣٨٠	١٤٠	٩٩-٩٨
١٥.	عماد حسين يعقوب يحيى	٠٠١١٤٢٣٤٨	٦٣٥	٣٣٣	٩٣-٩٠
١٦.	عماد سليمان محمد جبرون	٠٠١٢٢٨٠٢١	٥٠٠	١٣٧	٨٤-٨١
١٧.	عماد نعمان سليمان الزهير	٠٠٩٠٢٦٣١٢	٢٨٠	١٦٥	٩٦+٩٤+٩٣
١٨.	عيسى أحمد علي أبو ميس	٠٠٩٠٣٣٦٧٠	٧٠٠	١٩٤	٩٥-٨٥
١٩.	توفيق فارس حسن سلمان	٠٠٠٨٧١٣٤٦	٤٤٠	٤٥٤٠	٩٥-٩٣

٢٠.	محمد رجب عبد القادر جبر	٠٠٩٠١٨٥٦٥	٢٠٠	١٣٤	٩٩-٩٧
٢١.	محمد عبد الله حسين حمزات	٠٠١٢٤٢٨٢٢	٣٦٠	٢١٧	٩٢-٨٦+٨٠-٧٧
٢٢.	محمود إبراهيم السيد احمد	٠٠٠٣٥٥٣٧٢	٩٧٥	١٣٩	٨٠-٧٨
٢٣.	محمود ذيب مصطفى احمد	٠٠٠٣٥٩٨٧٤	—	٩٩	٩٤+٨١-٧٧
٢٤.	مصطفى عوض سميد مكيه	٠٠٩١١١٥٤٩	٩٠٠	١٠٨	٩٦-٩٣
٢٥.	نبيل يحيى رشيد معنوق	٠٠٩٠٣٣٩٩٨	—	١٣٢	٩٩-٧-٩٣
٢٦.	هاني جورج عيسى يوسف	٠٠١١٦٣١٦٧	٨٥٠	٢٥٦	٩٣-٨٤
٢٧.	وليد فؤاد علي النجار	٠٠٩٠١٩٧١٥	٣٨٠	١٥٧	٩٨-٩٢
٢٨.	يحيى عزت داود عيوشي	٠٠٩٠٣٦٦٠١	١٠٠	٢٤٥	٩٧-٩٠
٢٩.	خالد يعقوب عبد الرحمن أبو ستيه	٠٠٠٥٤٣٢٤١	٣٨٠	٤٥١	٩٨+ ٩٦-٩٤
٣٠.	صالح فارس حسن سلمان	٠٠٠٨٧١٣٥٤	٣٨٧	٤٨٩٧	٩٦-٩١
٣١.	هند عبد الله سلمان عباس	٠٠٠٨٧١٣٧٠	٤٠٠	٢١٢	١٩٩٣

مكتبة من الأصل

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدنات

الرقم	اسماء المالكين لتأمين لمديرية غرب عمان	الرقم الضريبي	أرصدة ضريبة المستحقة		المسوت
			قلس	دينار	
1-	جولي جهاد عبدالسميع صاحب	3019209	240	102	98
2-	حازم كامل راشد الهشلمون	3018004	228	138	97-95
3-	نزار أديب محمد الطحان	3017658	600	226	98-96
4-	فانريت جنت كتندلت لقاله	1378783	527	320	95-91
5-	حسام محمد اسماعيل خلف	1365438	100	122	94-93
6-	عسان خليل عبدالله الانصاري	1296330	886	307	99-93
7-	زهير تيسير احمد الممايره	1253905	700	679	97-96
8-	عبدالله عيسى عزام العزم	1213733	20	163	80
9-	احمد اسماعيل علي صيره	1180087	-	209	99
10-	حنا هنري هنتر بشاره صابرات	1094254	600	105	99
11-	خليل زكي خليل التلاوي	1094149	877	332	98-91
12-	مصطفى محمود مصطفى درويش	1072884	915	178	98-97
13-	ماير توفيق سعد زوايده	972625	880	105	97-96
14-	يحيى نمور عليان الجوهري	878405	800	334	99
15-	مروان احمد بسلان مامي	868989	423	317	98-95
16-	اميه تيسير عبد زامل	771350	580	280	84-83
17-	رضوان عبدالرحيم سعيد التاضي	800776	500	115	99
18-	خالد محمد علي ياسين	580080	300	443	95
19-	محمود ياسين عبد البوطار	545511	100	309	80-79
20-	جمال الدين يحيى ابراهيم عابدين	473839	500	128	99
21-	وايد زاضي حازم المصري	443889	100	254	78
22-	توفيق مصطفى حموده الكش	331408	800	228	99
23-	يوسف جورج يعقوب عبدالله	101273	500	383	99
24-	الهاشم يوسف اميل كايس	848701	951	280	97

الرقم	اسماء المالكين لتأمين لمديرية غرب عمان	الرقم الضريبي	أرصدة ضريبة المستحقة		المسوت
			قلس	دينار	
25-	مكي شعبان عبدالرحمن بدويه	3084854	940	271	98-93
26-	نائل صالح موسى الناعوري	3081540	700	183	95-86
27-	روبير شيلي جريس الخوري	3051544	200	134	99-98
28-	عماد يوسف جورج عبدالله	3051307	216	258	99
29-	سامي يوسف جورج عبدالله	3051293	600	338	99
30-	يعقوب شيلي جريس الخوري	3051528	200	134	99-98
31-	ايمن الياس انطون علكي	3044548	645	106	99
32-	مازن الياس انطون علكي	3044521	800	413	99
33-	احمد محمد صابر احمد سليمان	3044157	600	160	98
34-	حنان احمد عبدالله سعدالله	3042842	120	٢٩٢	98-96
35-	سواء حسن حسني عمر عبدالرحمن	3037576	930	413	98
36-	ريتا مناريل ابراهيم القطان	3028704	600	105	99
37-	حمود نايف فياض المساعفة	3022170	800	118	95
38-	جمال سيد رضوان رضوان	3012832	-	272	98
39-	بشير علي محمد الخطيب	3010827	770	100	95
40-	سماد محمد عوني الشافعي	3009505	-	297	98
41-	نبيل سليمان فايز الادهم	3009475	-	187	98
42-	عصام سليمان فايز الادهم	3009491	-	132	98
43-	البرت حنا البرت حشوة	3007090	400	202	98
44-	عبدالقادر ناجي حسن الحطاب	3006820	-	107	97-96
45-	سامي محمد فايز سليم الشاويش	3005840	-	104	98
46-	حنا اميل صير ايوب	1382900	410	444	98-97
47-	انطوان جون برنابا دمياني	1381857	100	287	99-98
48-	صابر توفيق صالح النوري	7893990	448	142	98-97
49-	عسان الياس انطون علكي	7809875	100	483	99
50-	جمال ناجي محمد اسماعيل	7531052	481	348	98-97
51-	سهيول نايف الشكوي الخوري	7409813	500	487	98
52-	خالد محمد درويش البسطامي	6890885	-	189	95
53-	شركة محمد سعيد محمد لاند المط وشريكه	3813238	-	345	98
54-	شركة وايد ابراهيم مسعد وشركاه	3905816	-	899	98
55-	شركة سعيد الحارث وشركاه	3900177	-	285	98
56-	انطوان الياس انطون علكي	3804887	500	104	99

مكتبة من الأصل



الرقم	اسماء المتكلمين للتعيين لمديرية غرب عمان	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنودات
			للس	دينار	
-57	حاتم احمد محمد ريان	3800889	476	223	98-95
-58	نادر محمد ليلى عبدالواحد التميمي	3114937	600	253	99-97
-59	مهدي ربيع عبد البردني	3114880	300	203	98-93
-60	طارق سليم احمد التلاوي	3108031	480	343	98-94
-61	مخلد صبحي احمد المناصير	3106381	200	233	93-92
-62	يوسف مصباح حسن تشويكي	3103595	700	315	95-91
-63	ابراهيم موسى عبدالفتاح ابو شرخ	700584	50	127	81-74
-64	محمود نعيم احمد وردة	703214	150	249	93-79
-65	حامد خليل محمد عمران	704768	860	109	81-71
-66	محمد ابراهيم احمد الشامي	705268	255	101	81-76
-67	محمد اسماعيل محمود البيطار	721549	969	320	88-81
-68	عزيز يعقوب داود التكري	726338	385	220	85-80
-69	خليل صالح عبداللطيف الشوبكي	750590	75	111	81-77
-70	عادل علي حسين عليان	738350	580	118	90-84
-71	حسن شاكر حسين العلي	741833	700	150	98-98
-72	محمد عصام محمد الحموي	754293	218	152	89-79
-73	فاطمة مصطفى علي التليخ علي	761883	225	247	92-86
-74	احمد عبد حواد الدروبي	767255		253	95-83
-75	محمد سليمان محمد الزخير	770080	25	135	83-75
-76	اميه تيسير عبد زامل	771350	580	260	84-83
-77	خضر الياس سلمان بقله	747807	400	224	88-83
-78	عبدالعزیز محمّد المجروري	772089	700	348	84-83
-79	سالم عبدالنعم سالم بركان	776789	377	194	90-83
-80	مينا سليمان مينا الجوع	777757	465	279	99-95
-81	سليمان محمد خليل الجبلاني	746428	725	252	84-78
-82	محمد عبداللطيف علي احمد	777781	645	235	82-69
-83	محمود مصطفى صالح وهدان	779180		110	88-84
-84	رجائي محمد خليل الجبلاني	746436	774	243	84-78
-85	وفاء يوسف احمد طهريب	817830	809	136	92-93
-86	عبدالرحمن موسى محمد ابو سعد	718173	900	119	81-76

الرقم	اسماء المتكلمين للتعيين لمديرية غرب عمان	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنودات
			للس	دينار	
-87	هاني ابراهيم السيد حسن العربي	3031098		176	95
-88	محمد حسن محمد النجار	3024857	900	339	95-88
-89	عبدان احمد رجاء مناصره	3022892	670	164	07-95
-90	احمد خلف محمود دخل الله	3020959	250	140	94-88
-91	عماد فتحي حامد داود	3014118	400	103	99-98
-92	حسني عبدالرحمن مفلح الحار	3013120	760	162	95-94
-93	عبدالله فضيل مصطفى الشهبان	688894	100	144	97-84
-94	محمد عبدالله سلامة ابو ذريع	689165	610	137	83-79
-95	ابراهيم موسى ابراهيم ناصر	691682	35	150	85-75
-96	ابراهيم موسى ناصر ابراهيم	692883	840	303	84-73
-97	جميل عمر محمد لقياينة	694940	90	178	81-73
-98	اسعد رمضان مصطفى عابدين	683590	715	235	81-72
-99	محمد احمد خليل مرعي	684678	850	100	81-80
-100	تيسير محمد مصطفى بدر حريز	682993	189	246	91-90
-101	حافظ عبدالرحيم حامد احمد	682896	888	189	81-82
-102	عمر عبدالله محمد الملواني	687715	850	256	72-69
-103	يوسف احمد جبر العنقي	682357	12	122	81-79
-104	عبدالقادر رجب داود مجاهد	695888	900	141	81-76
-105	عادل محمود خليل مصطفى	459143	180	105	78-77
-106	جميل محمد حسين مسعد	464031	858	208	82-79
-107	ابراهيم احمد محمد علان	471496	625	118	79-77
-108	بسام محمد موسى ابو سعد	470970	650	104	81-80
-109	لضال علي حمد سليمان	821136	100	177	92-88
-110	سالم عبدالله جعفران البخيت	821101	150	108	81-80
-111	سامون نعيم كامل سمور	3011062	480	141	95-91
-112	رسمي علي عثمان حسين	3004899	900	192	92-85
-113	هدي عزلم عزمي الحموري	3007456	400	169	95
-114	سالم احمد سليمان العفرياي	406568	530	311	95-76

مكتبة  
الأصل

الرقم	اسماء الملاكين للتأمين لمديرية غرب عمان	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		المسحوك
			لنس	دينار	
-116	خالد سليمان محمود ابو صيام	404365	650	100	77-75
-116	فايز احمد قاسم العقرباوي	403156	200	134	77-73
-117	اسماعيل داوود اسماعيل النمسيس	402257	925	111	80-79
-118	احمد محمد مصلح خضر	400728	680	141	81-78
-119	صالح محمد محسن عويضة	397415	450	131	81
-120	ابراهيم عبد ربه ابراهيم الجنازرة	397334	768	116	87-78
-121	ابراز سليمان عبده حداد	12251356	525	155	88-85
-122	بشير محمود حجر خرمة	3005836	475	149	98-84
-123	محمد علي جميل مصطفى	3008107	300	102	93-92
-124	محمد عبدالحواد محمد بدر	3007286	800	317	93-86
-125	امين عبدالغفور علي حسن	667072		220	81-75
-126	احمد حمدان حامد عبدالحق	667129	550	220	81-78
-127	زكي علي غانم المصري	667897	910	103	81-77
-128	رياض الياس حنا ابو عطا	667980	800	118	98-95
-129	احمد نوب محمد علي الحمصي	658146	300	254	85-79
-130	اقتحي عطيه موسى رمضان	695980	500	192	89-75
-131	غازي مزيد محمد درويش	694967	537	207	81-71
-132	محمد احمد عوض ابو سير	783714	250	105	84
-133	جمال خيري عاطف زاهد	727776	400	114	87-82
-134	محمد سمير عبدالحمد عبدة النليس	721530	989	221	86-84
-135	محمود احمد حسين الطلي	787124	815	275	88-84
-136	عبدالقادر احمد عطا الله عطا الله	1085471	900	328	98-74
-137	محمد علي الفبح عمر	330655	100	452	87-79
-138	احمد خليل محمد الجواردة	331603	650	143	78
-139	محمد سالم عبد ربه العاسلة	332151	95	155	81-77
-140	عبداللطيف فضل عبدالحليم قرمان	336025	697	81-75	
-141	محمد عبداللطيف محمد احمد	343501	750	123	80
-142	محمود محمد محمود الازعاقير	348139	650	100	78-72
-143	رشيد فايز خليل ابو حويج	656291	171	146	81-78

الرقم	اسماء الملاكين للتأمين لمديرية غرب عمان	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		المسحوك
			لنس	دينار	
-144	جريس عويس سليمان مشريش	1244515	914	206	70-84
-145	امل عبدالرحيم منيب جردقة	1239392	775	204	98-85
-146	محمود علي صبيح الربايعة	1203142	500	488	94-73
-147	يونس اسلام يعقوب توغوط	1200755	918	391	88-78
-148	محمد شعلان علي الكحل	473768	95	117	82-78
-149	سلمان حماد عتلة عقيل	476447	850	124	79-77
-150	سعدى مرفق صالح صالح	3000532	800	316	92-84
-151	عبداللطيف صادق حامد الاسمر	3004827	800	151	98-83
-152	سامي خليل محمد شحادة	3000931	500	115	87-85
-153	عماد اسماعيل خليل الحروب	1507885		135	95-66
-154	اياد اسماعيل خليل الحروب	1507893		242	95-92
-155	سهي صبحي محمد صبري	1257420	800	261	85-83
-156	خالد علي قاسم البوريني	1257331	63	217	81-76
-157	خليل عطا الله خليل اللوحي	1249857	915	171	81-90
-158	عارف محمد خليل المصري	3002470	585	168	93-71
-159	عبدالحكيم محمد خليل المصري	3002454	340	155	93-71
-160	عماد سليم صليب الداعة	3002632	454	313	93-86
-161	خالد محمد سالم ابو افرة	3002659	100	452	93-86
-162	احمد عبدالمطفي احمد الحاج	3002489	800	221	93-89
-163	حولي محمد خليل المصري	2002489	250	116	93-71
-164	هارون عبدالقادر موسى القطاروي	3004252	500	192	93-84
-165	ابراهيم محمد حسين الشريخ	827371	475	105	85-84
-166	باكير خالد صالح الفزال	822957	300	190	87-88
-167	ثويرين ابراهيم سليم المنيس	823872	590	242	85-78
-168	عندلن محمد خليل المصري	3001210	150	163	92-81
-169	لؤاد صلاح الدين زكي الشاقلدي	3001270	250	118	92-84
-170	هسان عبد الله محمد ابو القيلات	3000208	600	182	91-81
-171	عبدالقادر محمد خليل المصري	3002462	985	172	93-71

مكتبة الأصل

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال سبعم يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز الملصوق عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عديت

الرقم	اسماء المالكين التابعين لمديرية (مدا)	الرقم الضريبي	أرصدة لضريبة المستحقة		السنوات
			للسنة	للسنة	
١	محمد إبراهيم خلف ضايان	٠٠١٨٠٠٢٨٠	٣٤٠	٦٧١	٩٨-٩٧
٢	توسير مفلح هارون معوق	٠٠٠٤٥٦٨٩٦	٣٠٠	٥٧٣	٩٨-٩٠
٣	حمران شكر شكري السويدي	٠٠٠٩٧٨٤٣٤	٣٠٠	١٧٤٦	٩٩-٩٨
٤	حمدان بركت عبده القاطمي	٠٠٠٢٩٨٤٨٤	٧٠٠	٦٨٢	٩٨-٨٩
٥	جميل سليمان محمد الفرات	٠٠١١٩٨١٢٢	٤٢٦	١٢٩٤	٩٨-٩٧
٦	محمد سعيد موسى حبيبة	٠٠١٨٠١٥٤٦	٥٨٠	١١٤٤	٩٩-٩٠
٧	محمد حسين هاشم الزيدات	٠٠١٠١٢٩٧٥	٤٩٠	٧٤٥	٩٨-٩٦
٨	ضيف الله خلب جبرائيل حدة	٠٠١٨٠٤١٦٢	٣٠٠	٩٢٧	٩٦-٩٣
٩	باسم سليمان مكري السليطه	٠٠١٨٢١٧٧٦	٦٨٠	٨٩٤	٩٩-٩٧
١٠	محمود حسين خليل صرار	٠٠١٨٢٠٠٤٤	-	٩٠	٩٨-٩٧
١١	فلاح سلامة حسين الطرمان	٠٠١٠٠٧٨٣١	٨٠٠	٦٧١	٨٧-٨٢
١٢	حسين راهي خليل الزحبي	٠٠١٨٢٤٧٢٤	٨٠٠	١٦٠	٩٩-٩٨
١٣	سليمي صليح نهي الريان	٠٠٠٧٦٨٤٦٤	٩٢٠	١١٧٤	٩١-٨٧
١٤	سميح محمد مصطفى حميدة	٠٠١٨٠٣٩٩٩	٦٨٠	٥٣٤	٩٩-٩٦
١٥	ملود محمد حسين ابو املي	٠٠٠٧٩٥٤٣٠٥	٨٣٠	١٧٦	٩٨-٩٦
١٦	ابراهيم محمود محمد الفزوني	٠٠١٨٢٣٣٠٢	-	١٩٥	٩٩-٩٨
١٧	لاني عيسى قطيش اللقهاء	٠٠٥٠٥٢٦٦١	٦٠٠	١٠٣	٩٩-٩٦
١٨	عبد الفتاح حسن محسن ابو صليح	٠٠١٨٢٢٣٣٦١	-	٢٥٩	٩٩-٩٦
١٩	سليمان سالم فوزي الرواحنة	٠٠١٨٢٣٣١٠	٥٢٠	٣٣١	٩٩-٩٦
٢٠	فراس سمير جبر نصير	٠٠١٨٢٣٣٤٥	-	٨٤٤	٩٩-٩٦
٢١	عبد الله سليم مسلم المانيطي	٠٠١٠٢٩٦٧٣	١٥٠	١١٢	٩٥-٩٠

٢٢	عولي عيسى مسعد الخلول	٠٠١٠٢٠٦٨٤	٩٠٠	١٨٦	٩٨-٩٢
٢٣	مطر محمد حسن ابو نجا	٠٠١٠٨٥٩٦	٥٠	١٣٨	٧٢-٦٧
٢٤	توسير حسن حسين الحاج حيد	٠٠٤٦٤١٦٣	-	٣٤٥	٩٦-٧٩
٢٥	راكان ملثان الكايز	٠٠١٠١٩١٢٠	-	١٦٢	٨٠-٧٩
٢٦	نبيل احمد محمد البيازي	٠٠١٠١٦٦٣٦	٨٦٤	١٦٦	٩٩-٩٥
٢٧	ايمن جميل خليل القصبوس	٠٠١٨٠٤٤٢١	٦٠٠	١٠٥	٩٨
٢٨	سمير محمود عثمان ابو راجح	٠٠٠٧٩٦١٤٠	١٦٠	٢٧٢	٩٨-٩٦
٢٩	رمزي جريس حنا الكركاشه	٠٠٦٢٧١١٩	٥٨٠	٤٥٣	٩٨، ٩٧، ٩٢، ٩١
٣٠	مكري قسطندي عبدالله المعاليه	٠٠٠٦٠٩٢٩٣	٤٢٠	١١٧	٩٩
٣١	الويس سلامة يوسف حويرين	٠٠١٨٠٣٥٢٢	-	٣٠٤	٩٥-٩٤
٣٢	سلم محمد سلم الشخافه	٠٠١٩٣٩٨٨	٨٤٠	٨٩٩	٩٩-٩٦
٣٣	باسم يوسف محمود ابوالول	٠٠١٨٠٨٩٢٣	١٠٠	٢٤٣	٩٨
٣٤	باسم يوسف محمود ابوالول	٠٠١٨٠٨٩١٥	١٠٠	١٨٨	٩٨
٣٥	تعليم محمد سليم ابورائق	٠٠١٨٠٢٣٨٠	-	٢٣١	٩٩-٩٧
٣٦	راشد نبيل جريس شويحت	٠٠١٨٠٤٨٨٠	٦٠٠	١٠٥	٩٩-٩٨
٣٧	عبد الرحيم فلاح عبدالله المعاليه	٠٠٠٧٩٢٦٣٢	٦٣٦	٣٠٣	٩٨-٩٥
٣٨	شادي نعمان سليم حمارة	٠٠١٨٢٢٦٠٨	٦٢٠	١٥٤	٩٩-٩٧
٣٩	رعد شوكت جريس كركاشه	٠٠١٠٠٢٥٣٨	١٠٠	٣٠٨	٩٨-٩٦
٤٠	المرحوم موسى رجا أريج السواحه بالاضافة للتركة	٠٠١٠٣١٧٤٠	٣٠٠	١٦٩٧	٨٩-٧٨
٤١	نهي علي سليمان جهران	٠٠١٨٢٣٣٧٠	-	١٣٧	٩٩-٩٨
٤٢	نزيه مصطفى محمد الكيلاني	٠٠١٨٢٣٣٥٣	٥٠٠	٦٤٧	٩٩-٩٦
٤٣	سليمان محمد سليمان الجباريات	٠٠١٨٠٦١٤٩	-	٢٠١١	٩٧-٩٢
٤٤	شهادة سليمان حسن الكميله	٠٠٠٨١٠٧٥٤	-	١٢١	٩٥-٩٤

مكرر من الأصل



٤٥	نصر سمير لبيب محمد	٠٠١٨٠٩٣٥٠	-	٢٦٤	٩٨-٩٦
٤٦	يعقوب مسلم احمد الكسار	٠٠١١٩١٩٥٠	-	١٢٠	٩٨
٤٧	خالد محمد طي جبر	٠٠١١٩٤٧٥٥	٦٢٥	١٥٥	٩٥
٤٨	عبد الرحمن احمد عبدالرحمن عوض الله	٠٠١٠١٤٥٤٤	-	٢٠٠	٩٥-٩٤
٤٩	ثاني حظه سعيد ابوراجوح	٠٠١٠٠٢٠٧٤	-	٦٧١	٩٨
٥٠	محمد حظه سعيد ابوراجوح	٠٠١٠٠٢٠٨٢	٨٣٠	٨٠٢	٩٨-٩٤
٥١	موسى ابراهيم نصر زرعى	٠٠١٠١١٩٦٠	٨٦٥	٢٩٩	٩٩-٩٧
٥٢	فارس شكرى جريس البجلي	٠٠١٠١٣٤٧٥	-	٧٤١	٩٨-٩٤
٥٣	خالد عيسى مصطفى سلمان	٠٠١١٩٦٥٤٥	٣٤٨	٢٤٨	٩٨
٥٤	نجوى عبدالله طي ابوسليم	٠٠١١٩٦٥٥٣	٨٠٠	٥٠٢	٩٨
٥٥	احمد محمد عبدالرحيم العيسى	٠٠١٨٢٢٣٦٤	٢٠٠	١٨٩	٩٩-٩٨
٥٦	حسن محمد خليل سلطان	٠٠١٨٢٢٢٨٤	-	١٢١	٩٩-٩٨
٥٧	فاسم عبد الفتاح قاسم ابولطر	٠٠١١٩٩٠٠٥	٣٢٠	١٢١	٩٥-٩٤
٥٨	عبدالله سالم صالح شاهين	٠٠١٨٠٥٥٩٢	٥٠٠	١٤٨	٩٨-٨٢
٥٩	ايمن عبدالله حمدان الزليكا	٠٠١٨٢١٩٦٢	-	١٠٠	٩٩-٩٨
٦٠	فضل سلطان يوسف ابو حبيب	٠٠١٨٠٥٨٥١	٨٨٠	١٦٥	٩٩-٩٦

## إعلان

يطلب من السادة المذكورين أداء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجر المنصوص عليها بموجب المادة ٦٤ من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ وقلمة ٣٩ من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل  
الدكتور محمد عدينا

الرقم	أسماء المالكين التابعين لمديرية (شمال عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			دينار	فلس	
١.	سحر احمد راتب - ميدالجيد الطويل	٠٠١٢٦٨٧١٦	١٢٠	٧٥٢	٩٨
٢.	سليم حنا سليم جعيني	٠٠٢٠٥٨٤٤٨	٦٠٠	١٦٤٥	٩٨-٩٢
٣.	يوسف راغب محمد السعود	٠٠٢٠٥٧٣٧٩	٨٤٠	١٢٣١	٩٧-٩٥
٤.	مؤلف يعقوب يوسف حداد	٠٠٢٠٥٦٤٩٦	٩٨٠	١٣٤٦	٩٥
٥.	عايد محارب ابو وادي	٠٠٢٠٢٧١٥١	٩٢٠	١٠٥٧	٩٨-٩١
٦.	يوسف غفر حسن الحدوي	٠٠٢٠٤٧٢٤١	٤٤٠	١٨٩٩	٩٨-٩٧
٧.	لطفي محمد عبدالحميد بدران	٠٠٢٠١٢٨٥٥	٢٠٠	١٣٢٧	٩٧-٩٦
٨.	محمد توفيق محمد عبدالحميد	٠٠٢٠١٢٨٣٩	٣٠٠	١٠٧٠	٩٨-٩٢
٩.	احسان حميد باط خرم	٠٠٠٩٧٥٩٤٠	٥٩٢	١٠٠٧	٩٨-٨٨
١٠.	ليثا عبدالحميد محمد عبدالحميد	٠٠٢٠٢٧٦٣١	٠	٥١٧	٩٨
١١.	احمد محمد حسن ابو نحله	٠٠٠٧٢٥٦١٧	٩٩٨	١٥٩١	٩٣+٩٢+٩١+٨٨
١٢.	ميري عبدالله محمود حميد	٠٠٢٠٠٤٧١٢	٩٧٥	١١٩٠	٩٥-٩٢
١٣.	"محمد حيدر" محمد سبيح زكريا	٠٠٢٠٤٣٨٨٢	٠	١٢٠	٨٧+٨٥
١٤.	ميدالرحمن نادر محمد قاسم	٠٠٠١٦٦٧٧٤	١٢٠	١٤١	٨١-٧٢
١٥.	عبد الدين عبدالحميد يوسف سمارة	٠٠١٣٢٢١٥٠	٠	٨٠٩	٩٨
١٦.	مريم عثمان مسعود ابو حمدة	٠٠٢٠١٩٠٦٠	٠	٧٠٠	٩٨-٩٦
١٧.	محمد نرويش عبدالله فارس	٠٠١٣٧٨٠٤٠	٥٠٠	١٠٤	٩٥
١٨.	احمد حميد محمد الزحلف	٠٠١٣٢٢١٦٨	٠	٨٠٠	٩٨
١٩.	احمد للاح رشيد المزناقي	٠٠٠٤٩٦٨٦٣	٣٠٠	٣٨٨	٨١-٨٠
٢٠.	احمد عيسى مراد مراد	٠٠٠٨٥٩٧٩٦	٣٠٠	٩٩٨٧	٩٤+٩٣
٢١.	ايمن عبدالحميد عبد ثابت	٠٠٠٤٩٢٨٨٤	١٠٠	١٣٣	٨٥+٨١

نكزا من الأصل

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لدبيرة (شمال عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			دينار	فلس	
٢٢	خلف فلاح عبدالعزیز العساف	٠٠١٢٢٨٦٠٩	١١٣٩٧	٠	٩٨-٩٢
٢٣	فنان مدنان محمد سلف الحيد	٠٠٢٠٣٢١٢٠	١٧٧٣	٠٨٥	٩٥-٩٣
٢٤	فهد امين جميل قاسم	٠٠٠٤٨١٢٤٦	١٩٢	٢٨٠	٨١-٨٠
٢٥	سليم محمد سليم زريق	٠٠٠٣٧١٧٥٠	٣٤٧	٩٨٥	٧٤-٧٢
٢٦	صالح محمد صالح محمد	٠٠٠٣٨١١٤٤	٤٢٤	٦٠٠	٨١-٨٠
٢٧	مهيتم مأمون عبدالرؤف ابو مزام	٠٠١٢٥٤١٨٩	٤٨٢	٩٠٠	٩٩-٩٧
٢٨	محمد ذيب علي الهنا	٠٠٠١١٦٢٧٠	١٣٤	٢٢٥	٩٠
٢٩	رجاء اندراوس سلامة حدادين	٠٠٧٦٧٤٦٩٤	٦٠٠	٠	٩٨-٩٧
٣٠	محمد نجيب حسين احمد	٠٠٠٩٧٨١١٤	٩٨٨٣	٥٠٠	٩٧-٩٥
٣١	عون عبدالرحيم محمد ارشد	٠٠٠٩٧١١٩٧	٢٤٩٠	٠٢٠	٩٧
٣٢	جمال انيس عبدالفتاح ابو طيمه	٠٠١٣٠٦٥٥٣	٢٥٤٦	٥٠٠	٩٨-٩٧
٣٣	مصطفى رمضان محمد الشوا	٠٠١٣٥٤٧٠	٥٧٥	٠٩٠	٩٤-٩٢
٣٤	فوزي سليمان عبده الثمري	٠٠١٣٥٢٧٥٥	١٤١٢	٦٤٢	٩٩-٩٧
٣٥	كابرلي محمد الحاجاج	٠٠١٢٨٩٢٠٩	١٠٨٠	٢٠٠	٨١-٧٤
٣٦	امين عبدالفتاح قهيه	٠٠٠٧٣٠٢١١	١٩٠٧	٢٤٠	٩٨-٧٨
٣٧	مروان ابراهيم خليل عبدالستار	٠٠٠٥٩٠٣٩٨	٣٩٧	٩٧٣	٩٩
٣٨	فاطمة عبدالرحمن رشيد عبده	٠٠١٢٨٧٠٧٩	٦٢٢	٧٨٩	٩٨-٩٥
٣٩	مدنان عبدالفتاح مكاوي النس	٠٠٠٨٣٩٠٦٠	١٤٦٨	٢٠٠	٩٣
٤٠	مصطفى محمود الموده العساف	٠٠٠٨١٣٧٦١	٩٥٠	٠	٩٩-٩٧
٤١	متر علي متر شك	٠٠٠٧٨٥٠٠٨	١٦٨٩	٥٩٦	٩٧
٤٢	محمد ابراهيم مصطفى ابو سرور	٠٠١٣٣١٠٣٥	١٥٢٧	٤٨٧	٩٣
٤٣	اكرم رشيد محمود الداودي	٠٠٠٦٧٢٦١٠	١٩٨٩	٩٢٨	٩٧
٤٤	نهيال سعيد عبدالرحيم الصلاح	٠٠١٣٥٤٦٠٤	٣٩٤١	٩٥٠	٩٨-٩٧
٤٥	ركي حسين محمد سعاد	٠٠٢٠٠٣٨٤٨	٤٤٢٦	٤٦٠	٩٦-٩٤
٤٦	عمر محمود موسى ابو شيله	٠٠٢٠٠٥٨٤٠	١٦٥	٧٧٨	٩٧
٤٧	خليل صالح حسين الراعي	٠٠٢٠٠٥٣٥٢	١٧٢٤	٥٨٠	٩٤
٤٨	كمال الدين فكري محمد جاموس	٠٠٠٨١٧٥٧٩	١٣٩٠	٣٧٦	٩٥-٩١
٤٩	سائد حسن مصطفى عمر	٠٠١٣٧٩٦٥٨	٢٨٠١	٠٩٠	٩٨-٩٧
٥٠	فهدل فرحان سليم ابو حمدان	٠٠١٣٥٨٢٥١	٢٧٢٤	٧٠٠	٩٨

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لدبيرة (شمال عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			دينار	فلس	
٥١	عمر موسى مصطفى المسود	٠٠٧٨٨٢٢٨	٩١٤	١١٥١	٩٨
٥٢	جورج قسطندي فارس عسلور	٠٠٠١٣٤٥٢٠	١٩٠٠	٠	٩٨+٩٥+٩٤
٥٣	"محمد خليل" ربيع "محمود حسن" فيث	٠٠٠٨٧٩٠١٠	١٥٢٩٤	١٣٠	٩٨
٥٤	فؤاد اسماعيل محمد ابو خديجه	٠٠١٢٤٢٠٢٤	٥١٧	٩٥٢	٩٢+٨٥
٥٥	عبدالناصر عبدالفتاح بدوي الهلخلون	٠٠١٣٧٨٢٢٨	٤١٣٦	٨٦٠	٩٩+٩١
٥٦	محمود صالح حمد العبادي	٠٠١٣٤٣٢٢٠	١٦٩٥	٣٤٠	٩٦+٩٤-٩١
٥٧	هاني محمد عبدالفتاح يوسف	٠٠١٣٢٦٦٠٠	٥٠٣	٧٢٠	٩٩
٥٨	خضر احمد محمود المصري	٠٠٠١٨٨٦٤٦	١٥٤	٠	٩٥-٨٨
٥٩	كمال عبدالحميد زكي بدران	٠٠٠٥٨٥٢٠٣	٣٦١٤	٦٦٢	٩٨-٩٧
٦٠	حيدر لحي الشيخ سالم حياصات	٠٠٢٠٢٤٧٢١	١٠٠	٠	٩٨-٩٥
٦١	مدنان محمد سلامة الجبور	٠٠٢٠٣٢٢٣٣	٢٢٩٠٩	٠	٩٩-٩٧
٦٢	مصطفى احمد سليمان السعدي	٠٠١٨٠٨٨٢	١١٢٤٩	٨٢٦	٩٦-٩٤
٦٣	علي حسن محمد انشاصي	٠٠٠٦٨٤٣٩٤٨	١٣٢٩٧	٧٥٠	٩٨-٩٦
٦٤	وليد حسين محمد ابو جباره	٠٠١٣٦٧٨٣٨	٦٠٦١	٤٩٦	٩٥+٩٣
٦٥	شركة يوسف عبدالرحمن غنيم واولاده	٠٠٢٩١٤٢٧١	١٣٠٠٠	٠	٩٦
٦٦	يوسف عبدالرحمن علي غنيم	٠٠٠٥٠٢٩٩٥	٦٠٠٠	٠	٩٦-٩٢
٦٧	حمدالله خلف فلاح الخلايله	٠٠٠٣٧٦٥٩٠	٧٠٤	٧٧٠	٩٤-٨١
٦٨	راضي اكرم راضي السلموس	٠٠٢٠٢٨٨٩١	٦٥٢	٤٢٠	٩٩-٩٧
٦٩	يوسف خضر حسين الجديدي	٠٠٢٠٤٧٢٤١	١٨٩٩	٤٤٠	٩٨-٩٧
٧٠	عبدالهادي طلب عبدالهادي نخله	٠٠١٣٦٧٦٦٨	١٩٢٠	٠	٩٠-٨٩
٧١	زينب سليم الحديدي	٠٠٢٠١١٩٨٠	٥٤٢	٢٢٠	٩٨-٩٤
٧٢	"محمد سعيد" محمد عادل صباب	٠٠٢٠٢٦٥٧٠	٧٣٥	٦٦٠	٩٦
٧٣	ايمان ابراهيم احمد الشيخ	٠٠٠٦٤٨٣٦١	٥٥٢	٣٦٥	٨٨-٨٦
٧٤	رسلان محمد رسلان الكسبح	٠٠٠٥٨٧٠٣٦	٢٥٩٣	٩٠٠	٩٨-٩٥
٧٥	زهير محمد عبدالسلام الزميلي	٠٠٠٧٦٦٩٣٣	٣٦٤٥	٠٨٠	٩٧-٩٤
٧٦	ايمان يوسف محمود فواخيري	٠٠١٠٣٨١٧٦	٢٣١٢	٤٤٦	٩٣-٩١
٧٧	"محمد زهير" "محمد خير" رسلان الكسبح	٠٠١٢٨١٣٨٠	٤٦١٦	٥٥٦	٩٦
٧٨	نور جميل كامل القرايلي	٠٠٢٠٠٠١٩٩	١٣٥٩	٢٥٠	٩٨+٩٤
٧٩	راضي اكرم راضي السلموس	٠٠٢٠٢٨٨٩١	٦٥٢	٤٢٠	٩٩+٩٧

تحتفظ من الأصل



## الجريدة الرسمية

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لديرية (شمال عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			فلس	دينار	
٨٠	عثمان توفيق عثمان فريت	٠٠٠٨٩٧٠٠٠	٣٩٤	١٧١٩١	٩٨-٩٦+٩١-٨٩
٨١	وليد تيسير محمود احمد	٠٠٢١٢٠٠٣٨	٨٢٠	١١٨٥٥	٩٨-٩٦
٨٢	شركة عبدالناصر حشيش السيد وشركاه	٠٠٤٦١٢٩٤٩	١٥٠	٨٢١	٩٨
٨٣	نبيل محمد احمد عوض	٠٠٧٥٤٥٠٥٣	٥١٠	١٤٤٩٢	٩٨
٨٤	فائز محمد الرحمن رشيد عبيد	٠٠٧٤٧٠٨١٩	٥٤١	٨٠١	٩٨-٨٣
٨٥	نزار واصف عبدالقادر الشريف	٠٠٧٧٣٧٨٧٤	٦٠٠	١٤١٤	٩٨
٨٦	طاهر مصطفى رشيد عليان	٠٠٥٨١٢٢٦٦	١٧٠	٦٨١٨	٨٨
٨٧	محمد احمد عبدالرحيم يوسف	٠٠٢٠٥٩١٣٤	٦٦٠	٢١٤٢	٩٧-٩٦
٨٨	مزام عبدالرحمن كامل حاج حسن	٠١٠١٢٠٤١٦	٦٨٠	١٠٣٩	٩٧-٩٦
٨٩	شركة عبدالكريم الذمر ولولاه	٠٠٤٦٢٤٥٧٢	٠	٧٨٦	٩٩-٩٦
٩٠	شركة احمد عليان وشركاه	٠٠٤٦٤٠٢٤١	٤٢١	٧٧٩	٩٩-٩٦
٩١	سمانه فارس سليمان ابو زريق	٠٠٢٠٦٧٤٣٩	٢٢٠	٨٥٦	٩٨-٩٤
٩٢	سعد محمود سليمان بشناق	٠٠٢٠١٨٠٤٧	٢٠٠	٥٤١	٩٧
٩٣	سالم خليل محمد ابو سندس	٠٠٧٤٢٧٥٣٠	٩٠٠	٣٣٣٢	٩٩-٩٤
٩٤	امجد صبري احمد السويدي	٠٠٢٠٠٤١٣٥	٨٨٠	٦١٣	٩٧-٩٢
٩٥	محمود "محمد صبري" عبدالرحمن النجار	٠٠٢٨٠٣٢١٦	٥١٤	٧٧٧	٩٨
٩٦	جمال جلال داود مسعود	٠٠٢٨٠٤٩٤٨	٨٨٠	٨٥١	٩٦-٩٣
٩٧	خالد يعقوب صبح حدادين	٠١٠١٥٢٧٨٤	٩١٨	٢١٩٠	٩٩+٩٤-٨٦
٩٨	لكثور ابراهيم يوسف حماتي	٠٠٧٩٢٨٧٣٤	٦٠٠	٦٣٥٧	٩٨-٩٧+٩٥-٩٤
٩٩	مروان ابراهيم خليل عبدالستار	٠٠٠٥٩٠٣٩٨	٨٠٠	٣٩٠	٩٩
١٠٠	حسن معروف حسن العساف	٠٠٠٩٩٩٦٦٠	٦٢٦	٦٧٦	٩٨-٩٢
١٠١	رمزي الياس روفائيل قندل	٠٠٠٩٨٩١١٨	٤٥١	٧٠٥٨	٩٣
١٠٢	حسين ابراهيم حسين حسين	٠٠٢٠٥٩١٥٠	٢٠٠	٩٥٩	٩٨
١٠٣	ابراهيم حسين عبدالرحيم حسين	٠٠٢٠٥٩١٦٩	٣٠٠	١٩١٧	٩٨
١٠٤	سامي محمد عبدالكريم الصندي	٠٠٢٠٦٢١٦٠	١٢١	٦٠٠	٩٩-٩٨
١٠٥	مكي موسى خندان المبدلات	٠٠١١٨٥٦٧٥	١٥٧	٥٣٩	٩٩-٩٠
١٠٦	ماجد حلمي مكي مريوش	٠٠١٥٢٠٣٢٨٠	٥٥٠	٣٦٢٩٣	٩٨-٩٤
١٠٧	مالك محمد احمد منصور	٠٠٩٩٢١٣٧٠	٦٦٧	٥٣٦	٩٩+٩٨
١٠٨	باسم سلامة نمر حداد	٠٠٠٨٥٩٨٢٧٨	٣٣٢	٣٣٢	٩٨-٩٦

## الجريدة الرسمية

الرقم	أسماء المكلفين التابعين لديرية (شمال عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			فلس	دينار	
١٠٩	فنان زهدي عبدالجيد يركات	٠٠٢١٦٩٥٤١	٠	١٢٠٠	٩٥-٩٤
١١٠	حمدي محمد احمد الشرياتي	٠٠١٢٢٢٠٤٠	٥٥٧	٢٩٤٣	٩٨-٨٦
١١١	عوني ابراهيم محمد الزمط	٠٠٧٨٦٦٨٩٥	٦٣٥	١٤٢٣٤	٩٧-٩٥
١١٢	يوسف هائل سترال بايكبان	٠٠٦٧٣٧٦٧٦	٢٢٠	١٢٦٨	٩١
١١٣	شركة مرابي اخوان التجارية	٠٠٤٥٧٣٣٧٤	٠	١٩٨٠	٩٨
١١٤	شركة راضي عناب ولولاه	٠٠٤٥٣٤٦٧٠	٠	١٤٩٠	٩٩
١١٥	فاروق الحاج علي محمد عبدالفتاح	٠٠٧٤٣٣٦٦٢	٠	١٣٩٠	٩٩-٩٨
١١٦	فايز حسن محمود عبدالهادي	٠٠٠٥٨١٨١٠	٥٣٣	٥١٢٢٦	٩٨+٩٥-٩٣
١١٧	اديب احمد عبدالرحمن سويدان	٠٠٢٠١٤٢٩٧	٠	٤٧٥	٩٦-٩٥
١١٨	امجد موسى ابراهيم عليان	٠٠٢٠٥٥٦٤٨	٠	١٢٨	٩٨
١١٩	مريم عبدالسلام عبدالقادر ملحم	٠٠٢٠٠١٨٣٧	٦٠٠	٥٢٨	٩٩-٩٥
١٢٠	"محمدزيان" سليمان عبدالله الكيال	٠٠٢٠٣٠١٥٢	٠	٢٨١٧	٩٨-٩٠
١٢١	فائق خالد عيسى نينو	٠٠١٣٣١٤٢٦	٨٤٩	٢٨٦١	٩٩-٩٦
١٢٢	كاظم يوسف كامل البرق	٠٠٠٨٧٣٣١٤	٤٣٠	٢٥٨٥	٩٩-٩٨
١٢٣	عبدالسلام خليل عيسى جابر	٠٠٠٥٨٣٧٩٠	٣٤٥	٩٢٦	٩٨+٩٤-٩٣
١٢٤	سلامة عبدالله القلان الشواربه	٠٠٢٠٥٠٨٤٦	٦٨١	٣٠٨٦	٩٩-٨٨
١٢٥	عدنان عبدالله حسن الحروب	٠٠١١٨١٤٩١	٧٩٨	٥٤٥٥	٩٤
١٢٦	باسم علي صقر شاك	٠٠٥٨٠١٠٣٨	٤٥٠	٣٦٦٦	٩٧
١٢٧	ابراهيم عبدالرحمن عبدالقادر سويدان	٠٠١٣٠٤٣٩٩	٦٠٠	٢٠٠	٩٨-٩٧
١٢٨	احمد حسن سلامة درويش	٠٠٠٨٨٦٧٠٠	٠	٢٨٠	٩٦-٩٥
١٢٩	عمر فايز محمود الازم	٠٠٧٩١٧٨٢١	٠٣٠	١٢٧٥	٩٣
١٣٠	اسامه سامي يوسف باشجوايش	٠٠٩٠٠٣٧٩٧	٤٠٠	١٩٤	٢٠٠٠-٩٥
١٣١	باسم خليل ابراهيم حمو	٠٠١٩٠١٢٥٧	٠	٥٤٠	٩٨
١٣٢	تيسير حامد محمد الزيد	٠٠٠٧٥١٤٠٥	١٤٥	٤٤٦	٩٨
١٣٣	شركة عدنان العساف ولولاه	٠٠٤٦٣٠٢٧٠	٠	١٣٠٠	٩٨
١٣٤	صبري احمد عبدالقادر الحكيم	٠٠٠٨٤٩٢٧٨	٨٠٠	٢٩٩٧	٩٨-٩٧
١٣٥	ممد محمد سعيد النحامي	٠٠٢٠٥٣٦٦٧	٠	١٠٠	٩٤-٩٢
١٣٦	عدنان محمد ابراهيم سرح العيش	٠٠٣١٠١١٣٤	٠	١٦٠	٩٧-٩٢
١٣٧	لؤاد فرخان موق الصايغ	٠٠١٢٧٣٠٦٠	٨٩٦	٩٧٣	٩٨-٩٧
١٣٨	ماهر صبري محمد شعيب	٠٠٢٠٧٠١٤٦	٩٤٠	٢٩٤	٩٦-٩١

مكتبة الأصل



الرقم	أسماء المالكين التابعين لمديرية (شمال عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السلطات
			قلس	دينار	
١٣٩	محمد نزال احمد المرموطي	٠٠٠٢١٣٢٠٩	٢٢٥	٤١٢٤	٩٧-٩٦-٩٣-٩٢
١٤٠	محمد ناصر عارف ابو مغلي	٠٠٧٥٩٦٧٠٧	٠	٢٢٢	٩٥-٩١-٨٥
١٤١	نوال وحيد خلف فزاوي	٠٠٢٠٥٤١٧٥	٠	١٢٠	٩٩
١٤٢	يسرى مبدالمطي مصطفى الناصر	٠٠٧٥٢٠٢٣٩	٦٤٠	٣٥	٩٨
١٤٣	نبيله اسعد باهر عمرو	٠٠١١٧٩٨٤٥	٢٥٠	٢٨٦	٩٦
١٤٤	عيسى ناصر توفيق ايوب	٠٠٧٧٧٩٨٦٠	٩٥٢	٢٦٦٩	٩٩-٩٠
١٤٥	هاني لثني سليم حويج	٠٠٥٠٢٠٣٨٧	٣٢٠	٢٤٠٤	٩٥-٩١
١٤٦	صالح حسين خليل الراعي	٠٠٢٠٥٣٦٠	٥٨٠	٢٠٥٩	٩٤
١٤٧	بهيج خليل ابراهيم النبله	٠٠٠٤٨٣٩١٥	٠٤٠	٦٥٦	٩٩-٨٩
١٤٨	ياسر حسين للاح شيلي	٠٠٠٦٥٢٩١١	٤٥٥	٨٤٣	٩٨-٩٧
١٤٩	مروان جميل شاكر الخانجي	٠٠٢٠١٠٢١٦	٨٠٠	٩٦٥	٩٨-٩٧
١٥٠	ابراهيم عمرو احمد ابو ناعمه	٠٠٠٦٣٣٦١	٩٠٠	٩١٤	٩٩-٩٨
١٥١	عمار عارف سليمان حبوب	٠٠٢٠٢٧٩٩٢	١٢٧	٢٢٠٤	٩٩-٩٨
١٥٢	عادل عبدالله حسن شقروحه	٠٠٠٦٩٨٤٤١	٧٤٠	٥١٢	٩٩-٩٨
١٥٣	حسين علي حسن وشاح	٠٠٠٨٩٨٦٣٥	٥٠٠	٥٠٨	٩٩
١٥٤	يسام عارف سليمان حبوب	٠٠٢٠٢٨٠٠٠	٢٣٥	٢٢٤٩	٩٩-٩٨
١٥٥	صلاح عبدالفتاح عيسى محمود	٠٠١٣٧٧٥٥٣	١٨٠	١٥٠١	٩٧-٩٢
١٥٦	فؤاد ثابت مبخائيل سماعه	٠٠٢٠٤٨٢٧٢	٤٠٠	١٣٠٩	٩٩-٩٨
١٥٧	كفاح خالي موسى الهمعاني	٠٠٠٦٣٥٣٧	٩٢٢	١٣٧٣	٩٩-٩٥
١٥٨	مجددي محمد ادين منصور	٠٠٢١١٩٣٦٦	٤٠٠	٨٢٩	٩٩-٩٨
١٥٩	محمود رشيد محمود الطاهر	٠٠٠٥٠٣١٩٣	٧٠٠	٧٢٣٢	٩٩-٩٨

## مطالبات

## صادرة عن مدير عام دائرة الجمارك

- يتحقق على:-  
مؤسسة سارة للتخليص  
مبلغ (٦٢٥) ستمائة وخمسة وعشرين دينارا، سنداً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية.  
لفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
شركة الصحراء للاتصالات  
مبلغ (٦٥١) ستمائة وواحد وخمسين دينارا، سنداً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية.  
لفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
مطبعة المواد العبدلي  
مبلغ (١٢١٤) ألف ومائتين وأربعة عشر دينارا و ١٣٠ فلسا، سنداً لقرار تفريم مكتسب الدرجة القطعية.  
لفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
١ - عمر علي عمر ملكوي/ اربد  
٢ - راضي عبداللطيف عرب مصطفى/ مخيم شلشر  
مبلغ (١٣٦٦) ألف وثلاثمائة وستة وستين دينارا، سنداً لقرار تحصيل مكتسب الدرجة القطعية.  
لفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.
- يتحقق على:-  
١ - دمر ناظم طاهر/ السلط  
٢ - سمير سالم محمود أبو فزيم  
٣ - أحمد جمال محمد نوار  
مبلغ (٤١٠٦) أربعة آلاف ومائة وستة وثلاثين، سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم (٢٠٠٠/٢٠٧).  
لفى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مكزا من الأصل

## ● يتحقق على:-

معمل مروان للمكافآت والراحة لصاحبه مروان صدقي عبدالله العلالى/ الحبيب  
مبلغ (٦٧) سبعة وستين ديناراً و ٢٠٠ فلس، سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم (١٤/٢٠٢).  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تألياً لتحصيله بالطرق القانونية.

## ● يتحقق على:-

محمد عادل عبدالكريم مساعدة/ زمال  
مبلغ (١٠٣) مائة وثلاثة دنانير و ٢٠٠ فلس، سنداً لقرار تغريم وتحصيل مكتسب الدرجة  
القطعية.  
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية  
تألياً لتحصيله بالطرق القانونية.

\* \* \* \* \*

المحاكم

إخطار صادر

عن مأمور إجراء الرصيفة

رقم ٩٣/٣٠٨ خ - الموافق ٢٠٠١/١/٢٥

للمحكوم عليه:- يوسف عبدالهادي عبدالمنعم الحديدي.

قررت رئاسة إجراء الزرقاء حبسه مدة تسعين يوماً لعدم تأديته مبلغ ألفين وتسعة وسبعين ديناراً و ٤٤٠ فلساً  
لخزينة الدولة لذا يقتضى عليك المبادرة لدفع المبلغ المحكوم به في غضون شهر من تاريخ نشر إخطار الحبس  
بالجريدة الرسمية وإلا سوف يصار لتنفيذه بحقه حسب الأصول.

مأمور إجراء الرصيفة

## مذكرة تبليغ متهم

صادرة عن محكمة صلح جزاء المزار الجنوبي

رقم الدعوى ٧١٣/٢٠٠٠

الاسم والشهرة ومحل الإقامة:-

معن محمد مصطفى الرواشدة/ مجهول مكان الإقامة.

تعين يوم الأحد الواقع في ٢٠٠١/٣/١٨ الساعة التاسعة موعداً لرؤية دعوى جزائية التي أقامها عليك الحق العام/  
مخالفة شروط الصحة العامة فيقتضى حضورك في الوقت المعين إلى هذه المحكمة وإن لم تحضر تجري عليك  
الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

\* \* \* \* \*

مكراً من الأصل